جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية المحلية

– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA،وكالة المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطلبة:

- سي موسى فاطمة الزهراء
- ولد غراف أمال

تحت إشراف الأستاذة:

د. سعيدي فاطمة الزهراء

السنة الجامعية
2022/2021



ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة ظاهرة تحول العديد من البنوك التجارية إلى الصيرفة الإسلامية وذلك بفتح فروع ونوافذ إسلامية تابعة لها تقوم بتأدية الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرا للاختلاف البيّن في عمل كل من البنوك التجارية والنافذة الإسلامية التابعة لها، فإن هذه الدراسة هدفها التعرف على طبيعة هذه الأخيرة، أسباب نشأتها، ضوابط تأسيسها والخصائص التي تميزها عن البنوك التقليدية و كذا الصعوبات التي تواجهها هذه النوافذ، و تهدف هذه الدراسة أيضا إلى معرفة الدور الذي تلعبه النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية.

أما بالنسبة للدراسة التطبيقية هذا البحث فقد تمت على مستوى البنك الوطني الجزائري، أحد أهم البنوك الجزائرية – وكالة المدية، حيث تطرقنا إلى مختلف صيغ التمويل الإسلامي المطبقة من قبل النافذة الإسلامية والتي تمثلت في المرابحة، الإجارة، حسابات التوفير الإسلامي وحساب الاستثمار الإسلامي.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: بنوك تجارية ، فروع إسلامية، نوافذ إسلامية، خدمات مصرفية إسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، البنك الوطني الجزائري.

Abstract

This study dealt with the phenomenon of the transformation of many commercials banks to Islamic banking by opening branches and Islamic windows affiliated that perform Islamic banking services.

In this study we explored the reality of Islamic windows through its inceptions, definitions, activities and services as well as the regulations that govern these windows, this study also aims to know the role that Islamic windows play in financing local development.

As for the applied study, i twas took place at the National Bank of Algeria ‘ BNA’ one of the most important commercial banks, where we touched on the various Islamic financing formulas applied in the agency which was represented in the Murabaha, Leasing, Islamic Saving Accounts and Islamic Investment Accounts.

Keywords : Commercial banks, Islamic windows, Islamic branches, Islaming banking , Formulas of Islamic Finance.

شكر و تقدير

عملا بقوله تعالى: " لَئِن شَكرتُم لَأزِيدنَّكُم " فإننا نحمد الله تعالى الذي أفاض علينا من فضله و علمه وحنانه، ويسّر لنا الأمور كلها ما علمنا منها وما لم نعلم من غير حول لنا ولا قوة... وانطلاقا من قوله صل الله عليه وسلّم: " مَن لا يشكُر الناس لا يشكر الله " فإننا نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذة المشرفة، الدكتورة فاطمة الزهراء سعيدي حفظها الله و رعاها على ما قامت به من نصح وارشاد، وما أشارت علينا به من توجيهات وإيضاحات وما قدمته من مساعدة، نسأل الله أن يجزيها عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكرإلى كل من مد يد العون والمساعدة حتى ننجز هذا البحث.

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو أهدى بالجواب الصحيح حيرة السائلين فأظهر

بسماحته تواضع العلماء و برحابته سماحة العارفين.

إلى كل أفراد عائلتي، إ لى رفاق الطريق، إلى كل السائلين.

إلى التفاصيل الأخرى بالحياة.



أمال.

إهداء

الحمد لله الذي ما تمّ جُهد ولا خُتِم سعيٌ إلا بفضله، وما تخطّى العبد من عقبات و صعوبات إلا بتوفيقه و معونته فلك المحامد كلها والحمد لله على التمام.

إلى روح أبي الزكية الطاهرة.

إلى أمي العزيزة الغالية وإخوتي.

أهدي هذا العمل المتواضع ونسأل الله أن يجعله نِبراسا لكل طالب علم.

فاطمة الزهراء

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
ملخص الدراسة	
شكر و تقدير	
الإهداء	
الفهرس	**I.**
قائمة الجداول	**VI**
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية من الناحية النظرية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.	**03**
المطلب الأول: نشأة النوافذ الإسلامية	**03**
المطلب الثاني: تعريف و أنواع النوافذ الإسلامية.	**05**
المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية وأهدافها	**10**
المبحث الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية وآثار التعامل بها وضوابطها	**13**
المطلب الأول: دوافع فتح النوافذ الإسلامية	**13**
المطلب الثاني: آثار التعامل بالنوافذ الإسلامية	**14**
المطلب الثالث: ضوابط تأسيس نوافذ المعاملات الإسلامية	**17**
المبحث الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية والصعوبات التي تواجهها وعوامل نجاحها	**21**
المطلب الأول: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية	**21**
المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه النوافذ الإسلامية.	**24**
المطلب الثالث: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية.	**26**
خلاصة الفصل الأول	**30**
الفصل الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية من الناحية التطبيقية	
تمهيد	**32**

المبحث الأول: تعامل النوافذ الإسلامية مع البنوك	**33**
المطلب الأول: تعامل النوافذ الإسلامية مع البنك الربوي المشتقة منه	**33**
المطلب الثاني: تعامل النوافذ الإسلامية مع المصارف الأخرى بما فيها الإسلامية منها	**35**
المطلب الثالث: حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية وضوابط إنشائها	**37**
المبحث الثاني: الخدمات الاستثمارية التي تقدمها النوافذ الإسلامية	**42**
المطلب الأول: البيع بالمرابحة والبيع بالتقسيط	**42**
المطلب الثاني: صناديق الاستثمار والشركات المتناقصة	**49**
المطلب الثالث: الاكتتاب بأسهم شركات المساهمة	**55**
المبحث الثالث: أنشطة التكافل والخدمات الاجتماعية في الاجتماعية في النوافذ الإسلامية	**60**
المطلب الأول: تطبيقات التأمين التكافلي في النوافذ الإسلامية	**60**
المطلب الثاني: جمع و توزيع الزكاة	**63**
المطلب الثالث: خدمات القروض الحسنة	**67**
خلاصة الفصل الثاني	**70**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لنافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية	
تمهيد	**72**
المبحث الأول: دور النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية المحلية	**73**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية و أهدافها	**73**
المطلب الثاني: دور النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية	**75**
المبحث الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري	**79**
المطلب الأول: عن البنك الوطني الجزائري، تعريفه، نشأته و هيكله التنظيمي	**79**
المطلب الثاني: مهام البنك الوطني الجزائري و الخدمات التي يقدمها	**87**
المطلب الثالث: حجم نشاط البنك الوطني الجزائري– البنك الوطني الجزائري بالأرقام	**93**

المبحث الثالث: التتبع العملي لنافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري– وكالة المدية–	**95**
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية	**95**
المطلب الثاني: حسابات دفاتر التوفير الإسلامية للنافذة الإسلامية– البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية.	**99**
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية.	**105**
خلاصة الفصل	**116**
الخاتمة	**118**
المراجع	**123**
الملاحق	**134**

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول :

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-03)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	
(02-03)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-03)	حساب الاستثمار الإسلامي و نسب العوائد المحققة تبعا لمدة الاستثمار	

مقدمة

مقدمة:

لقد عرفت الصيرفة الاسلامية تطورا ونموا متسارعا خصوصا في ظل الأحداث التي شهدتها الساحة الاقتصادية بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية الأخيرة جذورها في عصب الاقتصاد الرأس مالي سنة 2008 ، والتي هزت اقتصاديات الدول وكان لها تأثير كبير على البنوك التجارية مقارنة بالبنوك الاسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع والنوافذ الاسلامية التي كان أثرها أقل وطأة ، مما جعل الكثير من البنوك التجارية على المستويين المحلي والدولي أقدمت على الولوج إلى عالم المصرفية الاسلامية .

تعددت صور ممارسات الصيرفة الاسلامية في البنوك التجارية فالبعض تقدم خدمات مصرفية اسلامية صمن خدماتها التجارية ، والبعض أنشأ فروع إسلامية مستقلة والبعض الاخر أنشأ نوافذ اسلامية في إطار وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي .

تعد النوافذ الاسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التجارية العمل المصرفي الاسلامي الذي يسهم بشكل جيد في الصناعة المالية الاسلامية وبشكل يتناسب مع البنوك التجارية التي لم تقرر التحول بشكل تام إلى النظام المصرفي الاسلامي ، فهي بهذه الطريقة تقوم بالمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء الجدد الذين يتورعون عن العمل بالنشاط المصرفي التقليدي .

على الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر اعترافا من البنوك التجارية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الاسلامي والمصارف الإسلامية ، كما قد تكون خطوة مشجعة للتحول للعمل وفق أساليب إسلامية وضخ الاستثمار الاسلامي في النظام المصرفي التقليدي .

وبهذا أصبح لزاما على البنوك التجارية في الجزائر مسايرة هذا التطور من أجل تعبئة المدخرات المالية وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية و طرح أكبر عدد ممكن من صيغ التمويل الاستثمارية الاسلامية من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين لتحقيق التنمية للاقتصاد المحلي .

أولا- طرح الإشكالية :

بناءا على ماسبق ، يمكن طرح الاشكالية التالية :

- مامدى فاعلية النوافذ الاسلامية في تحقيق التنمية المحلية ؟

ولمعالجة الاشكالية الطروحة والالمام بموضوع الدراسة ، تطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم النوافذ الاسلامية وأهم خصائصها ؟
- ماهي الخدمات التي تقدمها النوافذ الاسلامية ؟
- ماهي مختلف المعوقات التي تعترض النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية ؟
- ماهي الصيغ التمويلية المتعامل بها على مستوى نافذة البنك الوطني الجزائري (فرع المدية) ؟

ثانيا- فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية المبسطة له ، يمكن بناء الفرضيات التالية :

- النوافذ الاسلامية هي فروع مصرفية مبنية على أحكام الشريع الإسلامية و مقاصدها في كافة تعاملاتها ؛
- هناك مجموعة من المعوقات تحول دون فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية من بينها نقص الكفاءة في مجال الصيرفة الاسلامية والخلط المعاملات الاسلامية والمعاملات التجارية ؛
- تقدم النافذة الاسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري (فرع المدية) صيغ تمويلية تمتثل في المرابحة والإجارة .

ثالثا – أسباب إختيار الموضوع :

- حداثة موضوع النوافذ الاسلامية وتزايد انتشارها على مستوى الدول الاسلامية والغربية ، وبالتالي أصبح من الضروري الاطلاع على صيغ التمويل الاسلامي المتعامل بها في البنوك التجارية ؛.
- معرفة مدى قدرة النوافذ الاسلامية على المساهمة في تحقيق التنمية المحلية ؛
- يعد موضوع النوافذ الاسلامية من المواضيع الهامة في المجال المصرفي ؛
- اقتراح الموضوع من طرف الاستاذة المشرفة على التأطير .

رابعا- أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة في القيمة البحثية التي نقدمها ونذكر أهمها :

- التعرف على منظور تقديم البنوك التجارية لخدمات اسلامية ؛
- دراسة قدرة صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المحلية؛ .
- معرفة جهود النظام المصرفي الجزائري في تبني الصيرفة الاسلامية .

خامسا- أهمية الدراسة :

- التعريف بالنوافذ الاسلامية من حيث الدوافع والمتطلبات والضوابط الشرعية ؛
- الوقوف على ايجابيات وسلبيات النوافذ الاسلامية واهم التحديات التي تواجهها وكذا عوامل نجاحها ؛
- عرض خطة البنك الوطني الجزائري (فرع المدية) في التوجه نحو تقديم الخدمات الاسلامية ؛
- توضيح مامدى مساهمة النوافذ الاسلامية في تحقيق التنمية المحلية .

سادسا- منهج وأدوات البحث:

لتحليل ودراسة النقاط وبغية الوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية البحث، اقتضت طبيعة الدراسة استعمال عدة مناهج أهمها ما يأتي:

المنهج الوصفي: وهذا المنهج أكثر استعمالا من أجل ضبط و تعريف مختلف المفاهيم المرتبطة بالدراسة من الناحية النظرية، و بهذا الصدد اعتمدنا على مختلف المراجع الورقية والالكترونية.

المنهج التاريخي: ويظهر جليا عند سرد تاريخ نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب النشأة وأيضا عند التحدث عن واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر.

المنهج الوصفي التحليلي: والذي يظهر في الجانب التطبيقي والذي اعتمدنا فيه على المقابلة والملاحظة بالمعايشة.

سابعا – هيكل الدراسة :

لإنجاز الدراسة ومن أجل معالجة إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، مقدمة وخاتمة، وفقا لما يلي:

سيتم خلال الفصل الأول استعراض مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالنوافذ الإسلامية حيث تضمن الفصل الأول ثلاث مباحث ، الأول تناول ماهية النوافذ الإسلامية ، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى دوافع فتح النوافذ الإسلامية وأثار التعامل بها ، أما المبحث الثالث فعرض متطلبات فتح النوافذ الإسلامية والصعوبات التي تواجهها .

أما الفصل الثاني تضمن بدوره ثلاث مباحث، حيث يعالج المبحث الأول مبدأ تعامل النوافذ الإسلامية مع البنوك، بينما يتناول المبحث الثاني الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لأنشطة التكامل والخدمات الاجتماعية للنوافذ الإسلامية.

ومن خلال الفصل الثالث ، سيتم دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية ، والذي تضمن ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول دور النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية المحلية بصفة عامة، ومن ثم حصرنا الدراسة على أحد أهم البنوك الجزائرية، البنك الوطني الجزائري بفرعه المتواجد بالمدية وذلك بتسليط الضوء على أداء النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري بالتطرق إلى مختلف الخدمات المقدمة وصيغ التمويل الإسلامي.

الفصل الأول:

النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية من الناحية النظرية

تمهيد:

لم تقتصر العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية على علاقة الجوار فقط ، ورفقة المهنة بل تعدت ذلك ،حيث اتجه العديد من البنوك التجارية لإنشاء فروع أو نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية ، ونظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التجارية والنوافذ الإسلامية التابعة لها ، فإن هذا الفصل يهدف إلى التعرف على النوافذ الإسلامية من الناحية النظرية من حيث أسباب النشأة ، الأنواع والخصائص التي تميزها على الفروع الأخرى ، كما يهدف هذا البحث إلى بيان دوافع و أثار وعوامل نجاح التعامل بهذه النوافذ الإسلامية والصعوبات التي تواجهها ومن اجل الإلمام بمختلف المفاهيم حول النوافذ الإسلامية تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.

المبحث الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية و آثار التعامل بها وضوابط تأسيسها.

المبحث الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية و الصعوبات التي تواجهها وعوامل نجاحها.

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

إثر تطبيق النظام الاقتصادي الوضعي خاصة في مجال المعاملات البنكية تضررت اقتصاديات الدول الإسلامية مما أدى إلى تخلي الكثير من أفراد المجتمع عن التعامل وفق نظام تقليدي قائم على أساس التعامل بالفائدة الربوية مما حرم الاقتصاد و المجتمع على حد سواء من أموال و منافع كثيرة ، الأمر الذي دفع بعلماء الإسلام والمفكرين الاقتصاديين الإسلاميين إلى إيجاد البديل الشرعي في المعاملات المالية حيث توجهت تلك الجهود بظهور البنوك والفروع الإسلامية.

المطلب 01: نشأة النوافذ الإسلامية.

إن فكرة إنشاء نوافذ للمعاملات الإسلامية تابعة للبنوك التجارية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات قامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها ، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح فتح نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية[1].

إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية ، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية ، عندها قررت البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة ،فقامت بفتح نوافذ تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

فقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في شهر مارس عام 1979 وسمي" بفرع الحسين للمعاملات الإسلامية " ثم توسع في فتح عدد من النوافذ الإسلامية المشابهة حتى

[1] عبد اللطيف جناحي، إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة 01، مصر، 1987، ص 227.

بلغت أكثر من خمسة وثلاثين فرعا عام 1981 كبنك مصر بنك التجارة والتنمية بنك التنمية الوطني ، بنك النيل وغيرها[1].

وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري التميُّز في خوض غمار هذه التجربة، حيث قام في عام 1987 بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ،وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم بعد ذلك قيام البنك بإنشاء أول نافذة إسلامية وكان ذلك في عام 1990 ،ونظرا للإقبال المتزايد في إنشاء هذه النوافذ الإسلامية قام البنك في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 46 نافذة إسلامية موزعة على مختلف مدن المملكة[2].

هذا بالإضافة إلى النوافذ الإسلامية كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي وبنك الرياض وغيرها من البنوك ، حيث أدى النمو والإقبال المتزايدان على البنوك الإسلامية إلى اضطرار كثير من البنوك التجارية العالمية في أوروبا وأمريكا إلى تقديم خدمات العمل البنكي الإسلامي ، وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في تأسيس و إدارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[3].

وقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التجارية لإنشاء نوافذ تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك لأخر إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:

---

[1] سمير مصطفى متولي، فرع المعاملات الإسلامية ما لها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، العدد 34، مصر، 1987، ص 227.

[2] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المكتبة الشاملة الذهبية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 2005، ص ص 10-11.

[3] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، قسم الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، جامعة مصر الدولية، القاهرة، مصر، 2006، ص 109.

. رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

. تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية ، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تنحرِج من التعامل مع البنوك الإسلامية .

. المحافظة على عملاء البنوك التجارية من النزوح نحو البنوك الإسلامية .

. الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.

. سهولة سيطرة البنك الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل ، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس بنك جديد.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي ، إذ أن بعض البنوك التجارية يحركها في إنشاء نوافذ إسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي .

. بالنسبة للبنوك التجارية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك النوافذ الإسلامية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك[1].

المطلب 02: تعريف و أنواع النوافذ الإسلامية.

إن الإلمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجِب التعرف على المعنيين اللغوي و الاصطلاحي وهذا ما سيتم عرضه في هذا المطلب مع التطرق إلى مختلف أنواعها التي تختلف تبعا لعدة معايير نوردها فيما يلي:

[1] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية،الطبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003، ص 70.

أولا: تعريف النوافذ الإسلامية:

اختلفت التعريفات للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي لها و ذلك حسب زاوية النظر إليها، فقد عرفها بعضهم على أنها إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئة تشريعية تقوم بإجازة منتجاتها و مراقبتها[1]

وقد عرفت بأنها: قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيّز من الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية.[2]

وتعرف النافذة الإسلامية كذلك على أنها قسم مستقل في البنك التقليدي من خلاله تقوم المصارف التقليدية بتوفير الخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية ويشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بأحكام الشريعة الإسلامية و يجب أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي أعمال و أنشطة المصرف التقليدي[3].

كما عرفت كذلك على أنها: وحدات تابعة لبنوك أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة.[4]

وعرّفت النوافذ الإسلامية بأنها: تقديم خدمات مالية إسلامية متكاملة من خلال فرع مستقل تابع للمصارف الربوية أو تقديم خدمات مصرفية أو تمويل إسلامي من خلال وحدة أو قسم داخل المصرف الربوي.[5]

---

[1] عقبة خضير، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و دورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص 458.

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 10.

[3] مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية –نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014 ، ص 27.

[4] أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013، ص 52.

[5] فهد بن صالح الحمود، التبادل بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى– دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، الطبعة 01، دار الكنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2011، ص 100.

من التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم النوافذ الإسلامية بأنها كيان مالي مملوك لبنك تجاري مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم ، تقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة تحت رقابة هيئات شرعية مختصة ، وفي ظل القوانين النافذة .

* ومن هذه التعاريف نستطيع تحديد عناصر النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية بشكل عام كما يلي :

. تكون النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة إداريا للبنك التجاري.

. تخصيص مبلغ معين ليكون رأسمال النافذة أو لمجموعة النوافذ في البنك التجاري، بحيث تقوم النافذة بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأسمال البنك التجاري.

. ممارسة الصيرفة الإسلامية،ويشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلامية بكافة أعمال البنوك الإسلامية المعروفة حيث تتصرف من حيث تقديم الخدمات كأنها بنك إسلامي مستقل.

. الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة الإسلامية يتم تشكيلها من طرف البنك المركزي التجاري الذي تتبعه النافذة ،بغض النظر عن عدد أعضاء الهيئة مادام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المختصين في الأمور الشرعية ومن الذين لهم الخبرة في المجالات المصرفية .

. الخضوع لأحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة وملتزمة بأحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي وهذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة وعدم تعرضها للمساءلة القانونية[1].

[1] أحمد خلف حسين الدخيل، المصارف الإسلامية في المصارف العراقية، المجلد 19، العدد02، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2013، ص ص 53– 54.

ثانيا: أنواع النوافذ الإسلامية :

تختلف أنواع النوافذ الإسلامية في المصارف التجارية ، تبعا لاختلاف البنك التابع له ، وبحسب توجهات القائمين عليها ، وأهدافهم والدوافع التي دفعت لإنشاء هذه النوافذ ، وبحسب الاستقراء ، وجدت أن النوافذ الموجودة في الوقت الحاضر لها خمسة أنواع وهي إجمالا.

1. منتجات تمويل إسلامية تقدم من خلال بنوك تقدم منتجات إسلامية و ربوية:

يعد هذا النوع من أسهل و أسرع و أربح الطرق التي يمكن أن تقوم بها المصارف الربوية ، ويسميها البعض مراكز أو نقاط بيع خاصة أو نوافذ وتلجأ إليه البنوك التي يكون هدفها تجاريا بحتا ، وتسعى إلى الكسب السريع وجذب شريحة كبيرة من العملاء ، واستغلال أكبر نصيب في سوق التعامل المصرفي الإسلامي ، حيث رأت في تقديم المنتجات الإسلامية إلى جانب المنتجات الربوية مجرد إضافة إلى تشكيلة المنتجات ، حيث تقوم تلك البنوك بتصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة ، المضاربة والمراجحة والمرابحة والإستصناع ويقوم بهذا النوع فئة كبيرة من البنوك على جميع المستويات المحلي و العربي والدولي مع اختلاف طرق التقديم.

2. صناديق استثمار إسلامية:

الصندوق هو وعاء استثماري يأخذ شكل الشركة غالبا، ويهدف إلى تحقيق أرباح للمستثمرين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وسوف يأتي تفصيله لاحقا بشكل واسع في الفصل الثاني عند التطرق إلى الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية.

فالناظر إلى جمال المعاملات يجد أن نشاط البنوك التجارية في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية لم يقتصر على الجانب المصرفي فقط ، بل يجد أن البنوك اختارت أن تنشئ صناديق استثمارية إسلامية.

3. نوافذ أو مراكز تقديم منتجات إسلامية في بنوك تقليدية:

في هذا النوع يقوم المصرف الربوي بإنشاء وحدات متخصصة بالمصرف الإسلامي، تعارف البعض على تسميتها مراكز أو نوافذ أو وحدات تقوم بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، فقط من خلالها دون غيرها بغض النظر عما يقدمه الفرع التقليدي من معاملات ربوية ، فهي أشبه بمكتب خاص ضمن حدود الفرع التابع له ، وقد أخذ به بعض البنوك تلبية لاحتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل الإسلامي[1].

4. فروع إسلامية متخصصة تابعة لبنوك ربوية:

نظرا لما في النوعين الأول والثالث من شبهات ، ومداخل للمشككين في مصداقيتها للعمل ضمن الضوابط الشرعية ، ولما تبعت به الازدواجية في التعامل والانفتاح غير مقيد في تقديم الخدمات الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات الربوية من ضعف المصداقية ، وانعدام الأهلية سعت بعض البنوك إلى معالجـة هذا الوضع ، وزرع الثقة في نفوس العملاء والباحثين المصرفيين ، وذلك بإنشاء فروع ربوية قائمة على العمل المصرفي الإسلامي وتخصصها به و إلغاء ما كانت تقوم به من أعمال ومعاملات تقليدية ،وتكون هذه الفروع في العادة إما تابعة لإدارة البنوك الربوية المنبثقة منه أو تنشأ لها إدارات خاصة بها ، وكان دافع القائمين على هذا النوع غالبا تحويل مجمل أعمالها نحو الصيرفية الإسلامية .

[1] محمد بن أحمد بن عبد المحسن العوهلي، بتصرف من النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجيستر، دراسة فقهية تطبيقية في الفقه المقارن،قسم الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية ، 2005، ص ص 36-38.

5. بنوك في طريق التحول الكامل للنظام المصرفي الإسلامي

في التحول الكامل لأنه الطريق الأكمل والتسرع والأجدر باكتساب ثقة العملاء ، قامت بعض البنوك بشق الطريق نحو التحول الكامل لجميع أعمال البنك نحو العمل المصرفي الكامل ،وذلك بإيقاف جميع التعاملات الربوية وإنشاء أوعية استثمارية جديدة [1].

المطلب 03: خصائص النوافذ الإسلامية وأهدافها.

تتميز الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك الصارف، وكذا بجملة من الأهداف بيّنها الكثير من الباحثين لإقامة هذه الفروع والنوافذ نفصلها في ما يلي:

أولا: خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تختلف في معاملاتها مع الفروع الأخرى في تلك البنوك ومن بين أهم هذه الخصائص نجد:

. يقتصر عمل النوافذ الإسلامية بالدرجة الأولى على مراعاة الجانب الشرعي في جميع أنشطتها وخدماتها على عكس الفروع التقليدية التي ترتكز بالدرجة الأولى على الفوائد الربوية.

. خضوعها لمراقبة هيئة رقابية شرعية مختصة.

. اعتمادها على صيغ تمويلية تتطابق مع الشريعة الإسلامية كالمضاربة والمراجحة والمشاركة والإدارة عكس الأمر في الفروع التقليدية التي تقتصر على منح القروض الربوية .

. تمثل النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وسيلة لجذب عملاء جدد ممن يرغبون في الاستفادة من خدمات هذه النوافذ، كما يمكن البنوك التجارية من المحافظة على عملائها بدلا من نقل تعاملاتهم إلى المصارف الإسلامية.

[1] نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 04، العدد02، جامعة الشريعة و الدراسات الإسلامية، معهد الاقتصاد الإسلامي والمصرفي، جامعة اليرموك، الأردن، 2014، ص 150.

. يرتكز عمل النوافذ الإسلامية على جميع الأنشطة المصرفية ومنها على سبيل المثال الخصومات المصرفية، الاستثمارات والتمويل، تحصيل الزكاة وصرفها، منح القروض الحسنة والمساهمة في التنمية الدينية والدعوة الإسلامية[1].

. التبعيّة للبنوك التجارية من حيث التكيف القانوني والملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التجارية والذي يملك كذلك فروع تعمل وفقا للطريقة التقليدية.

. تهدف فروع المعاملات الإسلامية إلى مجموعة من الأغراض المختلفة والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- ✓ تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية ؛
- ✓ المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- ✓ جذب شريحة من المتعاملين والمحافظة عليهم ؛
- ✓ اكتساب خبرات في المجالات المصرفية الإسلامية[2].

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية :

تسعى النوافذ الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ترتبط في الأساس بتلبية احتياجات المجتمعات الإسلامية بتوفير المعاملات المصرفية المتوافقة مع المنهج الإسلامي، كما أنها تحقق أهدافها المالية من خلال تعظيم الأرباح و تقليل المخاطر، يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة النوافذ الإسلامية فيما يلي:

. العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الأرض و تحقيق التوزيع العادل للثروة حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.

. استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.

. توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.

---

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مرجع سابق، ص 14.

[2] حسن حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق – النسخة المعدلة، الطبعة 01، مكتبة التقوى مدينة نصر، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 148-149.

. إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.

. تحقيق الربح وفق منهج المشاركة و وفق التوجه الإسلامي.

. تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار و صيغ تتناسب مع الأفراد و الشركات.

. تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض و ذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة و إلقائها على طرف دون آخر.

. تنمية القيم العقائدية و الأخلاقية في المعاملات و تثبيتها لدى العاملين و المتعاملين معها.

. مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم و القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[1].

[1] عقبة خضير، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و دورها في تعزيز الشمول المالي، مرجع سابق، ص 452.

المبحث الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية وآثار التعامل بها وضوابطها

مع نمو وتيرة الصناعة المصرفية ودخول البنوك التجارية مجال العمل المصرفي الإسلامي، قامت هذه الأخيرة بإنشاء نوافذ وفروع للمعاملات الإسلامية وطرح منتجات مصرفية إسلامية.

المطلب01 : دوافع فتح النوافذ الإسلامية

تتمثل دوافع فتح البنوك التجارية لفروع و نوافذ لها من أجل تقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب تلك التقليدية في عدد من النقاط يمكن تلخيصها في:

أولا: دوافع عقائدية:

تعتمد المصارف الإسلامية أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية بحيث ترتكز على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى والإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التجارية إلى بنوك إسلامية .

ثانيا: دوافع شرعية:

بالنظر لكون غالبية المسلمين وعزوفهم أكثر عن التعامل مع البنوك التجارية وعدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية والتي ترتكز على سعر الفائدة الربوية باعتباره الدافع المباشر في فسخ المجال أمام الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية[1].

ثالثا: دوافع اقتصادية: تتمثل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية.

. تشكل هذه النوافذ وسيلة فعالة لزيادة معدل الادخار لدى الأفراد والاستفادة من هذه الأموال واستثمارها مما يؤدي إلى خدمة اقتصاد بلدانهم.

[1] صالح مفتاح و فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بوميترا اتجاري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 34-35، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 135.

– تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية وأساليب الاستثمار المتوافقة و أحكام الشريعة الإسلامية .

. تمثل هذه النوافذ مصدر المضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي

. تعمل هذه النوافذ على جذب رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية[1].

رابعا: الدافع الاجتماعي

إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني ، فبدلا من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد ، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي تحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية ، مما يساهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيادي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل ،فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود ، فيزيد طلبها على السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الطلب وتستر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على البطالة[2].

المطلب 02: آثار التعامل بالنوافذ الإسلامية

إن للنوافذ الإسلامية آثارا متعددة على عدة أصعدة وذلك لما تتميز به من تأثيرات اقتصادية وثقل في السوق المصرفية، مما جعلها ذات تأثير كبير في عدة مجالات ذات أهمية كبيرة.

[1] صالح مفتاح و فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، المرجع السابق، ص 135.

[2] رمضاني لعلا و أم الخير البرود، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 155.

أولا: آثار اجتماعية:

. إن للنوافذ الإسلامية أثر من أثار الصحوة الإسلامية في المجال الاقتصادي التي ظهرت بعد الاستعمار ، وفيها خروج عن تقليد الغرب ورفض التبعية له في نظامه المقيت الذي يتبع الرأسمالية ويسعى إلى جمع الأموال من أي طريق بغض النظر عن طبيعته .

. أظهرت التجربة أن هناك شريحة كبيرة من المجتمع الإسلامي ترغب في التعامل المصرفي الإسلامي، سواء ذلك من خلال الدراسات الميدانية أو من خلال نمو أعداد النوافذ الإسلامية وتوسعها وزيادة الطلب عليها وإقبال المصارف التقليدية على التعامل بها.

. تخليص المسلمين من شرور الربا وصيانة النظام المصرفي عن الوقوع فيه وتطبيق شرع الله تعالى في المعاملات المالية والمصرفية ، وتطهير المعاملات المالية والمصرفية من جميع المحرمات كالربا والغرر والمقامرة والجهالة وغيرها ، مما حرمته الشريعة الإسلامية وعدم جعل الربح هو الغاية التي تبرر أي وسيلة تؤدي إليه.

. تأصيل المبادئ والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات الإسلامية وتجسيدها على أرض الواقع وإنشاء إدارات ومعاهد مصرفية تنمي الفكر الاقتصادي الإسلامي وتعود على البنوك بأفكار وتوسعات مفيدة في حال العمل المصرفي.[1]

ثانيا: الآثار الاقتصادية:

. أظهرت التجربة أن النوافذ الإسلامية خطوة أولى نحو أَسْلَمَة البنوك الربوية ، كما يظهر ذلك في بعض البنوك العربية كبنك الجزيرة ، بنك الشارقة الإماراتي السعودي المصري ، وهذا يعتبر أسهل طريق نحو أسلمة النظام المصرفي بشكل عام.

. إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في تطوير منتجات إسلامية وتوفير كوادر بشرية مؤهلة ينتفع بها العمل المصرفي بصفة عامة.

. إن للنوافذ الإسلامية دور كبير في توسيع العمل المصرفي الإسلامي من خلال تحفيز البنوك التقليدية إلى المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

[1] محمد بن أحمد بن عبد المحسن العوهلي، النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية،مرجع سابق، ص 55.

. أظهرت التجربة أن في فتح نوافذ إسلامية تابعة لبنوك ربوية عائقا أمام البنوك الربوية عن الطعن في البنوك الإسلامية أو في أسلوب عملها وعدم التشكيك في مصداقيتها لأنها تعمل معها في المضمار نفسه فينتج عن ذلك عدم المواجهة بين النظامين.

. التوسع في العمل المصرفي الإسلامي و البعد عن النظم الربوية ، يظهر ذلك من خلال النمو السريع والكبير لمعدلات الاستثمار في الخدمات والصناديق الإسلامية والتي يقدرها الخبراء بحوالي 100 مليار دولار وتتزايد بنسبة 15%سنويا.

. تقوم معاملات النوافذ الإسلامية على المشاركة مع المتعاملين والمستثمرين في الربح والخسارة وليست علاقة دائن ومدين فقط.[1]

. هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التجارية، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على النوافذ الإسلامية في ظل غياب البنوك الإسلامية؛

. يمكن أن تكون النوافذ الإسلامية خطوة ايجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي ، كما قد يؤدي نجاح تلك الفروع إلى تحول البنوك التجارية الأخرى إلى بنوك إسلامية ، إلا انه يجب متابعة هذه الظاهرة حتى لا تكون مجرد ظاهرة شكلية الغرض منها استنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم.[2]

. إن إقدام البنوك التجارية على فتح فروع ونوافذ إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي " لا اقتصاد بدون بنوك ولا بنوك بدون سعر فائدة " ومن ناحية أخرى فان إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية في الغرب يعتبر مكسبا دعائيا كبيرا للإسلام وردا على عمليا على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية ، وأدى إلى التقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية.

[1] محمد بن أحمد بن عبد المحسن العوهلي، النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية،المرجع السابق، ص 56.

[2] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مرجع سابق، ص ص 34-35.

. السماح بإنشاء الفروع الإسلامية في العديد من الدول العربية الإسلامية يدل على أن السلطات النقدية في تلك الدول بدأت تقتنع بجدوى ونجاح النظام المصرفي الإسلامي وبأهمية البنوك الإسلامية ودورها في تنمية المجتمع وأن البنوك الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية لتخطي العقبات التي تواجه تلك الاقتصاديات وخاصة عقبة عدم توفر رأس المال بالشكل المطلوب[1].

المطلب 03 : ضوابط تأسيس نوافذ المعاملات الإسلامية .

يخضع فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية إلى ضوابط شرعية و دينية وجب الالتزام بها نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: الضوابط الشرعية :

هناك العديد من الضوابط الشرعية حيث يمثل الالتزام بها الالتزام بها من أهم عوامل نجاحها وتتمثل فيما يلي :

. وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التقليدي ممثلا في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي ، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعدادات لتحمل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل ، كأن تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفاتها للشريعة .

. تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعملهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي ، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية .

[1] سندس ريحاني باهي، دراسة واقع فتح نوافذ أسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية رائدة – الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، الجزائر، مذكرة مكملة صمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017–2018، ص ص 71–72.

. إن وجود هيئة فتوى ورقابة شرعية في النوافذ الإسلامية مطلب شرعي هام ومرتكز أساسا لعملها وتأكيد على استغلاليتها حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى الناس ومن ثم الإقبال عليها والتعامل معها.

. ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية وأموال الفروع التقليدية.

. اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانب الودائع واستثمارها واجتناب الغرر والجهالة في العقود وكذا اجتناب بيع مالا يملك، فيجب أن يكون التملك قبل التمليك، فالشراء أولا ثم البيع[1].

ثانيا: ضوابط مالية ومحاسبية وإدارية: وتتمثل هذه الضوابط في:

1 . استقلالية مالية ومحاسبية:

وتظهر هذه الاستقلالية في أن تكون حسابات النوافذ الإسلامية مستقلة عن حسابات البنك الأم ، وكذا فصل حقيقي بين مصادر الأموال وهنا يجب التأكيد على عدم اختلاط مصادر كل من الفروع الإسلامية والبنك التجاري وفروعه ومن ثم لابد من وجود أيضا إدارة مالية ضمن هيكل النوافذ الإسلامية تتولى إعداد القوائم المالية وإعداد ميزانية مستقلة أصولها وخصومها وإيراداتها عن مصاريفها والإشراف على الدورة المستندية للنوافذ.

2 . الاستقلال الإداري:

ذكرنا أن النافذة الإسلامية كيان مالي مملوك للبنك التجاري ، ومن ثم فليس له شخصية قانونية مستقلة لأن ليس له رأس المال ، كما أنه تابع عمليا للبنك الأم ، ولكن التبعية بهذا المفهوم لا تتعارف مع منح الفرع الإسلامي استقلال إداري من خلال إنشاء إدارة عامة أو قطاع إداري يكون ضمن الهيكل الأم ، ولكن يتولى إدارة الفروع بشكل مستقل وبهيكل

[1] لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل، نادي رجال الأعمال، الجمهورية اليمنية، 2010، ص ص 10-11.

تنظيمي جزئي مستقل وبتعليمات إدارية ومصرفية واستثمارية مختلفة عن البنك الأم تتلاءم مع المبادئ وضوابط الصيرفة الإسلامية[1].

3 . تخصيص رأسمال للنوافذ الإسلامية :

حتى تستطيع النوافذ الإسلامية إيجاد الكيان الاعتباري لها وليقوم بتلبية احتياجات رجال الأعمال من استثمارات في المراحل الأولى لتأسيس الفروع الإسلامية فضلا عن تكوين الأصول الثابتة من الأثاث والأنظمة حتى تظهر هذه النوافذ بمظهر البنك الإسلامي المتكامل.[2]

4 . تحديد علاقة واضحة بين الفرع الإسلامي وبنك الأم محكومة بضوابط :

وتتمثل هذه العلاقة في :

. فتح المجال إلى انتفاع الفروع الإسلامية بالخدمات المصرفية للبنك الأم، كتغطية شبكات المراسلين مقابل أجور متفق عليها بين الطرفين.

. منح فائض السيولة في النوافذ الإسلامية لدى بنك الأم بفائدة مباشرة أو غير مباشرة ، والعكس يجوز للنوافذ الإسلامية توظيف فائض سيولة البنك الأم لديه بأساليب استثمارية إسلامية على أن يتولى الفرع الإسلامي بنفسه هذا التوظيف دون تدخل من البنك الأم أو فرض شروط وآليات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، ويكون من الأفضل إحاطة هيئة الرقابة الشرعية في الفروع بهذا الأمر حتى تتولى الرقابة والتدقيق على سلامة تلك الإجراءات من العلاقة بين الفروع الإسلامية والبنك الأم .

5- إعداد إطارات من الموظفين فعالة وموالية ومؤمنة بمبادئ الصيرفة الإسلامية :

وذلك من خلال حسن اختيارهم وتعيينهم ووضع برامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية وخاصة حول الضوابط الشرعية وإجراءات العمل لصيغ التمويل الإسلامي[3].

---

[1] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل و تطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 442.

[2] لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، مرجع سابق، ص 12.

[3] لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، المرجع السابق، ص13.

6 . ضوابط أخرى:

. حصول فروع المعاملات الإسلامية مقابل تأدية الخدمات المصرفية على عمولة أو أجر أو إجازة وهذه جائزة شرعا ، ويؤديها الفرع وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة.

. يحكم حسابات الاستثمارات (الإيداعات) عقد المضاربة حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة "أصحاب المال" ويعتبر الفرع الإسلامي" رب العمل " ويقسم الربح بينهما، ولا يضمن الفرع الإسلامي لا الربح ولا المال.

. يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال (المودعين) وبين الفرع الإسلامي مبدأ القيم بالفرع والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء والخروج بالضمان.

. يحظر على النوافذ الإسلامية التعامل بالربا أخذ وعطاء أو توظيف الأموال في مجال الحرام والخبائث.

. لا يجوز لهم خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأنه من المعاملات المحرمة شرعا.

. يجب على الفروع الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية أو استشارية.

. لا يجوز لها التعامل مع رجال الأعمال الذين يقومون بأعمال لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[1].

[1] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية والصعوبات التي تواجهها وعوامل نجاحها

من أجل تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي لابد لنا من أن نستعرض ماهية المتطلبات لفتح نوافذ إسلامية وما هي المقومات التي أدت لنجاح الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية مع التطرق لمختلف الصعوبات التي تواجه وتعيق نجاح العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التجارية.

المطلب 01: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية.

يقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق جملة من المتطلبات نذكرها بالتفصيل فيما يلي:

أولا: متطلبات قانونية :

هي عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في:

. صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ، ومن مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية ، بحيث وجب:

أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا و مخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات.الفصل بين عمل البنك التجاري و النافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف و المنتجات.

. الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي، والذي قد يضع شروط على البنك التجاري نذكر منها:

- ✓ قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية .
- ✓ وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج .
- ✓ إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات .

- ✓ عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التجاري .
- ✓ تعديل عقد التأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابية شرعية.
- ✓ تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول للعمل الإسلامي، والآثار القانونية المترتبة وأي عقبات قانونية تواجه العملية.[1]

ثانيا: متطلبات شرعية:

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدة متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الإسلامية وضرورة الالتزام بها وتنحصر في :

. تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.

. تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.

. إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.

. على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة، وبين المورد غير المشروعة[2].

ثالثا: متطلبات إدارية:

يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية ، بعد تحقق المطلبين القانوني والشرعي في البنك الشروط التالية:

. تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا (نموذج بنكي مزدوج).

. تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك تتولى المهام التالية:

---

[1] صالح مفتاح و فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سابق، ص ص 270-271.

[2] صالح مفتاح و فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، المرجع نفسه، ص 154.

- ✓ تحديد الإطار الزمني لعملية التحول.
- ✓ الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة ؛

. التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي ، وهو ما يتطلب في هذا الإطار :

- ✓ التعريف برسالة النافذة الإسلامية (بنك إسلامي مصغر) مبادئها وأهدافها .
- ✓ توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد وشرح المهام المستندة إليهم .
- ✓ توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء ، المجتمع والدول ككل .
- ✓ العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك .
- ✓ المساعدة على تكييف العاملين بسهولة وسرعة مع ضوابط وأحكام العمل المحيطة بهم.[1]

. إعادة النظر في معايير اعتماد كفاءة العاملين بناءا على معيار القناعة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

. توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة مع مراعاة حاجة العاملين للمعلومات والإجراءات الكافية لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية .

. عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية.

ومن المتطلبات الإدارية الأخرى في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة مواءمة نظام المحاسبة وطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من حيث الموارد والاستخدامات وتتنوع الأدوات الاستثمارية وأسلوب معالجة الإيرادات والمصروفات وتوزيع الأرباح ، ويتم تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية[2].

[1] سندس ريحاني باهي، دراسة واقع فتح نوافذ أسلامية في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص ص 53-54.

[2] صالح مفتاح و فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سابق، ص 272.

المطلب 02: الصعوبات التي تواجه النوافذ الإسلامية.

تتفاوت الصعوبات بحسب الحال من بنك إلى بنك وتتعلق بطبيعة العمل بكل بنك ومدى جدية الإدارة في العمل المصرفي الإسلامي ، وحسب الخطة المقترحة لعملية التحول ونوعه سواء كانت فروع مستقلة أو نوافذ ونحو ذلك كما أنها تتفاوت أيضا في درجة الأهمية فيما بين البنوك ويتضح ذلك فيما يلي:

أولا: صعوبات ذات صلة بالموارد البشرية:

يعتبر من أهم الصعوبات والعوائق في عملية التحول المصرفية الإسلامية فمحدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة الصحيحة في الصيرفة الإسلامية عقبة كبرى أمام التحول ، ويزداد صعوبة كلما خفيت الأسباب الحقيقية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي ، مما يولد حالة من عدم التأكد من جدية عملية التحول لدى العاملين في البنك ، مما يؤدي إلى تدني معنوياتهم وشيوع الإشاعات فيما بينهم ،وينتج عنه عدم الحماس والجدية في تأدية عملهم لعدم تأكدهم من طبيعته ، وماهيته أو مصداقيته ، ومما يزيد هذا الأمر صعوبة أيضا هو ضعف الموارد المالية المخصصة لتدريب العاملين في البنك على طبيعة العمل والأدوات الصحيحة،والطريقة المثلى لتقديم العمل المصرفي الإسلامي ، وعدم معرفة معظمهم بالضوابط الشرعية للمعاملات المصرفية ،واعتقاد البعض عدم وجود فروق جوهرية بينهما وبين الفروع التقليدية[1].

ثانيا: صعوبات إدارية:

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا ، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بروز السلبيات التالية:

- ✓ تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.

[1] محمد بن أحمد بن عبد المحسن العوهلي، النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية، مرجع سابق، ص67.

- ✓ ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.
- ✓ ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها[1].

ثالثا: صعوبات ذات الصلة بالنظم والسياسات :

تشير التجربة إلى كثير من البنوك التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التجارية التقليدية لا تعطي انتباها كافيا لأمرين وهما :

- ✓ التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في إجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء .
- ✓ عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

رابعا: صعوبات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية:

لما كانت المرحلة الماضية بمثابة مرحلة الولادة الجديدة للعمل المصرفي الإسلامي ، فإنه كغيره من كل جديد عانى من نقص هنا وهناك ، ولقد كانت محدودية المنتجات الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال المرحلة الأولية ، ولعل النقص تجلى أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها ، وهو الأمر الذي لا يزال قائما، ومن ذلك أيضا عدم كفاية التنوع في أوعية وصناديق الاستثمار الإسلامية, سواء من حيث المدة أو العائد أو المخاطر[2].

[1] لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، مرجع سابق، ص 20.

[2] سعد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص 19.

المطلب 03: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية.

من أجل تقييم أداء الفروع الإسلامية للبنوك التجارية خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي ، لا بد لنا من أن نستعرض معا ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي ومدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها البنوك التجارية في إنشاء هذه الفروع والنوافذ خلال هذه المرحلة ، حيث أن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مدى التقيد بتطبيق المبادئ الرئيسية التالية:

أولا: التخطيط العلمي السليم:

لاشك أن معظم البنوك الربوية التي أقدمت على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية لم تقدم على ذلك إلا بعد تخطيط مسبق ، ودراسة متأنية و موضوعية شاملة ، إجراء ما يلزم من بحوث ودراسات داخلية أو ميدانية أو تكليف جهات متخصصة بإجراء بحوث تسويقية لمعرفة آراء الجمهور وتقدير السوق التي سوف تزاول نشاطها فيها .

وتظهر أهمية التخطيط حينما يكون الهدف من افتتاح نوافذ إسلامية هو محاولة تحويل البنك بشكل عام إلى الصيرفة الإسلامية ، وتخليصه مما يشوبه من معاملات محرمة على المدى البعيد[1].

ثانيا: الالتزام الشرعي:

لعل من أكبر المشكلات والصعوبات هو عدم قناعة كثير من العملاء بطبيعة النوافذ الإسلامية ، وصحة تطبيق ما ألزمت نفسها به من ضوابط شرعية فلذلك فإن الالتزام الشرعي يعتبر من أهم عوامل النجاح للعملية المصرفية ، وحسب المعلومات المتوفرة فإنها تشير إلى حقيقة تقيد معظم البنوك الربوية التي أقدمت على نوافذ إسلامية بالالتزام الشرعي في تقديم معاملاتها وذلك عبر إنشاء هيئات شرعية تضم عددا من العلماء المتخصصين الذين يجمعون مابين العلم الشرعي ، وحسن التكييف الفقهي وبين المعرفة المصرفية

[1] لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، مرجع سابق، ص23.

الاقتصادية الكبيرة ، أسند إليهم عبئ الإفتاء في المشكلات والنوازل والخدامات الجديدة ، كذلك التثبت والتحري عن سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها ، من حيث تصميم المنتج وأسلوب التقديم وصياغة العقود ، وكيفية الإعلان والترويج لها.

وكذلك من المهم جدا تعيين هيئة رقابة شرعية داخلية دائمة ، تكون مهتما التأكد من سلامة سير الإجراءات المطبقة أثناء تقديم الخدمات والحرص على أن تكون قرارات الهيئة الشرعية مجرد تنظيم أو قواعد لا يتم العمل بها ، بل تحرص على سلامة التطبيق ، وضمان الاستقلالية والصدق في المعاملة.[1]

ويكون أيضا من مهام الهيئة الشرعية ، الحرص على تقديم برامج ودورات تدريبية للموظفين ، أو تقديم دورات من خلال التعاون مع عدد من المراكز الاستشارية المتخصصة في النواحي الشرعية لتكامل العملية المصرفية الإسلامية وكذا لهذا الالتزام العائد الجيد على المصارف في تقديمها للصيرفة الإسلامية ، من خلال ظهور المصداقية وبناء الصورة الصحيحة عن العمل المصرفي الإسلامي الذي يقدم من خلالها وزرع الثقة بينها وبين العملاء والمستثمرين وقطاع الأسواق.

ثالثا: الإعداد المناسب للكوادر البرية:

لا شك أن العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك،لذا توفير و تدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معضمهم غير مؤهلين لذلك.

الأمر الذي تطلب جهدا و وقتا لإعداد البرامج التدريبية المناسبة و وضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل و دورات مختلفة المحتوى والمستوى داخليا كان أنم خارجيا.

[1] محمد بن أحمد بن عبد المحسن العوهلي، النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية، مرجع سابق، ص 76.

بحيث أن البرامج التدريبية الداخلية تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة و مراكز التدريب التابعة للبنك أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة، أما بالنسبة للتدريب الخارجي فيتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريبية خارجية أو من خلال إرسالهم إلى التدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.[1]

رابعا: تطوير النظم السياسية الملائمة:

نظرا للاختلاف بين القواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات و الإجراءات والنظم الفنية و المحاسبة اللازمة و المناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته.. و تحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما يتطلب الكثير من الجهد خاصة من حيث تطوير النظم و البرامج الفنية اللازمة لتغيب النوافذ وإعداد البيانات المالية و المعلومات الإدارية، وهي عملية في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج.[2]

خامسا: المواءمة مع إدارات البنك والاختيار الدقيق للنوافذ الإسلامية التي سيتم فتحها:

ويجب معالجتها كما يلي :

. بذل الكثير من الجهد للالتقاء والتحاور بين كل المسؤولين والعاملين في البنك بكامل قطاعاته وبذل روح التعاون والأخوة فيما بينهم ، مما يفتح المجال الواسع أمام الخدمات الإسلامية لتشق طريقها نحو التوسع والتطور

. فتح المجال والأولوية لدى الراغبين في الالتحاق بالإدارة الإسلامية من موظفي البنك التجاري الآخرين.

---

[1] رقيق علاء الدين، بتصرف عن النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية – دراسة بنك الخليج الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية،تخصص معاملات مالية معاصرة، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017-2018 ، ص 27.

[2] لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، مرجع سابق، ص 24.

. تحديد المناطق الجغرافية التي يتم خدمتها بواسطة كل فرع مهما كان نوعه تحديدا واضحا والالتزام به من الجميع[1] . الاختيار المناسب للفروع التي يتم فتح فيها نوافذ إسلامية لتحقيق التوازن في التغطية السوقية المناسبة لتقليص احتمالات نشوء المشاكل التسويقية والإدارية.

. تحقيق الاستقلال التام للنوافذ الإسلامية عن المركز الرئيسي ، ولا سِيَما في مصادر رأس المال والخزينة ، وبيان الاستخدامات وتحقيق كيان قانوني مستقل لكل إدارة.

. اهتمام وسائل الإعلام بالبنوك والنوافذ الإسلامية وتوفير القاعدة الإعلامية القوية التي تستطيع استيعاب هذه الظاهرة والتعبير عنها بالأسلوب الترويجي المناسب للجمهور ، وكذلك توفير مساحة إعلامية للرد على الاقتراحات والشبهات التي تثار حول العمل المصرفي الإسلامي من إعلاميين وبنوك ربوية منافسة.[2]

[1] محمد بن أحمد بن عبد المحسن العوهلي، النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية، مرجع سابق، ص 81.

[2] سعد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ص 18-19.

خاتمة الفصل الأول

إن إقامة أو فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التجارية من الناحية النظرية فكرة سديدة ، تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية ، وعامل مهم لجذب الأفراد من خلال إقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية ، وعليه يمكن أن نقدم من خلال دراستنا هذه المجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد البنوك التجارية والسلطات النقدية على إقامة وتجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع ونذكر منها :

. توفير الإطار القانوني والتشريعي لفكرة النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية في أقرب وقت ممكن نظرا للضرورة الملحة نحو التوجه إلى الصيرفة الإسلامية .

. إقامة أو إنشاء مراكز وبحوث متخصصة في الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتعلق بتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية منافسة للمنتجات التقليدية.

. توفر الإرادة السياسية التي تدعم هذا التوجه نحو العمل بالمنتجات ومختلف صيغ التمويل الإسلامي المختلفة

. تكليف خبراء في هذا المجال والاستفادة من خبراتهم السابقة.

. من الضروري وجود قانون ولوائح خاصة بالرقابة والإشراف على النوافذ الإسلامية تتفق مع طبيعتها الخاصة

. الحرص التام على عمل النوافذ الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعدم اختلاط أمواله و أرباحه مع البنك الربوي.

. إدراج هذه التخصصات على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة.

الفصل الثاني

النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية من الناحية التطبيقية

تمهيد:

يهدف البنك الإسلامي إلى استقطاب الأموال و جذب الاستثمارات وحشد المدخرات وتوظيفها مما يؤدي إلى إتمام العملية المصرفية للفرع الإسلامي في إطار من القواعد الشرعية الحاكمة لأعمال البنك الإسلامي

و بعد التطرق إلى النوافذ الإسلامية من الناحية النظرية سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بهذه النوافذ من الناحية التطبيقية وذلك بتبيان العلاقة بين النوافذ الإسلامية ومختلف البنوك التقليدية والإسلامية بما فيها البنك المشتقة منه والتطرق إلى حكم التعامل بها وكذا مختلف استخداماتها المصرفية وتوضيح تطبيقات هذه الأساليب في النوافذ الإسلامية وذلك من خلال 03 مباحث :

المبحث الأول: تعامل النوافذ الإسلامية مع البنوك

المبحث الثاني: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية.

المبحث الثالث: أنشطة التكافل والخدمات الاجتماعية في النوافذ الإسلامية

المبحث الأول: تعامل النوافذ الإسلامية مع البنوك

سنتعرف في هذا المبحث إلى طبيعة التعاملات التي تقوم بها النوافذ الإسلامية مع مختلف البنوك القائمة بدءا بتلك المنبثقة منها، البنوك الربوية الأخرى وصولا إلى الشبيهة لها مع توضيح حكم هذه التعاملات.

المطلب 01: تعامل النوافذ الإسلامية مع البنك الربوي المشتقة منه

إن اختلاف طبيعة عمل كل من البنوك الربوية والنوافذ الإسلامية التابعة لها يستدعي الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما في العديد من النواحي من أهمها:

أولا: العلاقة من حيث التكييف القانوني والملكية:

تعتبر النوافذ الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للمصارف الربوية من حيث الملكية، فهي لا تملك شخصية اعتبارية مستقلة عن المصرف الرئيسي، فالمالك لهما واحد و كذلك هو الحال من حيث التكييف القانوني إذ لا تتمتع النافذة الإسلامية بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي من وجهة نظر البنك المركزي الذي يتعامل مع المصرف ككل وليس كإدارات مستقلة،ولذلك تظهر النوافذ الإسلامية ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك الربوي المالك لفروع ربوية أخرى تعمل بالطريقة التقليدية والتي لكل منها أنشطة تقوم بها.[1]

ثانيًا: العلاقة من حيث رأي المال:

يقوم البنك الرئيسي بتوفير رأس المال اللازم لتباشر الفروع المصرفية الإسلامية عملها بإحدى البدائل الثلاثة الممكنة التالية:

1- أن يقوم البنك الرئيسي بإيداع مبلغ معين لدى الفرع على صورة وديعة يتم استردادها مرة واحدة أو على دفعات مقابل الحصول على نصيبه من العائد على ضوء النتائج المالية التي يحققها الفرع.

2- أن يقوم المركز الرئيسي بتمويل أنشطة الفرع في صورة قرض حسن دون فوائد يتم استرجاعه بعد أجل معين.

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مرجع سابق، ص 42

3- وفي هذه الحالة لا يحصل البنك الرئيس على عائد لقرضه مباشرة وغنما يكون متبرعا بهذا العائد لأصحاب الودائع، إلا انه يحصل على عائد القرض بطريقة غير مباشرة عند تحويل نصيب الفرع الإسلامي كمضارب من أرباح الاستثمارات التي قام بها[1]

4- أن يقوم البنك الرئيسي بتخصيص مبلغ معين من أموال المصرف تحت مسمّى ' رأس مال الفروع الإسلامية '.

والظاهر من خلال النقاط السابقة الذكر أن مصدر رأس مال الفروع المصرفية الإسلامية إنما هو أموال البنك الربوي الرئيسي، فليس لتلك الفروع رأس مال خاص بها تستخدمه، و هذا عائد إلى كونها تابعة لمصارفها الربوية بالإضافة إلى افتقادها للشخصية الاعتبارية المستقلة من وجهة النظر القانونية يفقدها الحق في القدرة على طرح أسهمها للاكتتاب العام لتوفير رأس المال اللازم لإنشائها بعيدا عن أموال المصرف الرئيسي التي يشوبها الربا، و لذا فإن رأس مال النوافذ الإسلامية هو في حقيقة الأمر جزء من رأس مال البنك الرئيسي المتعامل بالفائدة.

ثالثًا: العلاقة من حيث الإدارة:

لا يتمتع الفرع المصرفي الإسلامي بوجه عام بالاستقلال الإداري عن المركز الرئيس بحيث يقوم هذا الأخير باختيار مدير الفرع و موظفيه وكذا إبداء الرأي في القرارات التي يتخذها الفرع وغير ذلك من الإجراءات التي يتخذها المركز الرئيس نظرا لكون الفرع وحدة تابعة له وليس مستقلا عنه.[2]

رابعًا: العلاقة من حيث الميزانية:

يعتبر كثير من المختصين أن من المعايير المهمة والحيوية لمصداقية العمل في النوافذ الإسلامية هو قيام البنك الرئيسي بالفصل التام لأموال و ميزانية تلك النوافذ عن باقي

[1] أحمد شحدة أبو سرحان، الفروع المصرفية الإسلامية للمصارف الربوية، مؤتة للبحوث و الدراسات، سلسة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجد 30 ، العدد 05، الأردن، 2015، ص 48

[2] أحمد شحدة أبو سرحان، الفروع المصرفية الإسلامية للمصارف الربوية، المرجع السابق، ص 49.

الفروع التقليدية، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار الذي يعتبر المحك الرئيسي لنجاح تربة النوافذ الإسلامية، إلا أن الفصل بين ميزانية أموال النوافذ الإسلامية والبنك الرئيسي وباقي الفروع التقليدية يتم داخليا فقط باعتبار النوافذ الإسلامية لا تتمتع بالاستقلالية القانونية فإن النتائج الفعلية لها لا تظهر منفصلة عن الميزانية العمومية للبنك التابعة له، لذا تعتبر ميزانية النوافذ الإسلامية

قوائم مالية غير رسمية، الهدف منها تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك النوافذ، وبذلك يعاد دمجها في الميزانية العمومية.

ويصعب تطبيق المعيار السابق نظرا لأن جزءا من أموال النافذة الإسلامية سوف يحوّل إلى البنك الرئيسي في حال وجود سيولة عالية لدى النافذة وبالتالي تختلط أموالها بأموال البنك الرئيسي المتعامل بالربا.[1]

المطلب 02: تعامل النوافذ الإسلامية مع المصارف الأخرى بما فيها الإسلامية منها

إن في تتبع تعامل النوافذ الإسلامية مع البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية يرى اختلافا واضحا في طبيعة هذه التعاملات و هذا ما سيتم إيضاحه من خلال:

أولا: تعامل النوافذ الإسلامية مع المصارف التقليدية الأخرى

إن لكل فرع من الفروع مهما كان نوعه و طبيعة تعامله معاملات خارجية يقوم بها مع مصارف أخرى، تتعلق بالاستثمار والتمويل فيقوم غالبا باستثمارات طويل الأجل، يعتمد عليها لتحقيق أرباح مضمونة بنسبة عالية ومخاطر أقل ويسعى ذلك لتحقيق أقصى درجة من الأمان لتعاملاته و تقوية القاعدة التمويلية لديه.[2]

والفرع الإسلامي لا يختلف في هذا النوع من التعامل عن أي فرع لمصرف آخر، لذا فإن طبيعة العلاقة بين الفرع الإسلامي والمصارف الربوية الأخرى حيث تتبلور على شكل

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مرجع سابق، ص 42

[2] محمد عبد الحكيم زعير، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، العدد 252، 2001، ص24.

تعاملات يجريها الفرع لدى تلك المصارف متمثلة في: " المضاربة، والمراجحة، السّلم، الإجارة، الاستصناع، الصكوك ونحو ذلك ".

وعلى الفرع الإسلامي تحرّي الدقة والجدية في تطبيق القواعد الشرعية لتلك المعاملات ولا يقبل إلا ما وافق الشرع.

وكذلك فإن للفروع الإسلامية أيضا تعاملات أخرى يجريها مع البنوك الأخرى متمثلة في: حوالات و خطابات الضمان والودائع ويلتزم أحيانا بفتح حسابات لتغطية مثل هذه المعاملات لذا وجب عليه فتح حسابات جارية لا تعود عليه بأي عوائد جرّاء فتحها مع وجوب أن يكون هذا الحساب دائنا لتغطية أي مصاريف لأي عملية قد يقوم بها مع ذلك البنك.

ولتفادي المطالبة بالفوائد يقوم باتفاق أولي عند فتح الحساب يتضمن علاج حالة انكشاف الغطاء لذلك الحساب وهذا بأن يتعهد الفرع بإيداع مبلغ نقدي وفترة يجري تعيينها بحسب الفائدة المطلوبة حتى يتم لذلك البنك إطفاء المطالبة بالفوائد.

أما ما يأخذه لِقاء ما يجريه من حوالات وما يصدره من خطابات ضمان وما إلى ذلك فإنه يعتبر مقابل الأجرة على ما قام به من أعمال.[1]

ثانيا: تعامل النوافذ الإسلامية مع المصارف الإسلامي:

لا يختلف تعامل النوافذ الإسلامية مع المصرف الإسلامي عن تعامله مع مثيله الربوي، فكلاهما تجري بينهما معاملات استثمارية وما إلى ذلك من معاملات حيث أن الفرق الجوهري الوحيد بينهما في التعامل يكمن في الدقة والمصداقية في تحرّي تطبيق الضوابط الشرعية عند تعامل المصرف الإسلامي مع نظيره الربوي لأن هذا التحري يجري من

[1] عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية الإسلامية، الطبعة 01، مجموعة دلة البركة، جدة، السعودية، 2002، ص 314.

الطرفين، الفرع الإسلامي وكذا المصرف الإسلامي، ممّا يشكل دعماً لصحة هذه التعاملات و مصدر ثقة فيها.[1]

ومن المعاملات التي تجري عادة بين الفرع الإسلامي والمصرف الإسلامي ما يلي:

- تبادل الحسابات الجارية والاستثمارية المطلقة.
- تبادل مهام المراسلة في مجال الاعتمادات والتحويلات.
- فتح الاعتمادات عن طريقها.
- القيام بخدمات الاعتماد لصالح عملائها.
- إجراء عمليات التمويل المجمّع معها.[2]

المطلب 03: حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية وضوابط إنشائها

إن ممارسة البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية من خلال فتح النوافذ الإسلامية أثار جدلا بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي و أهل العلم، حيث تباينت الآراء بين التأييد والمعارضة، وسنعرض مختلف الآراء الحيطة بالنوافذ الإسلامية وضوابط إنشائها.

أولا: الحكم الشرعي في التعامل بالنوافذ الإسلامية

فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية واجهت عدة آراء تراوحت بين مؤيد ومعارض:

1- الرأي المؤيد للتعامل بالنوافذ الإسلامية:

استند المؤيدون في رأيهم بحكم جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية على أنها:

- آلية تسمح بالاستفادة من خبرة العمل المصرفي التقليدي بحكم قِدمه و خِبرته ممّا يسمح بتطوير العمل المصرفي الإسلامي.
- الحل البديل لعرض المنتجات الإسلامية على شريحة هامة من المتعاملين في حال عدم توفر البنوك الإسلامية أو وجود عقبات في التعامل مع هذه الأخيرة.
- آلية تسمح باعتراف البنوك التقليدية بمصداقية وفعالية المنتجات المالية الإسلامية.

[1] محمد عبد الحكيم زعير، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مرجع سابق، ص 24.

[2] عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 315.

- آلية تسمح بالتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- آلية تسمح بالتخلص من المعاملات الربوية.[1]

2- الرأي المعارض للتعامل بالنوافذ الإسلامية:

استند المعارضون لفكرة التعامل بالنوافذ الإسلامية على:

- القاعدة الفقهية " التابع تابع " حيث لا يمكن إخفاء تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية وبهذا يتبع الفرع الأصل في الحكم.
- إمكانية تأثير وجود النوافذ الإسلامية كما قد يكون عائقا في تحولها إلى بنوك إسلامية من باب الاكتفاء بها فقط.
- عنصر المنافسة غير متكافئة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية التابعة لها.
- رغبة البنوك التقليدية في تحقيق الأرباح والحصول على حصة سوقية أكبر دون الأخذ بعين الاعتبار الوازع الديني ولا فكرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية.
- سوء تطبيق مبادئ فتح النوافذ الإسلامية ومن ثم الخلط بالنسبة للعملاء والموظفين.

من خلال ما سبق ذكره من تباين في الآراء بين مؤيد ومعارض اتضح أنه لا مانع من قيام البنوك التقليدية بالعمل في النشاط المصرفي الإسلامي، حتى ولو لم تكن هناك نيّة لدى البنك في التحوّل بشكل كامل بالمنتجات والخدمات الإسلامية، شريطة تطبيق الضوابط الشرعية و وجود مراقبين شرعيين و رقابة مستمرة على عمل هذه النوافذ.[2]

ثانيا: ضوابط إنشاء النوافذ الإسلامية

يعتمد إنشاء النوافذ الإسلامية توافر مجموعة من الضوابط التي تسمح بتأسيسها و تطبيقها مما يتوافق وممارسة العمل المصرفي وتتمثل هذه الضوابط في:

---

[1] عمر بربوشة و فاتح غرداوي، تفعيل تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019-2020، ص 35.

[2] عمر بربوشة و فاتح غرداوي، بتصرف من تفعيل تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، المرجع السابق، ص 36.

1 . **الضوابط الشرعية:** تمثل أساس عمل النوافذ الإسلامية وتعتمد على:

– تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع النشاطات.

– تشكيل هيئة رقابية شرعية تضم الفقهاء والمختصين في المالية الإسلامية.

– تطبيق أحكام الرقابة الشرعية للتأكد من العمليات المعتمدة.

– التزام واستعداد سلطة البنك التقليدي على تطبيق الأحكام الشرعية للنوافذ الإسلامية.

– ضرورة الفصل بين الشّق المالي والمحاسبي لعمليات النافذة الإسلامية. [1]

و كانت قد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتطرق إلى مشروع نموذجي لتحول البنوك التقليدية إلى المصارف الإسلامية من خلال إصدار المعيار رقم 06 الخاص بالتحول للصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية

ويمكن إيجاز أهم ما جاء فيه هذا المعيار:

– يجوز للبنك الممارس للعمل المصرفي التقليدي إنشاء نافذة يمارس من خلالها العمل المصرفي الإسلامي.

– إمكانية إنشاء إدارة مستقلة داخل البنك غرضها الإشراف على الخدمات المصرفية الإسلامية داخل البنك والسعي إلى تطوير العمل المصرفي الإسلامي والارتقاء بكفاءته الفنية والتشغيلية.

– وجوب وجود موازنة بين الإدارة والفروع المستقلة بما يضمن الفصل الملي والمحاسبي عن باقي نشاطات البنك.

– تعيين الجمعية العامة للبنك مراقبا أو عدة مراقبين يقومون بدور التدقيق والرقابة الشرعية على أعمال النوافذ والفروع الإسلامية.[2]

[1] عمر بربوشة و فاتح غرداوي، تفعيل تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، المرجع السابق، ص 37.

[2] معيار المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 06، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي، البحرين، 2014.

2 . الضوابط القانونية: تختلف هذه الأخيرة باختلاف التنظيمات المعمول بها من بلد لآخر وكذا آليات تسيير النشاط المصرفي من قبل البنك المركزي:

– إصدار قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية.

– الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط وجب الالتزام بها.

– تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحوّل والآثار المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.[1]

3 . الضوابط الإدارية: يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية:

– تعديل عقد المصرف و نظامه الأساسي ليكون مشروعا.

– اعتماد الفصل المالي والمحاسبي للنافذة عن باقي هياكل البنك التقليدي لضمان تطبيق مبدأ عدم اختلاط الأموال ومن ثم تحقيق مبادئ العمل المصرفي الإسلامي.

– تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية وصيغ التمويل الإسلامي.

– تعيين لجنة لإدارة عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية.[2]

4 . الضوابط المالية والمحاسبية: و يتعلق الأمر بتطبيق مبدأ الفصل بين الأموال التابعة للنافذة الإسلامية ومصادر أموال البنك التقليدي من خلال تخصيص رأس مال مستقل مع التأكد من ضرورة استقلالية العمليات المالية والمحاسبية التابعة للنافذة، ويتحقق ذلك

[1] صالح مفتاح و فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سابق، ص 153.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية في البنوك التقليدية، دار الراوي، الدمام، السعودية، 2000، ص 12.

بتخصيص قسم لعمليات الميزانية والقوائم المالية تابع للنافذة يعمل على كافة العمليات وتدقيقها.[1]

[1] سعيد سعد المرطان، بتصرف من ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية،اللجنة الاقتصادية، الشاملة الذهبية، السعودية، 1999، ص 33

المبحث الثاني: الخدمات الاستثمارية التي تقدمها النوافذ الإسلامية

هناك عدة أوجه لاستخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية بما فيها النوافذ الإسلامية، فمنها ما يقوم على الموجودات ومنها يقوم على المشاركة في الأرباح وفيما يلي عرض لبعض أهم صور هذه الاستخدامات و الأكثر شيوعا.

المطلب 01 : البيع بالمرابحة والبيع بالتقسيط

تعتبر صيغتي المرابحة والبيع بالتقسيط من بين الأساليب الأكثر تقديما من طرف النوافذ الإسلامية وفيما يلي أهم النقاط المتعلقة بهما.

أولا: التمويل بالمرابحة

يعدّ أهم أوجه استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية القائم على الموجودات

1 . تعريف البيع بالمرابحة:

لغة: جاء في لسان العرب: أربحته على سلعته أي أعطيته ربحا، وقد أربحته بمتاعه وأعطاه مالا مرابحة أي: على الربح بينهما، ويقال: بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم و كذلك اشتريته مرابحة.

والمرابحة مصدر من الربح، وهو الزيادة والاستخدام يناسب المعنى الاصطلاحي الذي قاله الفقهاء.

أما من ناحية العمل المصرفي: فيمكن تعريف بيع المرابحة على أنها قيام البنك بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحوال السوق أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد زبائنه، يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلا، و يبدي فيه رغبته في شراءه مرة ثانية من البنك[1].

[1] قيصر عبد الكريم الهيتي،أساليب الاستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية، الطبعة 01، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2006، ص 122.

و تعرف المرابحة على أنها:" بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم للمتعاقدين".[1]

كما تعرف أيضا بأنها:" عقد بين العميل والمصرف يبيع من خلاله سلعة محددة من طرف العميل على أن تكون تكلفة الشراء والربح معلومين".[2]

و المرابحة أحد بيع الأمانة التي يتم فيها بيع السلعة برأس المال و زيادة ربح معلوم.[3]

ويمكن القول أن بيع المرابحة هو:" بيع سلعة بسعر التكلفة مضافا إليه نسبة مئوية محددة كربح أو مبلغ مقطوع كما يجوز البيع نقدا أو لأجل ويعتمد بيع المرابحة على صدق البائع في الإفصاح عن ثمن السلعة ومقدار ربحه فيه.

2 .شروط البيع بالمرابحة:

و حتى يصح عقد المرابحة وجب توفر بعض الشروط التي ندرجها في ما يلي:

- أن يكون ثمن السلعة معلوما
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن.
- أن يكون المبيع حاضرا وبجميع المواصفات المتفق عليها في العقد.
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا خاليا من أي ربا.[4]

[1] علاء الدين زعيتري،الخدمات المصرفية و موقف الشريعة منها، دار الكتب والقلم، دمشق، سوريا، ص 90.

[2] أمال لعمش، دور الهندسة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 54.

[3] أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية البيوع القروض الخدمات المصرفية، دار الفكر، الأردن، 2010، ص54.

[4] أمال لعمش، دور الهندسة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 41.

3 . أنـواع التمويل بالمرابحة:

تعتبر صيغة المرابحة نوعا من بيوع الأمانة التي تقوم على أساس رأس المال، بمعنى أن المشتري فيها يأتمن البائع في إعلامه برأس مال المبيع، وهو أحد أهم شروط عقد المرابحة سواء أبرم بين طرفين ويسمى عقد مرابحة بسيطة أو بين ثلاثة أطراف فيصبح عقد مرابحة مركبة بحيث أن:

أ- **عقد المرابحة البسيطة:** هو عقد تنحصر فيه العلاقة بين طرفين اثنين، العميل والمصرف الإسلامي مباشرة الذي يكون مالكا للسلعة محل العقد بحيث تشترى بناء على دراسته لأحوال السوق.[1]

وهي التي تتم بين طرفين، أحدهما يمتلك السلعة و التي قد يكون اشتراها في وقت سابق و احتفظ بها الطرف الأول بالإضافة إلى ربح معلوم.[2]

وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول و زيادة ربح.[3]

وهي التي عرفت في المعنى الاصطلاحي للمرابحة السابق ذكره وهي صورة للمرابحة في الفقه القديم حيث السلعة حاضرة و موجودة في حيازة التاجر ثم يبيعها بثمن يزيد عن الثمن الأصلي لها مع بيان ذلك للمشتري و قد يتم دفع الثمن في الحال أو بالأجل.[4]

---

[1] عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، الطبعة 01، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص ص 514-515.

[2] حملوس الأمين و كزيز نسرين، بيع المرابحة للآمر بالشراء: دراسة في المفهوم الإجراءات الضوابط الشرعية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصادية و الإدارة، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 102.

[3] عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و دورها في تمويل الاستثمار- دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيسر في العلوم الاقتصادية/ تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 66.

[4] سامي حسين محمود، المرابحة و الإجارة و أدوات أخرى، ندوة البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاد المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بمدينة المحمدية بالمملكة المغربية مع جمعية الاقتصاد الإسلامي، المغرب، 1990،ص 254.

ب- عقد المرابحة المركبة: ويسمى أيضا عقد المرابحة للآمر بالشراء وهي تطوير للمرابحة البسيطة لتتلاءم مع العمل المصرفي الإسلامي و يعتبر بيع المرابحة للآمر بالشراء في مجال التطبيق المعاصر للمعاملات الشرعية أنه تعامل حديث عدت إليه الحاجة و رسخت جذوره الظروف السائدة، فهي واحدة من صيغ التمويل الأكثر استعمالا في العمل المصرفي الإسلامي.

وللمرابحة للآمر بالشراء عدة تعاريف نذكر منها:

هي عقد يتفق فيه المصرف والعميل على أن يقوم المصرف بشراء البضاعة ويلتزم العميل أن يشتريها من المصرف بعد ذلك، ويلتزم البنك بأن يبيعها بسعر آجل أو عاجل وتحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقا.[1]

وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف بعد الاتفاق على تكلفة الشراء و ربح البنك الإسلامي، و تتضمن هذه الصورة و عدا من العميل بشراء هذه السلعة حسب الشروط المتفق عليها، و وعدا آخر من البنك بإتمام هذا البيع وفقا للشروط.[2]

أو هي أن يقوم البنك الإسلامي و بناء على طلب و رغبة الزبون بشراء سلعة أو بضاعة معينة من طرف ثالث في العملية (التاجر أو الوكالات التجارية)، ثم بعدها يقوم البنك بإعادة بيعها إلى الزبون الذي طلب هذه السلعة بتكلفة الشراء مضافا إليها هامش ربح البنك و يتم التسديد على دفعات مؤجلة بعد الالتزام المطلق من قبل الزبون بدفع قيمة

[1] أحمد سليمان محمود خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 88.

[2] حمزة عبد الكريم محمد حماد، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، دار النفائس، الأردن، 2008، ص 105.

السلعة في تاريخ أو تواريخ استحقاقها كما يجوز للمصرف أن يطلب ضمانا شخصيا أو عقاريا نظير سداد قيمة البضاعة.[1]

و كخلاصة للتعاريف السابقة يمكن تلخيص المرابحة المركبة في طلب شخص يسمى بالطالب أو الآمر بالشراء (العميل) من آخر يسمى المأمور (البنك) بأن يشتري له سلعة موصوفة أو معينة، و يعد المأمور بأنه إذا قام بشراء هذه السلعة بمواصفاتها من طرف ثالث، و بعد أن يملكها و تدخل في ضمانته يقوم بعرض السلعة على الآمر بالشراء عندئذ أن يشتريها بناء على طلبه.[2]

4 . تطبيقات المرابحة في المصارف الإسلامية:

تختلف تطبيقات المرابحة باختلاف نوع المرابحة فإذا كانت المرابحة بسيطة فإن المصرف الإسلامي يمارس هذا النوع من البيوع بقيامه بشراء السلعة التي تلقى رواجا في السوق،وذلك بعد قيامه بدراسة دقيقة لمتطلبات السوق، ليقوم بعد ذلك ببيعها مرابحة لطالبيها من خلال الإعلان بقيمة شراء السلعة مضافا إليها ما تكلّفه من مصاريف ثم يطلب مبلغا معينا من الربح على الراغبين في شراءها زيادة على كلفتها.

أما في حال المرابحة للآمر بالشراء فإنها تقوم على أساس الوعد بالشراء وينقسم إلى ثلاث أشكال وهي:

الأول على أساس عدم الالتزام بالوعد لكل من المصرف والعميل، والثاني على أساس الالتزام لأحد الطرفين إما المصرف أو العميل، أما الثالث فيقوم على أساس الوعد الملزم للطرفين وهو الأكثر تطبيقا في النوافذ الإسلامية.

---

[1] صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية: أنشطتها و التطلعات المستقبلية، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 62.

[2] مصطفى كمال سيد الطايل، البنوك الإسلامية و المنهج التمويلي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 274.

بحيث يتضمن هذا التعامل وعدا من عميل المصرف الإسلامي بالشراء في حدود الشروط المتفق عليها مسبقا، ووعد آخر من طرف المصرف يقضي بإتمام هذا البيع بعد الشراء وفقا للشروط المتفق عليها[1]

- وتتم خطوات بيع المرابحة في النوافذ الإسلامية على النحو التالي:

- يتقدم العميل للمصرف بطلب شراء سلعة محددا مواصفاتها الكاملة.
- يقوم المصرف بدراسة الطلب المقدم إليه من عميله، وفي حالة الموافقة على شراء السلعة لنفسه إذا لم تكن موجودة لديه يوضح للعميل مقدار الثمن الذي يشتري به السلعة وما يتكلفه من مصاريف مختلفة ثم يتم الاتفاق معه على سعر البيع متضمنا الربح
- يقوم المصرف بإبرام عقد وعد بالشراء مع العميل.
- يشتري المصرف بعد ذلك السلعة لنفسه طبقا للمواصفات المطلوبة و يمتلكها.

بعد تملك المصرف للسلعة واستلامها أين يقع عليه هنا مسؤولية الهلاك قبل التسليم و تبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي، يقوم بتحرير عقد البيع بينه وبين العميل حيث تسري آثاره طبقا لأحكام البيوع في الشريعة الإسلامية.[2]

ثانيا: البيع بالتقسيط :

يعتبر هو الآخر وجها من استخدامات الموجودات من قبل المصارف الإسلامية

1. تعريف البيع بالتقسيط:

لـغة: مأخوذة من: القِسط بالكسر (العدل)، و هو يعني: النصيب، و الجمع: أقساط.

مثل: حمل و أحمال، و قسط الخراج تقسيطا: جعله أجزاء.

والتقسيط يعني تجزئة الشيء و تفريقه و جعله أجزاء سواء كانت متساوية أو متفاوتة.

[1] أمال لعمش، بتصرف من دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 92-93.

[2] سعد الدين بن محمد الكبي، بيع المرابحة و التطبيق المعاصر، مجلة البحث العلمي الإسلامي، قسم البحث الاقتصادي، طرابلس، لبنان، 2004، ص 87.

والقسط يطلق على: الجزء و الحصة و النصيب صغيرة كانت أو كبيرة.[1]

اصطـلاحا: لم يعرف بيع التقسيط كمصطلح عند الفقهاء القدامى لكن توجد في عباراتهم ما يفيد معناه في بيوع الآجال، لا سيما وبيع التقسيط يعدّ فرعا من بيوع الآجال التي تباع السلعة بثمن مؤجل أعلى من السعر الجاري.[2] كما عرّف التقسيط بأنه تأجيل أداء الدين مفرقا إلى أوقات متعددة معلومة.[3]

وعرِّف كذلك بأنه بيع يُعجّل فيه المبيع و يتأجل الثمن كله أو بعضه على أقساط معلومة لآجال معلومة قد تكون منتظمة المدة أو متساوية المبلغ أو متناقصة.[4]

كما يعرّف بيع التقسيط بأنه البيع المؤجل، يعتمد على ثمن مؤجل تتم تأديته على أوقات مفرقة و معلومة.[5]

2 . تطبيقات البيع بالتقسيط في النوافذ الإسلامية:

تقوم معظم النوافذ بتقديم عملية البيع بالتقسيط بواسطة ما اصطلح على تسميته بالتورّق المنظم أو التورّق المصرفي، ويتم غالبا عن طريق بيع معادن مختلفة – غير الذهب والفضة– مملوكة للمصرف، اشتراها المصرف عن طريق السوق المصرفية ليقوم ببيعها نيابة عن العميل إلى طرف آخر يتم الاتفاق معه مسبقا على شراء السلعة المباعة نقدا، بمثل سعر بيعها في السوق المصرفية.

---

[1] حسن السيد حامد خطاب، بيع التقسيط و تطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور بمجلة مركز الخدمة و الاستثمارات البحثية، كلية الآداب، جامعة طيبة بالعلا، المدينة المنورة، السعودية، 2009، ص 06.

[2] حسن السيد حامد خطاب، أسباب استحقاق الربح، دراسة تطبيقية مقارنة بين أحكام الشركات في الفقه الإسلامي،الطبعة 01، دار إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع،القاهرة، مصر، 2001، ص 33.

[3] علي حيدر خواجه، درر الحكام: شرح مجلة الأحكام، الجزء 01، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2003، ص 110.

[4] رفيق يونس المصري، بيع التقسيط: تحليل فقهي و اقتصادي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المكتبة الشاملة الحديثة، ص 11.

[5] سليمان بن تركي التركي، بتصرف من بيع التقسيط و أحكامه، لطبعة 01، دار أشبيليا للنشر، الرياض، السعودية، 2003، ص 27.

وتقوم هذه العملية في الغالب على الخطوات التالية:

– تحديد الأطراف المعنية البائع والمشتري.

– تحديد نوع السلعة و مسماها والإفادة بأنها مملوءة من طرف البنك مسبقا بموجب شهادة تخزين، مع تحديد رقمها ومكان وجودها.

– تحديد كمية السلعة، أوصافها، ثمنها مفرقا و مجموعا وكذا إجمالي الثمن.

– بيان طريقة السّداد، عدد الأقساط، قيمة كل قسط وكذا تاريخ استحقاق كل قسط.

– تفويض المصرف للقيام باقتطاع قيمة القسط من الراتب الشهري للعميل الموجود لدى المصرف مسبقا.

– يتم النص في العقد على أن يقوم العميل بتعجيل سداد المبلغ أو جزء منه و إسقاط جزء من المديونية حسب ما يتم الاتفاق عليه.

– يتم النص على عدم المطالبة بأي غرامات على العميل في حال التأخر عن السداد، في حين يحق له فرض غرامات جزائية عليه في حال المماطلة إذا ثبتت ويتم صرفها في أوجه البر والخير.

– يوقع العميل على نموذج توكيل منه للمصرف بحيث يكون نهائيا وغير قابل للإلغاء حتى يبيع تلك السلعة إلى طرف آخر غير المصرف بدون تأخير لتفادي أي تقلبات في الأسعار، ويتضمن توكيله لقبض الثمن و إيداعه في حساب العميل لدى المصرف.[1]

تعتبر هذه أم الخطوات والشروط المنظمة لعقد البيع بالتقسيط.

المطلب 02: صناديق الاستثمار والشركات المتناقصة

تمثل كل من صناديق الاستثمار والشركة المتناقصة إحدى الأدوات التي تستخدمها النوافذ الإسلامية لاستقطاب الأموال.

[1] محمد بن أحمد عبد المحسن العوهلي، النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية، مرجع سابق، ص ص 175-176.

أولا. صناديق الاستثمار:

تعتبر صناديق الاستثمار أوعية استثمارية تأخذ شكل الشركة غالبا، دفها تحقيق أرباح بما يتوافق مع الشريعة الشريعة الإسلامية.

1. تعريف صناديق الاستثمار: عرفها بعض الاقتصاديون بأنها: صناديق تحقق رغبة صغار المستثمرين فضلا عن كبارهم في توفير أدوات مالية إسلامية تتيح لهم استثمار أموالهم شرعيا وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

كما عرفت على أنها صناديق يلتزم فيها المدير بضوابط شرعية تتعلق بالأصول و الخصوم والعمليات فيها خاصة فيما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية فان هذه الضوابط تظهر في نشر الإصدار الذي يمثل الإيجاب الذي يخوّل للمستثمر أن يشترك في الصندوق بعد قبوله، وكذلك تظهر في الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب.[2] ويعرف صندوق الاستثمار الإسلامي على أنه: صندوق يهدف إلى تحقيق عوائد مرتفعة بشرط أن تكون غير ربوية وهو صندوق يعتمد على المضاربة في الأسهم المتخصصة في العقارات والمتاجرة في المعادن والصفقات التجارية شرط أن يكون غير ربوي ويتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.[3]

وتختلف صناديق الاستثمار من حيث هيكلها التمويلي إلى:

أ- **صناديق الاستثمار المغلقة:** هي التي يتحدد فيها عد تأسيسها: مدتها و غرضها و حجم رأس مالها بحيث يبقى ثابتا دون زيادة أو نقصان، و يقسم الى صكوك مضاربة أو وحدات متساوية و تطرح للجمهور (للمستثمرين) للاشتراك فيه، و يقفل الاشتراك بنفاد هذه

[1] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، قسم التسيير تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011-2012، ص 40

[2] صفية أحمد أبو بكر، صناديق الاستثمار الإسلامية خصائصها و أنواعها، بحث قدم خلال مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة و القانون، الإمارات العربية، 2004، ص 835.

[3] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 40.

الصكوك. و لا تتعهد إدارة هذه الصناديق في الغالب بإعادة شراء هذه لصكوك إذا رغب أحد مالكيها بالانسحاب من المشاركة، وإنما تقوم عادة بتكوين سوق ثانوي لتداول هذه الصكوك بين العملاء.

ويختلف العمر الزمني لهذه الصناديق ما يكون قصير الأجل ومنها ما يكون متوسط الأجل و طويل الأجل حسب الغرض الذي تم تأسيسها من أجله، و تتم فيها التصفية و توزيع الأرباح حسب الشروط المنصوص عليها في نشرة الإصدار.

ب- صناديق الاستثمار المفتوحة : هي التي لا تتحدد لها مدة زمنية معينة، كما لا يتحدد فيها مقدار رأس المال، وإنما يتم تحديد سعر صكوكها من قبل إدارة الصندوق المصدرة لها عند بدء الاشتراك فيها، و تتعهد إدارة الصندوق بإعادة شراء هذه الصكوك إذا رغب احد مالكيها في التخلص منها جزئيا أو كليا وفي إجراءات تحددها نشرة الإصدار، و تتحدد قيمة الصكوك حينئذ بقسمة إجمالي موجودات الصندوق على عدد الصكوك التي تم إصدارها و ذلك خلال فترات زمنية تعلن إدارة الصندوق فيها قيمتها التي تعكس حجم الأرباح التي يحققها الصندوق، حيث تضاف الأرباح المتحققة إلى قيمة الصكوك ليعاد استثمارها من جديد، إلى أن يتم تصفيتها و توزع أرباحها حسب الشروط المنصوص عليها في نشرة الإصدار.[1]

2 . تطبيقات صناديق الاستثمار الإسلامية:

يجري تطبيق عمل الصناديق الاستثمارية الإسلامية في النوافذ الإسلامية من خلال عدد من الخطوات نتناولها في ما يلي:

- يقوم الفرع المختص في النافذة الإسلامية بتقديم دراسة للجدوى الاقتصادية لمشروع معين و مدى فائدة الاستثمار من خلاله، ومقدار ما يتوقع الحصول عليه من عوائد خال فترة قيام الصندوق.

[1] أحمد حسن أحمد الحسني، بتصرف من صناديق الاستثمار: دراسة و تحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 25-26.

– تقوم إدارة الاستثمارات بالتصديق على تلك الدراسة و تقييم الصندوق إلى وحدات متساوية، وتحديد عمولة المصرف لقاء هذه الخدمات، وتحديد نوع الشركات التي سيتم فيها الاستثمار من خلال أسهمها، ثم تقدم طاب منح ترخيص لمزاولة هذا النشاط والإعلان عنه.

– بعد صدور الترخيص تقوم الإدارة بالإعلان عن الصندوق بالوسيلة التي تراها مناسبة، ويقوم العميل بالاستعلام عن نوع الصندوق وطريقة العمل به، ثم يشتري ما يناسبه من وحدات وبذلك يكون شريكا في هذا الصندوق.

– تربط العميل بإدارة الصندوق شروط وأحكام يتم التوقيع عليها من قبل العميل، تتضمن بيان لمميزات الصندوق، ونوع الشركات التي سوف يستثمر فيها، ويتم النص فيه على أن تكون شركات صناعية او تجارية أو شركات خدمات، فلا تشمل أنشطتها التعاملات المحرمة كالربا والقمار أو بيع الخمر و نحو ذلك من المعاملات المحرمة.

– يتم التوضيح في العقد عن مخاطر الاستثمار في ذلك الصندوق وطبيعة تلك المخاطرة هل هي عالية الخطورة أو متوسطة أ منخفضة، وذلك حسب تنوع الشركات المستثمرة فيها ونوع الأسواق المالية المستهدفة وعلى طول الأجل أو قصره.

– يحتوي العقد كذلك على بيان للحد الأدنى للاشتراك ومقدار الاشتراكات اللاحقة و تحديد لأيام الاشتراك والاسترداد للمبالغ غير المرغوب في اشتراكها سواء من قبل العميل أو من قبل إدارة الصندوق.

– يتم التوضيح في العقد على مقدار الرسوم الإدارية التي تحت صبها إدارة الصندوق وهي تعتبر أتعابا سنوية، وبيان أن للإدارة الحق في احتساب أي رسوم إضافة لما يتعلق بأجور المدققين والمراجعين وأي نفقات نظامية تترتب على الصندوق وإضافة تلك المبالغ إلى الرسوم الإدارية المترتبة عل الصندوق.[1]

[1] محمد بن أحمد عبد المحسن العوهلي، النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية، مرجع سابق، ص ص 163-164.

ثانيا: الشركات المتناقصة:

هي نوع من الشركات القائمة في العصر الحاضر ويسميها البعض الشركات المتغيرة أو المتناقصة أو المنتهية بالتمليك.

1. تعريف الشركة المتناقصة:

تعرف بأنها نوع من المضاربة يساهم المصرف الإسلامي في رأس المال مع العميل،وكل منهما يستحق نصيبا خاصا من الأرباح بموجب اتفاق بينهما مع وعد من المصرف أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع نصيبه إلى العميل – الشريك– و يحل محله في الملكية سواء على دفعة واحدة، أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.[1]

وتعرّف بأنها: اتفاق الطرفين على تنازل البنك عن حصته تدريجيا مقابل سداد الشريك ثمنها دوريا من العائد الذي يؤول عليه أو من أي موارد خارجية و ذلك خلال فترة مناسبة يتفقان عليها، وعند انتهاء العملية يستقل الشريك بملكية المشروع.[2]

وتعرف كذلك على أنها: المشاركة التي يساهم فيها المصرف الإسلامي في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو عقار أو مصنع أو مزرعة أو أي مشروع تجاري آخر مع شريك أو أكثر... مع وعد المصرف بالتنازل عن حقوقه والتزام الشركاء بشراء ذلك النصيب دفعة أو دفعات حسبما تقتضيه شروط الشركة.[3]

---

[1] محمد مصطفى الشنقيطي، دراسة لأهم العقود المالية المستحدثة، المجلد 01، مكتبة العلوم و الحكم، المدينة المنورة، السعودية، 2001، ص 388.

[2] يوسف بن عبد الله الشيلي، الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء و أحكامها في الفقه الإسلامي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، قسم الفقه المقارن، المعهد العالي للقضاء العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2002، ص 158.

[3] محمود عبد الكريم إرشيد، الشامل في عمليات و معاملات المصارف الإسلامية، دار النفاس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 35.

2.صور المشاركة المتناقصة:

تأخذ المشاركة المتناقصة تأخذ عدة صور في مجال التطبيق منها:

الصورة الأولى: يتفق البنك وعميله المشارك في الشركة على أن يكون إحلال الشريك محل البنك، ويتم ذلك بعقد مستقل تماما، يتم بعد إتمام عملية التعاقد الخاص بعملية المشاركة الأصلية، وتعطى هذه الصيغة الحرية الكاملة لِكِلا الطرفين في التصرف ببيع حصته من رأس مال الشركة إلى الطرف الآخر أو إلى الغير.

الصورة الثانية: يتفق البنك مع عميله المشارك على حصول البنك على حصة بنسبة من صافي الدخل أو العائد المتحقق فعلا مع حق البنك في الحصول على جزء من إجمالي الإيراد المتحقق فعلا في إطار مبلغ متفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لسداد أصل ما قدمه البنك من تمويل ، بمعنى يتم تقسيم إجمالي الإيراد المحقق إلى ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: حصة البنك كعائد للتمويل.

القسم الثاني: حصة الشريك كعائد لعميله وتمويله.

القسم الثالث: حصة البنك لسداد أصل مبلغ التمويل المشارك به في رأس مال الشركة.

الصورة الثالثة: يحدد نصيب كل من البنك وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموعة قيمة الشيء موضوع المشاركة، يحصل كل من الشريكين على نصيبه من الإيراد المحقق، وللشريك الحق إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للبنك عددا معينا كل سنة بحيث تكون الأسهم الموجودة في حيازة البنك متناقصة إلى أن يتم تمليك شريك البنك.[1]

3 . تطبيقات المشاركة المتناقصة في النوافذ الإسلامية:

المشاركة المتناقصة لا يتم العمل بها في معظم النوافذ الإسلامية وقد بين البعض سبب ذلك والذي أرجِع إلى احتياج الشركة المناقصة لدراسات متعددة لبيان الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وكذلك لعدد من الكوادر الفنية المؤهلة و المختصة بالمراقبة، والإشراف على سير العمل ولإجراءات محاسبية دقيقة ومتعددة، وهذه المتطلبات غير متوفرة حاليا للنوافذ

[1] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، المرجع السابق، ص ص 71-72.

الإسلامية بسبب حداثة إنشاءها و قصر عمرها الزمني فلم تصبح مؤهلة فعلا لخوض غمار تلك العمليات.[1]

المطلب 03: الاكتتاب بأسهم شركات المساهمة

من بين الخدمات المصرفية التي تقوم بها النوافذ المصرفية نجد ما يعرف بالاكتتاب بأسهم شركات المساهمة، ولنتعرف إلى هذه الخدمة لابد من وضع تعريف له من الناحية اللغوية، و معرفة تعريفه من الناحية الاصطلاحية، وكذا أنواعه و تطبيقاته في هذه النوافذ الإسلامية.

1.تعريف الإكتتاب:

لغـة: الاكتتاب من مصدر سداسي، من فعل: اكتتب.

وكانت العرب تقول عن من كتب نفسه في ديوان السلطان: اكتتب، و يقال فلان اكتتب فلان أي سأله أن يكتب له كتابا في حاجة، و استكتبه الشيء، أي سأله أن يكتب له، و اكتتبه أي استملاه.[2]

اصطلاحا: لم تضع أغلب التشريعات تعريفا محددا للاكتتاب، إلا أن الفقهاء اجتهدوا في وضع التعريفات التالية: أن الاكتتاب هو: إعلان لإدارة في الاشتراك في مشروع الشركة مع التعهد بتقديم حصة في رأس المال تتمثل في عدد من الأسهم.[3]

وعرف أيضا بأنه تصرف قانوني يلتزم بمقتضاه شخص يسمى المكتتب بشراء سهم أو أكثر

---

[1] عبد الرزاق الهيتي، بتصرف من المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، الطبعة 01، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 27.

[2] حسان بن ابراهيم محمد السيف، أحكام الاكتتاب في شركات المساهمة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجيستر في الفقه المقارن،الطبعة 01، دار ابن الجوزي، 2006، ص 23

[3] عبير رحيم، النظام القانوني لاكتتاب في رأس مال شركة المساهمة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015-2016، ص 09.

من أسهم الشركة و دفع قيمته الاسمية في المواعيد و النسب المحددة بعقدها و نظامها الأساسي ليصبح مساهما في الشركة.[1]

و ورد له تعريف آخر إذ يقصد به : انضمام الشخص إلى عقد الشركة بتقديمه قيمة السهم، و يعطى المكتتب مقابلا لذلك سهما يكتسب به صفة الشريك بعد إتمام إجراءات التأسيس.[2]

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاكتتاب هو دعوة عامة للجمهور للمشاركة في رأسمال شركة مساهمة، و ذلك بأن يدفع الشخص قيمة عدد معين من الأسهم فتعطيه الشركة من أسهمها ما يقابل ما دفعه من مال ليكتسب بذلك صفة المساهم. والجدير بالإشارة أنه يتم طرح الرأسمال النقدي والأسهم النقدية التي تمثله للاكتتاب، أما بخصوص الحصص العينية المسمّاة بالأسهم العينية فلا تطرح للاكتتاب لأنه وجب تقديمها مباشرة عند التأسيس و إذا تم ذلك فإنها تقوم مقام النقود و يمنح لصاحبها أسهما بقدرها.[3]

2 . أنواع الاكتتاب في شركات المساهمة.

هناك نوعان من الاكتتاب في شركات المساهمة، اكتتاب عام أي مفتوح أمام الجمهور و غالبا ما يكون مرتبطا بالشركات الكبيرة التي تحتاج إلى أموال ضخمة لتغطية رأسمالها، وهناك الاكتتاب الخاص غالبا يكون في المشاريع الصغيرة التي يمكن جمع الأموال لها بسهولة كما أنها تكون بين مجموعة محددة من الأفراد هم أصلا أصحاب المال.

أ-الاكتتاب المغلق:

يقتصر هذا النوع من الاكتتاب على مؤسسّي الشركة فقط[4]، إلا أنه يمكن ان يشترك

---

[1] عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية: دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة و الخاصة، الطبعة 01، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 201.

[2] عبير رحيم، النظام القانوني لاكتتاب في رأس مال شركة المساهمة، مرجع سابق، ص 10

[3] نادية فوضيل، بتصرف من شركات الأموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص 168.

[4] عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة،الجزائر، 2009، ص 267.

المؤسسون مع غيرهم من الأقارب أو الأصدقاء[1]، أي وجود صلة قرابة أو صداقة أو غير ذلك، مما يترتب وجود معرفة تامة في ما بينهم عند طرح الأسهم للاكتتاب، فهو يتم دون اللجوء إلى الجمهور[2].

فالاكتتاب المغلق يقتصر على فئة معينة من الأشخاص أو مجموعة من المؤسسات، و يسمى الاكتتاب المغلق بطريقة التأسيس الفوري، و تسمى الشركة التي تتبع هذه الطريقة في الحصول على رأس مالها بالشركة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام.[3]

فيمتاز هذا النوع من الاكتتاب بسهولة إجراءاته حيث أعفاه المشرع من بعض الإجراءات المطبقة على الاكتتاب العام، كونه لا يشكل خطرا على صغار المدخرين لذا نجد العديد من الشركات تلجأ إليه من بينها الشركات التي تؤسس بين مؤسسات عامة لاستثمار مشروع تجاري أو شركة المساهمة التي تؤسس بين أفراد يكتتبون معها في جميع أسهمها.[4]

ب- الاكتتاب العام:

في هذا النوع من الاكتتاب يتم عرض و طرح أسهم الشركة للجمهور، إذ يقصد به دعوة الجمهور بغرض الانضمام إلى إحدى شركات المساهمة من خلال شراء عدد معين من الأسهم المطروحة للاكتتاب، و يكتسب بمقتضى ذلك صفة المساهم بعد إتمام إجراءات تأسيس الشركة، هذا وفق ما ينص عليه القانون. [5]

فهو بمثابة دعوة لأشخاص غير محددين سلفا سواء كانوا محددين بذواتهم أو عددهم و أيا كان عدد الأسهم المطروحة، حيث تكون موجهة من طرف البنوك المرخص لها بذلك

---

[1] فوزي محمد سامي، الشركات التجارية: الأحكام العامة و الخاصة، الطبعة 01، الجزء 01، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 310.

[2] خالد إبراهيم التلاحمه، الوجيز في القانون التجاري، د ط، دار جهينة للنشر، الأردن، د س ن، ص 220

[3] عبير رحيم، النظام القانوني لاكتتاب في رأس مال شركة المساهمة، مرجع سابق، ص 12.

[4] فوزي محمد سامي، الشركات التجارية: الأحكام العامة و الخاصة، المرجع السابق، ص 210.

[5] عباس مصطفى المصري، تنظيم الشركات التجارية، د ط ، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 237.

أو بذلك أو بيوت غبر مالية مرخص لها دون تحديد الأشخاص المكتتبين سلفا، فيلجأ إلى الاكتتاب العام لجمع رأس مال شركة المساهمة التي تحتاج لمبالغ ضخمة.[1]

3 . خدمات الاكتتاب في أسهم شركات المساهمة المقدمة من طرف النوافذ الإسلامية:

والتي تتضمن الخدمات التالية:

- الحصول على الموافقات اللازمة و إجراءات التسجيل في سوق الأوراق المالية وإعداد السجلات والمستندات و طباعة شهادات الأسهم.
- طرح الأسهم الخاصة للاكتتاب العام للجمهور أو الخاص للمساهمين القدامى.
- إعداد بيان بأسماء المكتتبين و حجم اكتتاباتهم و مقدار الاكتتاب الكلي.
- توزيع الاكتتابات و تخصيصها حسب حجم المبلغ المطلوب من الاكتتاب.
- إصدار شهادات الأسهم و توزيعها على المكتتبين.
- رد المبالغ الفائضة من عملية الاكتتاب إلى المكتتبين.

4 . تطبيقات الاكتتاب بأسهم الشركات:

تلعب النوافذ الإسلامية دور الوسيط في عمليات الاكتتاب بأسهم الشركات، حيث يتم الاتفاق بين البنك الإسلامي وهيئة مؤسسي الشركة الجديدة، أو مجلس إدارة الشركة القديمة على أن يتولى البنك إصدار الأسهم و إدارة واكتتاب الجمهور لهذه و ذلك على أساس إحدى الطريقتين الآتيتين:

أ- إصدار الأسهم بدون ضمان: حيث يكون البنك مجرد وسيط في عملية الاكتتاب بين الجمهور والشركة، ويتقاضى البنك عمولة على ما استطاع تصريفه من أسهم بحيث لا يكون مسؤولا عن تغطية الإصدار كاملا.

ب- إصدار الأسهم بضمان تصريفها كاملا: حيث يتعهد البنك ويضمن تغطية كافة الأسهم المطلوب إصدارها وبالتالي فالبنك يعمل على شراء كافة الأسهم المطلوب إصدارها وبيعها

[1] عبير رحيم، النظام القانوني لاكتتاب في رأس مال شركة المساهمة، مرجع سابق، ص 13.

للجمهور، أما الجزء الذي لم يتم الاكتتاب به من قبل الجمهور فإن البنك يتعهد بشرائه لحساب الخاص، ومن ثم يحقق البنك عمولة الاكتتاب والربح من بيع الأسهم للجمهور.

***حكم التعامل بالطريقتين:**

تعتبر كلتا الطريقتين جائزة شرعا ما لم يكن عمل الشركة في ما حرّم الله، فالتعامل بالخمر أو الربا أو القمار أو الملاهي والمسارح أو الفضائيات و الإذاعات اللاهية والمثيرة للفتن.

ويمكن النظر إلى دور البنك في الحالة الأولى على أنه مجرد وكيل في تصريف الأسهم يحصل من خلالها على أجرة أو جعالة لِقاء وساطته بين الجمهور والشركة. ويكون دوره في الحالة الثانية كأجير مع شرط في عقد الإجارة يفرض فيه على البنك شراء ما لم يغطى من الأسهم من قبل الجمهور و هو شرط جائز ونافذ. [1]

[1] محمد محمود العلجوني،بتصرف من البنوك الإسلامية أحكامها مبادؤها تطبيقاتها المصرفية، الطبعة 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع، والطباعة، عمان ، الأردن، ص ص 321-322.

المبحث الثالث: أنشطة التكافل والخدمات الاجتماعية في الاجتماعية في النوافذ الإسلامية

يعتبر الهدف الاجتماعي من ضمن أهداف النظام المصرف الإسلامي باعتباره ليس مؤسسة مالية هدفها الربح فقط، وإنما مشروع اجتماعي، بحيث تعمل النوافذ الإسلامية على تحقيق التكافل الاجتماعي و يظهر ذلك جليا من خلال أنظمتها و تعليماتها المتمثلة في التأمين التكافلي، الزكاة و القرض الحسن، و فيما يلي عرض لهذه الخدمات الاجتماعية.

المطلب 01: تطبيقات التأمين التكافلي في النوافذ الإسلامية

يعتبر التأمين من أدوات مواجهة المخاطر، كونه يعمل على حفظ رؤوس الأموال المنتجة والمساعدة على إعادة تكوينها في حالة تعرضها للتلف والتأمين الإسلامي مستمد من الاقتصاد الإسلامي فكرا ومنهجا وتطبيقا وينطلق من أصول شرعية مستندها التعاون المنظم القائم على عقد التبرع الملزم لمجوع هيئة المشتركين.

1. تعريف التأمين التكافلي:

إن أصل كلمة تكافل في اللغة يأتي من كلمة كفالة وهي الضمان للديون ومقتضى صيغة التكافل هي صيغة المشاركة بين طرفين أو أكثر وان كلا منهم ضامن للآخر[1].

والتأمين التكافلي هو: اتفاق مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم البعض متعاونين في تحمل الخسارة الناتجة من مخاطر معينة، وذلك من خلال مساهمة كل واحد منهم بمبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزاما بتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار.[2]

[1] عبد السلام أوناغن، بتصرف من المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي و تأصيلها الشرعي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول التأمين التعاوني أبعاده و آفاقه و موقف الشريعة منه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2010، ص ص 04-05.

[2] معمر حمدي، نظام التأمين التكافلي بين النظرية و التطبيق – دراسة بعض التجارب الدولية، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص 48.

ويعرف كذلك على أنه: تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات وذلك بتقديم المؤن له اشتراكات متبرعا كليا أو جزئيا لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمّن ضده، وما يتحقق من فائض التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المؤمّن لهم. وعرفه بعضهم : عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص للتعاون على تفتيت الأخطار المبينة في العقد والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمّن منه وذلك وفقا للقواعد التي ينص عليها نظام الشركة والشروط التي تضمنتها وثائق التأمين بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية.[1]
وقد عرّفت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة التأمين التكافلي الإسلامي بأنه: اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار و ذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع و يتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين جرّاء وقوع الأخطار المؤّمن منها منها، وذلك طبقا للّوائح والوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق.[2]

2. مبادئ التأمين التكافلي:

يقوم عقد التأمين التكافلي على جملة من المبادئ والأسس يمكن إيجازها في ما يلي:

- مبدأ التبرع.
- عدم مخالفة نشاط الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل مسيرتها.
- توزيع الفائض التأميني على المشتركين.
- المشاركة في الخسائر الزائدة عما جمع من اشتراكات.

[1] داودي الطيب و صبرينة كردودي، بتصرف من التأمين التكافلي: مفهومه و تطبيقاته، مجلة الأحياء، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 148.

[2] أشرف محمد دوابة، رؤية إستراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي، بحث منشور، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم، تركيا، 2016، ص 109.

– تقوم شركة أو هيئة بالإدارة مقابل أجر معين أو حصة من أرباح المضاربة في أموال المشتركين.

– وجوب فصل أموال حملة الأسهم (شركة التأمين) عن أموال حملة الوثائق (المشتركين).[1]

3. صيغ التعامل في التأمين التكافلي:

يمكن تلخيص الصيغ التي تتم بها عمليات التأمين التكافلي فيما يلي:

الوقف: يكون الوقف بتأسيس صندوق برأسمال محدد، يكون موجه لأعمال التأمين فقط، ويتمنع الصندوق بشخصية اعتبارية و ذمة مالية مستقلة عن إدارية شركة التأمين والمؤمّن لهم،و تتعين موارد تمويل الصندوق من اشتراكاتهم ونتائج استثمار أموال الصندوق.

عقد الوكالة: وفقا لهذه الصيغة تعد شركة التأمين التكافلي وكيلا عن المشتركين الذين يعتبرون الطرف الموكل فهي تتقاضى أجرا عن الخدمة التي تقدمها والمتمثلة في تسيير جميع أنشطة الاستثمار وأعمال التأمين التكافلي، وهذا الأجر عادة ما يكون مبلغا مقتطعا أو نسبة من الاشتراكات المدفوعة، كما لا تغطي أي مخاطر أو عجز و لا تحظى شيئا من فائض التامين، لكنها قد تنال عند تأسِّي عقد الوكالة مبلغا لتقوم بعملها كما يجب وفق صيغة متفق عليها بين المشتركين.

المضاربة: و وفقا لهذه الصيغة تكون لشركة التأمين التكافلي صفة المضارب و يكون أصحاب المال هم المشتركون، إذ تقوم الشركة بصفتها مضاربا يكل أنشطة الاستثمار و أعمال التأمين نيابة عن المشتركين في التكافل و ذلك مقابل نصيب في شكل مئوية من أرباح الاستثمار / أو فائض التكافل، ولا يمكن تغيير نسبة المشاركة إلا باتفاق الطرفين، ويتحمل المشتركون وحدهم أي خسائر مالية إلا إذا كانت السبب في ذلك الشركة.

[1] معمر قوادري فضيلة و الحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية و الممارسات العلمية في الوطن العربي، بحث مقدم للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العلمي و آفاق التطوير – تجارب دول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص 70

الصيغة المختلطة: الجمع بين صيغتي الوكالة والمضاربة إذ تتم وفقا لهذه الصيغة أنشطة استثمار أموال صندوق التكافل بالمضاربة والأنشطة الإدارية للتأمين التكافلي وفقا لعقد الوكالة.[1]

المطلب 02: جمع و توزيع الزكاة

إن جمع و توزيع الزكاة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المصارف الإسلامية دون غيرها،وسنعرض فيما يلي هذه الخدمة المهمة.

1. تعريف الزكاة:

الزكاة لغـة هي: البركة والطهارة والنقاء والصلاح، وتطلق كذلك على الزرع فيقال: زكى الزرع أي زاد و نما، ولما كان الزرع لا ينمو و يزيد إلا خلص من الدغل فإن لفظة الزكاة تدل على الطهارة أيضا.[2]

والزكاة شرعا هي: أحد أركان الإسلام الخمس، وهي حق معلوم للفقراء في مال الأغنياء.

وهي في الاصطلاح: زكاة النفس والمال وهي واجبة على كل مسلم كان مالكا النصاب من الأموال التي يجب فيها الزكاة لسنة كاملة.[3]

والزكاة بذلك جباية مالية، وهي من أكبر موارد الدولة الإسلامية، والزكاة أعدل من الضرائب والرسوم وأكثر اتزانا واعتدالا، ولهذه الفريضة أثارا نفسية واجتماعية واقتصادية.

" خُذ مِن أموالِهم صدقة تُطهِّرهُم و تُزكِّيهم بِها وصلّ عليهم إنّ صلاتك سكن لهم واللّه سميع عليم". الآية 103 – سورة التوبة.

2. أهمية الزكاة:

إن للزكاة مكانة كبيرة في الدين الإسلامي، و يستدل على ذلك بقول النبي صل الله عليه

---

[1] مسيردي سيد أحمد، تطبيقات التأميني التكافلي في القانون الجزائري، قراءة في المرسوم التنفيذي رقم: 09-13، مقال منشور، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد 11، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص ص 582-583.

[2] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 146.

[3] محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادؤها تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص 338.

وسلم: " بُنِي الإسلام على خمسٍ، شهادة لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله و إقام الصلاة وإيتاء الزكاة و صوم رمضان و حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا ".

لذا نجد لهذه الفريضة أهمية نفسية واجتماعية واقتصادية نذكرها على النحو التالي:

* **الأهمية النفسية:** بحيث تُنمي الزكاة روابط الألفة بين الناس، وتُطهر النفس بأن يكون الإنسان سيدا للمال لا عبدا له،و تطهّره من الشح و تدربه على الإنفاق[1] مصدقا لقوله: " ولا تحسبنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شرّ لهم سيُطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراثُ السماوات و الأرض والله بما تعملون خبير." الآية 180 – سورة آل عمران.

***الأهمية الاجتماعية** : وتتمثل في محاربة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية فهي تخرج من مال الأغنياء إلى الفقراء بما يمثل ضمان التكافل الاجتماعي و تنفق في مصارفها التي حددها الله جل شأنه بقوله: " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين و في سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم." الآية 60 – سورة التوبة.

وبذلك للزكاة دور فعّال في محاربة الفقر و رعاية المحتاجين و تطهير وحماية الأمة من الربا.[2]

***الأهمية الاقتصادية:** تستدل عن الأهمية الاقتصادية ' المنفعة الحدية'، حيث تتناقص المنفعة الحدية للدخل عند الأغنياء و تزداد عند الفقراء، كما تعمل الزكاة على إعادة توزيع الدخل من خلال تناقص الميل الحدي للاستهلاك و تزايده للادخار عند الأغنياء و تزايد الميل الحدي للاستهلاك و تناقصه عند الفقراء، مما يترتب على ذلك زيادة الطلب الحقيقي، و زيادة التوظيف الفعال لعناصر الإنتاج في الاقتصاد، الأمر الذي يحُول دون حدوث الركود الاقتصادي، حيث تعمل الزكاة على تقليل انسياب الأموال إلى الادخار، و تحوله إلى

[1] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 148.

[2] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، المرجع السابق، ص 148.

الاستهلاك وبالتالي يتضح دور الزكاة في زيادة الإنتاج والاستثمار و إعادة توزيع الدخل بين الناس جميعا.[1]

3. تحصيل و إنفاق الزكاة في النوافذ الإسلامية:

يتم تحصيل أموال الزكاة عن طريق لِجان أو صناديق تعد لهذا الغرض و تعمل على إنفاق الزكاة في مصارفها الشرعية المحددة لها ومن أهم الأسس و القواعد التي ترعاها النوافذ الإسلامية عند ممارسة هذه الخدمة ما يلي: – إخضاع النافذة الإسلامية نفسها لزكاة عروض المال و عروض التجارة بواقع 2.5 بالمائة، باعتبارها منظمة تجارية و استثمارية.

– يجب الفصل بين أموال المودعين و أموال المساهمين إذ أن الأولى يؤديها أصحابها اختياريا، أما الثانية فهي التي تجب فيها الزكاة على البنك الإسلامي.

– يمكن حساب رأس المال العامل (الفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة) و إضافة ما يخص المساهمين من أرباح العام إليه، و كذلك المال المستفاد كالهبات و التبرعات.

– يجب أن تبلغ الأموال النصاب وأن يحول عليها الحول، و فيما يتعلق بأرباح العام الحالي لا يشترط لها ذلك لأن حولها الأصل و هو رأس المال الذي أنتجها.

– تسري الزكاة على أموال النافذة الإسلامية باعتبارها شخصية اعتبارية و لا ينظر إلى كل مساهم على حدا وقد أقر ذلك العلماء و الباحثين بناء على الأدلة الشرعية.

– يتبع صندوق الزكاة في التنظيم الإداري للبنك قطاع أو إدارة الخدمات الاجتماعية أو التكافل الاجتماعي، و يمكن أن تتعدد الإدارات و الأقسام التابعة للصندوق بحسب ما يمارسه من أنشطة وما يقدمه من خدمات.

– تتمثل مصادر الزكاة فيما تحصله النوافذ الإسلامية من الزكاة المفروضة على أموال النوافذ نفسها، الزكاة التي يقدمها المودعون أو يفوضونها في إنفاقها بمعرفتها، و الزكاة التي

[1] محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادؤها تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص 339.

تقدمها الجهات الخارجية للنوافذ كالمنظمات الأخرى و أفراد المجتمع بصفة عامة.[1]

– تمثل مجالات إنفاق الزكاة ما نصت عليه الآية:' إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين و في سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم'. الآية 60 – التوبة.

إضافة إلى ما سبق تعتبر النوافذ الإسلامية أداة فعالة و كفيلة بتطوير بنوك الزكاة من بنوك استهلاكية إلى بنوك إنتاجية استثمارية من خلال انتقاء المشاريع الاقتصادية التنموية التي تساهم في إنماء أموال الزكاة، كونها و بحكم اتصالها بالمستثمرين و اطلاعها على المحيط الاستثماري العام للدولة قادرة مقارنة بغيرها من البنوك في بعض الأحيان على أن توجِه هذه الأموال إلى القطاعات و المشاريع التي تحقق عائدا أكبر مع السهر على سير هذه المشاريع.

أما بالنسبة لتوزيع أموال الزكاة فإنه يتم غالبا من الفروع المتعددة مباشرة للمستحقين بناء اقتراح من لِجان الزكاة التي تقوم بإجراء الدراسات الاجتماعية للملفات و تقديم المبررات المؤيدة لاقتراحاتها، كما يمكن لإدارة الزكاة أن تقوم بصرف الزكاة مباشرة دون اقتراح من لِجان الزكاة، و ذلك للمشروعات و البرامج التي تراها الإدارة مستحقة للزكاة و فيما يلي عرض لبعض طرق صرف الزكاة التي تلجأ إليها النوافذ الإسلامية:

أ– الصرف من شباك الزكاة في البنك للذين حدّدتهم اللجنة وأقرهم البنك، حيث تقم لِجان الزكاة بتحضير كشوف بأسماء المستحقين والمبالغ المستحقة، ثم يقوم هؤلاء بصرف ما خصص لهم من إعانة من البنك خصما من حساب اللجنة.

ب– الصرف في مقر اللجنة، فبعض المستحقين ليس باستطاعتهم التقرب من مقر البنك الإسلامي، فيصرف له مقر اللجنة و بحضور مندوب البنك للتأكد من أحقية المستفيدين.

ج– الصرف بمنزل المستحق في حالة مرضه و عدم استطاعته الحضور للجنة، أو لمن

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة 01، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2004، ص 205.

يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف.

د- الصرف عن طريق الحوالات البريدية للقاطنين في المناطق النائية البعيدة عن فروع المصرف الإسلامي.[1]

المطلب 03: خدمات القروض الحسنة

انطلاقا من الأهداف السامية للنظام الإسلامي المنبثقة عن النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يسعى إلى تحقيق الكفاية والعدل في المجتمع الإسلامي فإن القرض في الإسلام ليس موضوعا اقتصاديا بل مبدأ أخلاقيا واجتماعيا و تربويا.

1. تعريف القرض الحسن:

يعرف القرض الحسن على أنه: ' عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير بردّه أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.[2]

والقرض الحسن عقد تختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه البنوك التقليدية للمقترضين، إذ يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ بين المصرف الإسلامي على أن يرد ما يماثله دون أن يمنح أي زيادة عليه لأنها تعتبر من الربا المنهي عنه، غير أنه يجوز للمصرف أن يأخذ مقابلا عن التكاليف الإدارية الفعلية شرط أن لا تكون نسبة من أصل القرض أو زيادة مقابل الأجل.[3]

وقد اتجهت المصارف الإسلامية إلى منح القروض الحسنة في ظل ظروف غير عادية لعملائها من مودعين و مساهمين عن طريق خصم الكمبيالة التجارية القصيرة الأجل بدون مقابل، و تقوم أحيانا بمنح قروض حسنة لغايات إنتاجية في مختلف المجالات والمساعد

[1] بتصرف من مقال منشور بعنوان خدمة الزكاة في البنوك الإسلامية، تاريخ الولوج: 28 أفريل 2022.
https://www.arabnak.com

[2] محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادؤها تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص 341.

[3] أمال لعمش، بتصرف من دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 58.

على تمكين المستفيد من القرض لتحسين مستوى دخله ومعيشته.[1] ومن أهم المجالات التي يمكن للنافذة أن تمارس من خلالها نشاطها الاجتماعي في مجال منح القروض الحسنة ما يلي:

- تقديم القروض الحسنة في حالات الزواج.
- تقديم القروض الحسنة في حالات المرض و إجراءات العمليات الجراحية.
- تقديم القروض الحسنة في حالات ترميم المباني.
- تقديم القروض الحسنة في حالات الدراسة و التعليم.[2]

2 . مصادر تمويل صندوق القرض الحسن:

لصندوق القرض في المصارف الإسلامية مصادر عدة نذكرها على التوالي:

- يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة.
- الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان).
- الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يوفوِّضون المصرف بإقراضها قرضا حسناً.[3]

3. خطوات التمويل بالقرض الحسن:

تتمثل خطوات منح القرض الحسن في النوافذ الإسلامية فيما يلي:

- يتقدم طالب القرض بطلب مكتوب إلى المصرف يسجل فيه بياناته الشخصية والغرض من القرض.
- تتم دراسة الطلب للتأكد من كفاءة العميل في عمله و سلوكه الشخصي في الوفاء بالتزاماته، بحيث يتم الاستعلام عنه عن طريق دراسة حالته ميدانيا أو عن طريق طلب بحث اجتماعي من الشؤون الاجتماعية في بعض الحالات.

---

[1] عبد القادر جعفر، العمل المصرفي في ظل القوانين السارية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 24.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 205-206.

[3] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 153.

– يتم تقديم الضمانات المطلوبة للمصرف الشخصية والعينية.

– تسليم المصرف تسديد أقساط القرض دون الحصول على الفائدة.

– إذا توقف العميل عن السداد فإننا نميز بين حالتين:

إما أن يقدم الضامنين له بسداد قيمة القرض على أن يتابع المصرف معهم تحصيل كامل المبلغ، أو يقوم المصرف بمساعدة العميل المتعثر وانتظاره إلى أجل آخر.[1]

و تجدر الإشارة إلى أن القرض الحسن لا يكون فقط من المصرف لمن احتاج إليه وتوفر على الضمانات الكافية للوفاء به، و إنما يكون أيضا من المودعين إلى المصرف الإسلامي تبرُّعاً منهم له و إن لم يكن لهم غرض في إقراضه لملاءته، وإنما غرضهم حفظ أموالهم.[2]

بالإضافة إلى خدمات التكافل السابقة الذكر، فإن النوافذ الإسلامية تقوم بخدمات إنشاء المنظمات الاجتماعية و الدينية لِما لها من دور كبير في المجتمع الإسلامي بما تملكه من قدرات إدارية و تنظيمية و مالية تمكنها من إنشاء المنظمات الدينية و الاجتماعية و تقديم العون و المساعدة المادية و المعنوية لها.

ومثال ذلك المساهمة في إنشاء جمعيات بناء المساجد و تحفيظ القرآن الكريم، جمعيات تيسير الحج والعمرة، جمعيات دفن الموتى و رعاية الأرامل...إلخ.

وكذا العمل على تنمية و تدعيم الوعي الديني والمصرفي الإسلامي من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية تتفق و مبادئ الشريعة الإسلامية.[3]

---

[1] محمد عبد الحكيم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 05، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، 2005، ص 48.

[2] كامل صكر القيسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، الطبعة 01، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 34.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، 207.

خاتمة الفصل الثاني:

تقوم النوافذ الإسلامية بمجموعة من التعاملات و الخدمات المصرفية مواكبة بها التطورات و التغيرات في الساحة المصرفية و ذلك بتكييفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية،حيث تباين تعامل هذه النوافذ مع مختلف المصارف الأخرى كل ذلك في إطار إسلامي وفق منهج الشريعة الإسلامية، و كما رأينا في هذا الفصل مختلف الخدمات التي تقدمها ما بين خدمات مصرفية استثمارية تطرقنا إلى بعضها تمثلت في مختلف البيوع من بيع بالرابحة و بالتقسيط، شركات متناقصة واستثمار في الأسهم بغية تحيق ربح خال من شبهات الربا، دون أن ننسى الرسالة الاجتماعية للنافذة الإسلامية والمتمثلة في الخدمات الاجتماعية والتي تناولناها من خلال التطرق إلى خدمة جمع الزكاة وتوزيعها و خدمة التكافل " التأمين التعاوني" بالإضافة إلى خدمة القرض الحسن التي تنفرد بها المصارف الإسلامية دون غيرها من المصارف الموجودة في الساحة المصرفية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل التطبيقي من خلال تسليط الضوء على إحدى النوافذ الإسلامية للبنك الوطني الجزائري بفرعه المتواجد بالمدية وذلك بالتعرف على أهم التطبيقات الإسلامية المطبقة من قبل هذه الأخيرة و مدى إسهامها في تلبية المشاريع التنموية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لنافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لنافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية

تمهيد:

إن النوافذ الإسلامية تقع على عاتقها مسؤولية خاصة باعتبارها تقوم بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و السير على هديها، لذا فإن أفراد المجتمع يتوقع منها الكثير في معالجة مشاكلهم الاقتصادية.

لهذا ارتأينا إلى ضرورة إبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية حيث سيتم في هذا الفصل التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية من حيث تعريفاتها المتعددة إلى جانب بيان أهدافها بالتعرف على دور القطاع المصرفي الإسلامي إلى تمويل التنمية المحلية و منه تحقيق الهدف الذي يسعى إليه هذا البحث بشكل رئيس، ألا وهو التعرف على دور النوافذ الإسلامية العاملة في الجزائر في التنمية المحلية من خلال التتبع التطبيقي لإحدى النوافذ الإسلامية للبنك الوطني الجزائري و تقييم هذه التجربة وهذا في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: النوافذ الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري – تقديم وكالة المدية-.

المبحث الثالث: التتبع العملي لنافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري- وكالة المدية-.

المبحث الأول : دور النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية المحلية

التنمية في الإسلام لا ترتكز على تنمية الجانب المادي فحسب بل تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى و رُقيِّه ماديا و روحيا و اجتماعيا و أخلاقيا.

المطلب 01: مفهوم التنمية المحلية و أهدافها

يعتبر مفهوم التنمية والتنمية المحلية من المفاهيم الأكثر مداولة في القرنين الأخيرين حيث ارتبط هذا المفهوم بالعديد من المجالات سواء الاجتماعية، الاقتصادية أو السياسية، والتنمية سواء كانت شاملة أو محلية تستوجب تدخل الدولة والهيئات المكلفة بذلك لتوجيهها و هذا يوضح الاختلاف الموجود بين التنمية و المصطلحات المشابهة لها كالتقدم و النمو.

أولا: تعريف التنمية المحلية:

اختلفت تعاريف التنمية المحلية حسب اختلاف التوجهات و الاقترابات المستعملة من قبل المنظّرين و المفكرين في هذا المجال و باختلاف توجهات الهيئات الدولية، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية المحلية على أنها: العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية و مساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها.[1]

عرّفت كذلك على أنها: عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، و إقناع المواطنين المحليين

[1] حجاب عبد الله، التنمية المحلية: النظريات الإستراتيجية و الأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية و السياسية، العدد 06، جامعة ثليجي، الاغواط،، الجزائر، 2017، ص 357

بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي و دمج جميع الوحدات المحلية في الدولة. [1]

كما يقصد بالتنمية المحلية: القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة و زيادة تلك المصادر كمّا و نوعا و تطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر.[2]

وعليه يمكن القول أن التنمية المحلية هي: مجموعة من التغيرات المتفاعلة فيما بينها وهي عملية توحيد الجهود المتنوعة، وهي عملية نعبر عن احتياجات الوحدة المحلية و تستدعي مشاركة المواطن المحلي، تحدث تغييرا حضاريا في طريقة التفكير، العمل والحياة حيث تجعل حياة السكان المحليين المادية والروحية أكثر غنى.

كما أن التنمية فعل يستهدف إزالة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين

(فردا كان أو مجتمعا) ضمن نسق الترتيبات المؤسسة التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المتصلة بمكونات المجتمع الايكولوجي المنبثقة إلى أقصى جدواها.[3]

ثانيا: أهداف التنمية المحلية:

تعتبر عملية التنمية المحلية عملية مخطط لها و مبرمجة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سابقا، و يمكن ذكر بعض هذه الأهداف و التي تتمحور حول:

[1] محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، الطبعة 01، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2010، ص 140.

[2] مصطفى عبد اللطيف و بن سانية عبد الرحمان،انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الإسلامية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص 03.

[3] غسان سعد عيسى يوسف، أثر ازدواجية السلطة الوطنية الفلسطينية، أطروحة الماجيستر في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص ص 11-12.

. تحقيق التوازن الجِهوي و الحد من الفوارق بين الأقاليم المختلفة عبر التراب الوطني، يخلق ديناميكية للتفاعل والعمل المشترك بين هذه الأخيرة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتحقيقها.

. تقريب الإدارة من المواطنين لخلق نوع من التعاون بين المواطن المحلي و بين المنتخبين في تسيير الشؤون المحلية كما تسعى إلى تحسين و تعزيز التعاون المشترك بين الإدارة المحلية و السلطات المركزية.

. تسعى لإشباع الحاجيات الأساسية للأفراد داخل المجتمع المحلي كالعلاج، الأمن، العمل... لوضع حد لظاهرة النزوح الريفي و ما يسمى بترييف المدينة.

. تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

. رفع مستوى معيشة الأفراد و ذلك بزيادة دخله بما يمكنه الحصول على ما يجعل حياته أكثر رفاهية و أكثر استقرارا بحيث يصبح الفرد لا يفكر في النزوح الريفي والهجرة.

ولعلّ أسمى أهداف التنمية المحلية هو بناء قاعدة تحتية تستوعب الاستثمارات و توسيع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية مما يجعل مداخيل الإدارات المحلية أكثر وفرة لمواصلة العمل التنموي و تهيئة الإقليم و هذا ما قد يحقق الأهداف السالفة الذكر و قد يطلق على هذا الهدف " بناء الأساس المادي للتقدم".[1]

المطلب 02: دور النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية

تقوم النوافذ الإسلامية بدور فعّال و مهم في عملية التنمية، ويتضح ذلك ممن خلال نظام العمل فيها و القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء، و النظام العام الذي

[1] عبد الوهاب غزالي، التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس، مذكرة تخرج قسم إدارة محلية، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة 39، الجزائر، 2005-2006، ص 13.

يلزمها بتحرّي الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلاتها و استثماراتها المباشرة و أشكال التجارة أو الصناعة كافة التي تقوم بها مباشرة أو مشاركة.[1]

ولقد اهتم القائمون على البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية بالإنسان المسلم و أكدوا على النهوض به أول دعائم التنمية، لذا كرّسوا الكثير من الجهد لرفع مستواه التقني و العلمي و اخذ كافة الوسائل المتاحة من إنشاء المعاهد و دعم للمؤسسات العلمية.

وقد سارعت هذه المؤسسات في وضع و اتخاذ الخطوات اللازمة بشكل علمي متسّم بالحذر المطلوب لدعم التنمية و تعزيز التقدم الاجتماعي في الدول الإسلامية من أبرز تلك الخطوات التي ظهر ثمارها بشكل فعّال هي:

* تمويل المشاريع
* المساعدة الفنية.
* تمويل القطاع التجاري.
* تمويل التجارة لأطول أمد .
* تمويل الزراعة و الإنتاج الحيواني.
* تمويل القطاع الخدماتي.
* التنمية الاجتماعية.
* دعم النشاط العلمي.[2]

وفيما يلي أربعة فروض يمكن للنافذة الإسلامية أن تسهم بشكل فعّال في التنمية من خلالها و هي:

أولا : قدرة النوافذ الإسلامية على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار

[1] افتخار محمد مناحي الرفيعي، المصارف الإسلامية و دورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31 ، الجامعة العراقية، العراق، 2012، ص 32.

[2] زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد، جودة إدارة البنوك، الطبعة 02، دار الميسرة و الصفاء، عمان، الأردن، 1996، ص 34.

إن نشاط النافذة الإسلامية أكثر قدرة من النشاط المصرفي التقليدي على تعبئة الموارد المالية للتنمية داخل البلدان الإسلامية حيث تجاوزت ذاتيتها للتفكير في تعميم حركة المال و تحريك مدخرات الملايين من ذوي الدخول على صورة ودائع و تهيئة هذه الموارد لآلاف رجال الأعمال لاستثمارها، و هي بذلك تؤمن للمسلم نفس الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية حتى يتمكن المسلم ممن تفادي دفع أو أخذ الفائدة على أن يتقاضى في الوقت ذات ربحا على ادخاره أو تمويله للمشاريع التجارية. [1]

حيث تقوم الفروع الإسلامية بنشر الوعي الادخاري الإسلامي و الذي يمثل أحد الأدوار الأساسية لهذه البنوك و الذي يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من صغار المُدخرين.

ثانيا: القدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية في أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

يمثل رفع معدلات الاستثمار القومي أحد أهداف السياسة الاقتصادية لكافة الدول عامة و النامية خاصة، وذلك لما يلعبه الاستثمار من دور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة و خاصة من حيث تحديد العمالة و مستوى الناتج القومي.

ويقوم الفرع الإسلامي بتوظيف الموارد المالية بصورة مباشرة سواء كان ذلك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من المتعاملين، ما يؤدي في الغالب إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال مما يُعدّ تدعيما للاستثمار القومي.

وعلى ضوء كل هذا يمكن القول أن الطبيعة الخاصة و المميزة للبنوك الإسلامية وكذا الفروع الإسلامية لاستثمارها المساهمة في رفع معدلات الاستثمارات على المستوى القومي.[2]

ثالثا: توزيع الموارد على الأسس الإنتاجية و الكفاءة الاقتصادية

[1] محمد نجاة الله صديقي، المصارف الإسلامية: المبدأ التطور المستقبل، الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، جدة ، السعودية ،2005 ، ص 44.

[2] أبو بكر بوسالم و حبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية– بنك البركة نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة، العدد 06، الجزائر، 2017، ص 87.

إن النظام التنموي في الإسلام يضع سلم الأولويات حيث ينتقل من الضروري إلى التحسيني حتى يصل بالمجتمع إلى أعلى مستوياته، فهو لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية و إنما يعتمد أساسا على جدوى المشروع الاقتصادي و الثقة في جِدّية صاحبه و خبرته.

و من هنا فإن النوافذ الإسلامية لا تفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط ، و إنما تفسح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل القومي، و هذا أمر ذو أهمية لعدالة التنمية.[1]

رابعا: تشجيع السلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية:

قد ثبت أن نظام الفائدة يلعب دورا رئيسا في تشجيع السلوك السلبي و في توزيع الدخل على نحو غير عادل، و لقد تسبب منذ إقراره بصفة قانونية في نهاية العصور الوسطى في أوروبا نمو أعداد الفئة الخاملة من الناس التي تعيش على اكتساب دخل من تأجير نقودها دون أن تتكلف مشقة القيام بأعمال منتجة.

و للبنك الإسلامي ضرورة ماسّة في تصحيح الأوضاع، فاعتماده على المشاركة لا يعني فقط إسهاما ايجابيا في تحقيق عدالة و توزيع الدخل بين من يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن يستثمرونها، و إنما أيضا في تنمية السلوك الايجابي للأفراد الذي يلزم حتما للتنمية الصحيحة حيث أن البنوك الإسلامية تجعل من الممول شريكا فعالا و جديا في النشاط الاقتصادي يتحمل مخاطرته و يكسب ربحه.[2]

[1] أوصاف محمد. التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 01، جدة، السعودية،2004، ص 23.

[2] أبو بكر بوسالم و حبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية – بنك البركة نموذجا، مرجع سابق، ص 88.

المبحث 02: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد البنوك التي تتمتع بأهمية بالغة على المستوى الوطني و ترجع هذه الأهمية لما يلعبه من دور فعال اقتصاديا و اجتماعيا، باعتباره شخصية معنوية تقوم بتعبئة المدخرات و رؤوس الأموال من المودعين و العملاء و وضعها تحت تصرف الزبائن كوسائل دفع و يمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال إعطاء بطاقة تعريفية له والتطرق إلى نشأته، مهامه و هيكله ومن ثم تناول إحدى وكالاته المعنية بالدراسة التطبيقية.

المطلب 01: عن البنك الوطني الجزائري، تعريفه، نشأته و هيكله التنظيمي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم بطاقة تعريفية عن البنك الوطني الجزائري وكذا سرد مراحل نشأته .

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من بين بنوك القطاع العام الجزائري وهو أول بنك تجاري تأسس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966، لكي محلّ المصارف الفرنسية فكان تأسيس المصرف توسيعا لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي حيث مارس البنك كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي

ويحتل البنك مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري، والذي وسّع شبكته بوضعه تحت تصرف عملائه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال.[1]

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري، تاريخ الولوج: 2022/04/21. www.bna.dz

ثانيا: نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 178/66 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية برأسمال مقدر بـ 20 مليون دينار جزائري.[1] الأمر الذي أخل بعض الشيء بمفهوم الشركة الوطنية من خلال المادة السابعة حيث سمح للجمهور بالمساهمة في رأسمال البنك بنسبة 5 بالمائة ويمكن أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة.[2]

إلا أنه وبحلول سنة 1970 تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأسمال البنك، حيث قامت الدولة بشراء جميع هذه المساهمات ليصبح بذلك مملوكا من قبلها، وحسب القانون الأساسي فإن جميع البنوك تُسيّر من قبل مدير عام ومجلس الإدارة ويمارس جميع عمليات بنك الودائع وتمويل حاجيات الاستغلال والاستثمارات لمختلف الأعوان الاقتصادية.

وقد تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بإنشاء بنك جديد متخصص مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي، عُرف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية. كما كان للقانون رقم: 01-88 الصادر في 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي التأثير على تنظيم مهام البنك الوطني الجزائري منها:

* خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
* حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

[1] لعيمش أسماء، دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015-2016، ص 77

[2] وداد كيحل و أمينة بابي، واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة المدية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة د يحي فارس، المدية، 2020-2021، ص 103.

* حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.[1]

وبتاريخ 14 أفريل 1990 صدر القانون رقم: 10-90 المتعلق بالنقد والقرض الذي سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجيهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، حيث وضع هذا القانون أحكاما أساسية من بينها: ' انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي'.

وعلى غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري شخصية معنوية يؤدي مهنته الاعتيادية من استلام الأموال والودائع من العملاء وتسيير و وضع مختلف وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن.

وبعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995 أصبح البنك الوطني الجزائري أول بنك حائز على اعتماده برأسمال مقدر بـ 14.600 مليار دينار جزائري.

تم رفعه خلال جوان 2009 إلى 41.600 مليار دينار ومن ثم إلى 150.000 مليار دينار خلال جوان 2018.[2]

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

منذ نشأة البنك الوطني الجزائري وهو يعمل جاهدا على دعم وتقوية هيكله التنظيمي استجابة لمتطلبات السوق ومجاراة للتطور الحاصل في النظام المصرفي والاقتصادي.

حيث نجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة برئاسة رئيس المديرية العامة والأمانة العامة التي تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات البنك، كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري،مرجع سابق، تاريخ الولوج: 2022/04/21. www.bna.dz

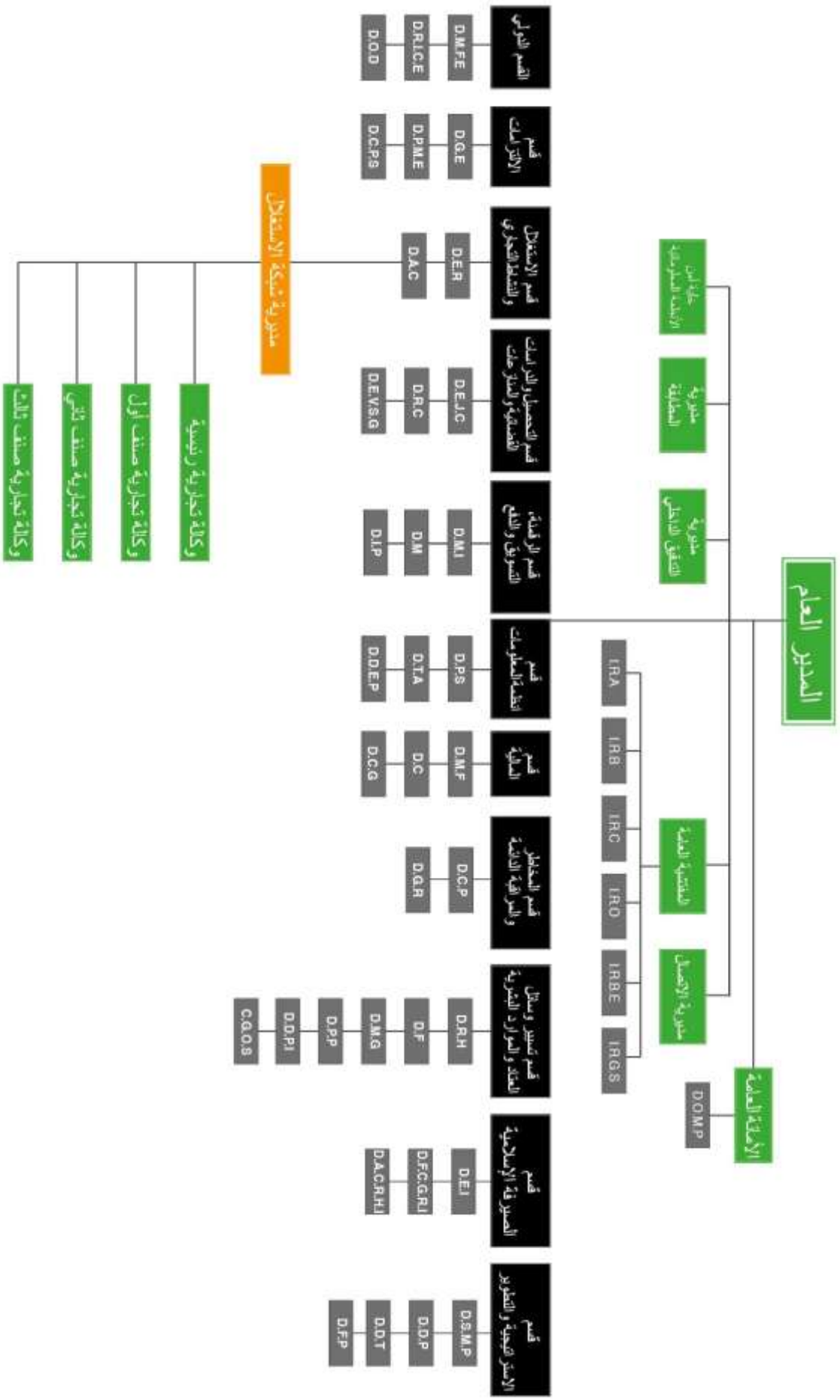
[2] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، بتصرف عن البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج: 2022/04/21. www.bna.dz

يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق حيث تتولى جميع الأعمال وحسابات البنك.

كما نجد المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية والتي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة ومختلف التقسيمات الإدارية للبنك من جهة أخرى، فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم هذه الأخيرة مجموعة الوكالات الرئيسية وتعد الوكالة البنية التحتية الأساسية في نظام البنك، [1] ويكون الهيكل على الشكل التالي:

(الشكل رقم:03-01: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري)

[1] لعيمش أسماء، دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص ص 80-81.


المدير العام
خلية الإتصال والإعلام
مديرية المطابقة
مديرية التدقيق الداخلي
الأمانة العامة
D.O.M.P
المديرية الجهوية
مديرية الإستغلال
I.R.A
I.R.B
I.R.C
I.R.D
I.R.B.E
I.R.G.S
قسم الصيرفة الإسلامية
D.E.I
D.F.C.G.R.I
D.A.C.R.H.I
قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية
D.R.H
D.F
D.M.G
D.P.P
D.D.P.I
C.G.O.S
قسم المخاطر والمراقبة الدائمة
D.C.P
D.G.R
قسم المالية
D.M.F
D.C
D.C.G
قسم أنظمة المعلومات
D.P.S
D.T.A
D.D.E.P
قسم الرقمنة، التسويق والبيع
D.M.I
D.M
D.I.P
قسم التحصيل والدراسات القضائية والمنازعات
D.E.J.C
D.R.C
D.E.V.S.G
قسم الإستغلال والتنشيط التجاري
D.E.R
D.A.C
قسم الإئتمان
D.G.E
D.P.M.E
D.C.P.S
القسم الدولي
D.M.F.E
D.R.I.C.E
D.O.D
قسم الإستثمار والتطوير
D.S.M.P
D.D.P
D.D.T
D.F.P
مديرية شبكة الإستغلال
وكالة تجارية رئيسية
وكالة تجارية صنف أول
وكالة تجارية صنف ثاني
وكالة تجارية صنف ثالث

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة: ويشمل كل من:

* **الأمانة العامة:** والتي تضم:

- DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات.

* **D. Conformité: مديرية المطابقة.**

* **المفتشية العامة:** والتي تضم المفتشيات الجهوية التالية:

- IRA: المفتشية الجهوية – الجزائر العاصمة.
- IRB: المفتشية الجهوية – البليدة.
- IRC: المفتشية الجهوية – قسنطينة.
- IRO: المفتشية الجهوية – وهران.
- IRBE: المفتشية الجهوية – بجاية.
- IRGS: المفتشية الجهوية – الجنوب الكبير.

* **DAI: مديرية التدقيق الداخلي.**

* **CSSI: خلية أمن الأنظمة المعلوماتية.**

* **D. COM: مديرية الإتصال.**

لنجد بعدها مختلف الأقسام نتناولها كل على حدا على النحو التالي:

* **القسم الدولي:** ويضم:

- DMFE: مديرية التبادلات المالية مع الخارج.
- DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية.
- DOD: مديرية العمليات المستندية.[1]

***قسم الالتزامات:** ويشمل كل من:

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري،مرجع سابق، تاريخ الولوج: 2022/04/25. www.bna.dz

- DGE: مديرية المؤسسات الكبرى.
- DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.
- DASC: مديرية إدارة ومراقبة القروض.

* **قسم الاستغلال والنشاط التجاري:** ويضم:

- DER: مديرية تأطير الشبكة.
- DAC: مديرية التنشيط التجاري.

* **قسم التحصيل والدراسات القضائية والمنازعات:** وفيه:

- DEJC : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات.
- DRC: مديرية تحصيل الحقوق.
- DEVSG: مديرية الدراسات، المصادقة ومتابعة الضمانات.

* **قسم الرقمنة، التسويق والدفع:** ويحوي كل من:

- DMI: مديرية التسويق والابتكار.
- DM : مديرية النقد.
- DIP: مديرية وسائل الدفع.

* **قسم أنظمة المعلومات:** ويشمل:

- DPS: مديرية الإنتاج والخدمات.
- DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة.
- DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.[1]

* **قسم المالية:** ويضم الهياكل التالية:

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري، المرجع السابق، تاريخ الولوج: 2022/04/25. www.bna.dz

- DMF : مديرية السوق المالي.
- DCG : مديرية مراقبة التسيير.
- DC : مديرية المحاسبة.
- DRCLR : مديرية التقارير المحاسبية القانونية و التنظيمية.

* **قسم المخاطر والمراقبة الدائمة:** ويحوي كل من:

- DCP : مديرية المراقبة الدائمة.
- DGR : مديرية تسيير المخاطر.

* **قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:** ويضم الهياكل الآتية:

- DRH : مديرية الموارد البشرية.
- DF : مديرية التكوين.
- DMG : مديرية الوسائل العامة.
- DPP : مديرية المحافظة على الأملاك.
- DDPI : مديرية تطوير الأملاك العقارية.
- CGOS : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.

* **قسم الصيرفة الإسلامية:** ويضم كل من:

- DEI : مديرية الاستغلال الإسلامي.
- DFCGRI : مديرية المالية، المراقبة وتسيير المخاطر الإسلامية.
- DACRHI : مديرية التنشيط التجاري الإسلامي والموارد البشرية.[1]

* **قسم الإستراتيجية والتطوير:** ويشمل:

- DSMP : مديرية الإستراتيجية وإدارة المشاريع.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري، المرجع السابق، تاريخ الولوج: 2022/04/25. www.bna.dz

- DDP : مديرية تطوير الأداء.
- DDT : مديرية تنمية و تطوير المواهب.
- DFP : مديرية الفروع والمساهمات.

*** شبكة الاستغلال:**

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 20 مديرية جهوية للاستغلال تشرف على 221 وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة عبر كافة التراب الوطني.[1]

المطلب 02: مهام البنك الوطني الجزائري و الخدمات التي يقدمها

سنعرض في هذا المطلب مختلف المهام المسندة للبنك الوطني الجزائري وكذا الخدمات التي يقدمها للجمهور.

أولا: مهام البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري مثله مثل أي بنك باستلام الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.[2]

كما يقوم البنك بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية ، وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر، خاصة قانون النقد والقرض.

كما أن البنك يمكن له أن يقوم بالاكتتاب في أي شكل كان، عن طريق المساهمة في مؤسسة أو شركة وطنية كانت أو أجنبية، والتي يكون موضوعها مشابها للبنك أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

---

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري، المرجع السابق، تاريخ الولوج: 2022/04/25. www.bna.dz

[2] حبيب علي، حوكمة الجهاز المصرفي و دوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري– وكالة تنس،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،الجزائر، 2014–2015 ، ص 91.

وعليه يمكن للبنك أن يعمل لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى بطريقة مباشرة أو غير ذلك في الجزائر آو خارجه، بأي شكل كان وبكل العمليات التي تدخل حيز نشاطه.[1]

ثانيا: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري.

يقدم البنك الوطني الجزائري خدمات عدة لمختلف الفئات والهيئات المتمثلة في الأفراد، المهنيين، المؤسسات الكبرى وكذا المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي سنعرضها على النحو اللآتي:

1. الخدمات البنكية المقدمة للأفراد: و تتمثل في ما يلي:

* **القروض العقارية:** وتشمل:

- قروض لتهيئة مسكن.
- قرض عقاري بنسبة فائدة مدعمة – شراء مسكن ترقوي مدعم.
- قرض لشراء مسكن جديد.
- قرض لشراء مسكن جديد جاهز.
- قرض بنسبة فائدة مخفضة لشراء مسكن جماعي جاهز.
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن فردي منجز ضمن مشروع سكني جماعي في منطقة الجنوب أو الهضاب العليا.
- قرض لتوسيع مسكن.
- قرض بنسبة فائدة مخفضة لشراء مسكن ترقوي جماعي بصيغة البيع على مخطط.
- قرض لشراء مسكن لدى احد الأفراد.
- قرض لبناء مسكن فردي.[2]

[1] وداد كيحل و أمينة بابي، واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة المدية، مرجع سابق، ص 109.

[2] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج: 2022/05/03. www.bna.dz

- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن ريفي.

* **القروض الاستهلاكية:** وتضم:

- قرض سيارة.

- قرض الرفاهية.

* **التوفير والاحتياط:** ويشمل الخدمات التالية:

- سند الصندوق.

- دفتر التوفير بفائدة.

- دفتر التوفير بدون فائدة.

- إيداع لأجل.

- دفتر التوفير المغناطيسي.

- حساب التوفير للصغار " مستقبلي".

* **التوفير للتقاعد:** هذه الخدمة موجهة للأجراء والفلاحين وغير ذلك، حيث يمنح البنك الوطني الجزائري فرصة شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل FSIE، والتي تمكنهم من رفع و زيادة رأسمالهم المدخر والاستفادة من المردود، بالإضافة إلى علاوة تمنح عند التقاعد.

* **الخدمات الائتمانية والبنك عن بعد:** و تشمل

- البنك الالكتروني.

- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف.[1]

2. الخدمات البنكية للمهنيين: وتضم الخدمات التالية:

* **بنك عن بعد:** و يشمل:

- البنك الالكتروني.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج: 2022/05/04. www.bna.dz

- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال.
- جهاز الدفع الالكتروني.
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.

* **التمويل:** ويضم تقديم قروض كما يلي:

- القروض متوسطة المدى.
- القروض طويلة المدى.
- قروض للممارسين في قطاع الصحة.

* **القروض المدعمة من قبل الدولة:** وتشمل:

- قرض في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- قرض في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- قرض في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

* **الاستثمار:** ويضم خدمتي:

- إيداع لأجل.
-سند الصندوق.

3. الخدمات البنكية للمؤسسات الكبرى:

* **بنك عن بعد:** و يشمل:

- البنك الالكتروني.
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال.
- جهاز الدفع الالكتروني.
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.

* **قروض الاستثمار:** و تضم:

- القروض المتوسطة المدى.

- القروض طويلة المدى.
- القرض الإيجاري.

* **الاستثمار**: ويضم خدمتي:

- إيداع لأجل.
- سند الصندوق.

* **قروض الاستغلال**: وفيه:

- قروض الصندوق.
- قروض بإمضاءات.

* **التجارة الخارجية**: تتمثل في خدمات موجهة للمصدرين والمستوردين، حيث يتكفل البنك الوطني الجزائري بكافة عمليات التجارة الخارجية مستعينا في ذلك بشبكته الواسعة، فروعه وشركائه في كل من الجزائر والخارج، وكذا شبكته المتنوعة من المراسلين البنكيين الأجانب.

وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

- التوطين المسبق.
- القرض المستندي.
- الضمانات الدولية.
- الدفع المستندي.
- التحويلات الدولية.
- التصدير من غير المحروقات.[1]

4. الخدمات البنكية للمؤسسات / الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

* **الاستثمارات**: وتضم:

- سند الصندوق.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج: 2022/05/04. www.bna.dz

- إيداع لأجل DAT.

* **بنك عن بعد:** و يشمل:

- البنك الالكتروني.
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال.
- جهاز الدفع الالكتروني.
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.

* **قروض الاستغلال:** وفيه:

- قروض الصندوق.
- قروض بإمضاءات.

* **قروض الاستثمار:** و تضم:

- القروض المتوسطة المدى.
- القروض طويلة المدى.
- القرض الإيجاري.

* **التجارة الخارجية:** وتشمل الخدمات الآتية:

- التوطين المسبق.
- القرض المستندي.
- الضمانات الدولية.
- الدفع المستندي.
- التحويلات الدولية.
- التصدير من غير المحروقات.

* **القروض المدعمة من قبل الدولة:** وتشمل كل من:

- قرض في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

- قرض في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

- قرض في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

المطلب 03: حجم نشاط البنك الوطني الجزائري- البنك الوطني الجزائري بالأرقام-.

يعتبر البنك الوطني الجزائري شخصا اعتباريا ذا أهمية في الجهاز المصرفي الجزائري لما يؤديه من مهنة اعتيادية وما يقدمه من خدمات بنكية مختلفة متنوعة ومبتكرة تتلاءم و مختلف شرائح المجتمع، ويمكن تبيان هذه الأهمية من خلال عرض حجم نشاط البنك بالأرقام على النحو التالي:

أولا: أهم الأرقام المتعلقة بتوسيع نشاط البنك الوطني الجزائري

إلى غاية 31 ديسمبر 2020 قام البنك الوطني الجزائري بتوسيع دائرته المصرفية ليصبح ضمن جهاز البنك:

* 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
* 20 مديرية جهوية لاستغلال.
* 151 موزع آلي للأوراق النقدية DAB
* 100 شباك آلي للبنك GAB
* أكثر من 5.000 موظف.
* المئات من المؤسسات تملك اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية EDI
* 278.315 بطاقة بنكية.[1]
* 2.944.174 حساب للزبائن.
* 45.428 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد.
* 5.221 جهاز للدفع الالكتروني قيد الخدمة.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج: 2022/05/10. www.bna.dz

* 13 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني.

ثانيا: النتائج المالية للبنك الوطني الجزائري

لقد حقق البنك الوطني الجزائري نتائج مالية مهمة إلى غاية 31 ديسمبر 2020 وذلك يظهر جليا من خلال الأرقام التالية:

* المنتج المالي الصافي قدر بمبلغ: 87.782 مليون دينار جزائري.
* الناتج الإجمالي للاستغلال قدر بمبلغ: 66.049 مليون دينار جزائري.
* ناتج الاستغلال قدر بمبلغ: 28.148 مليون دينار جزائري.
* الناتج الصافي قدر بمبلغ: 23.048 مليون دينار جزائري.

ثالثا: النتائج التجارية للبنك الوطني الجزائري

كما حقق البنك الوطني الجزائري نتائج مهمة ظهرت جلية في الأرقام التالية محّينة بتاريخ 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

* الميزانية الإجمالية للبنك قدرت بـ: 3.440.271 مليون دينار جزائري.
* إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة) قدر بـ: 1.741.443 مليون د.ج.
* وظائف الزبائن: 2.117.885 مليون دينار جزائري.
* جاري القروض العقارية قدر بـ: 79.393 مليون دينار جزائري.
* جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 159.831 مليون دينار جزائري.[1]

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج: 2022/05/10. www.bna.dz

المبحث الثالث: التتبع العملي لنافذة إسلامية بالبنك الوطني الجزائري– وكالة المدية–.

تعتبر وكالة المدية التابعة للبنك الوطني الجزائري بنافذتها الإسلامية الفرع الوحيد المنفرد بتقديم خدمات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولقد كانت انطلاقة الممارسة الفعلية لنشاط التمويل الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية–، من خلال النافذة الإسلامية بتاريخ 29 سبتمبر 2020.

وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعريف بالوكالة، هيكلها التنظيمي، وظائفها وأهدافها ومن ثم التطرق إلى قسم الصيرفة الإسلامية للتعرف على مختلف صيغ التمويل المتوفرة على مستوى هذه الوكالة.

المطلب 01: تقديم البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية

بما أن محل دراستنا كان بالبنك الوطني الجزائري على مستوى إحدى وكالاته الموزعة عبر التراب الوطني والمتمثلة في وكالة المدية 851 كان لابد من التعريف بها بصفتها المصدر الذي زودنا بالمعلومات المختلفة حول البنك وكذا موضوع الدراسة التطبيقية.

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية 851:

تعتبر وكالة المدية التابعة للبنك الوطني الجزائري الكائن مقرها بشارع الإخوة باشن بالمدية من أهم الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري حيث يمتاز البنك بمحدودية اتخاذ القرارات، وكذا استقلالية محدودة، حيث تقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية منها الإقراض، تمويل التجارة الخارجية. توظيف الأموال، استقبال الزبائن حيث لها علاقة مباشرة مع الجمهور من خلال وضع تحت تصرفهم الخدمات البنكية للجميع بالإضافة إلى التجربة

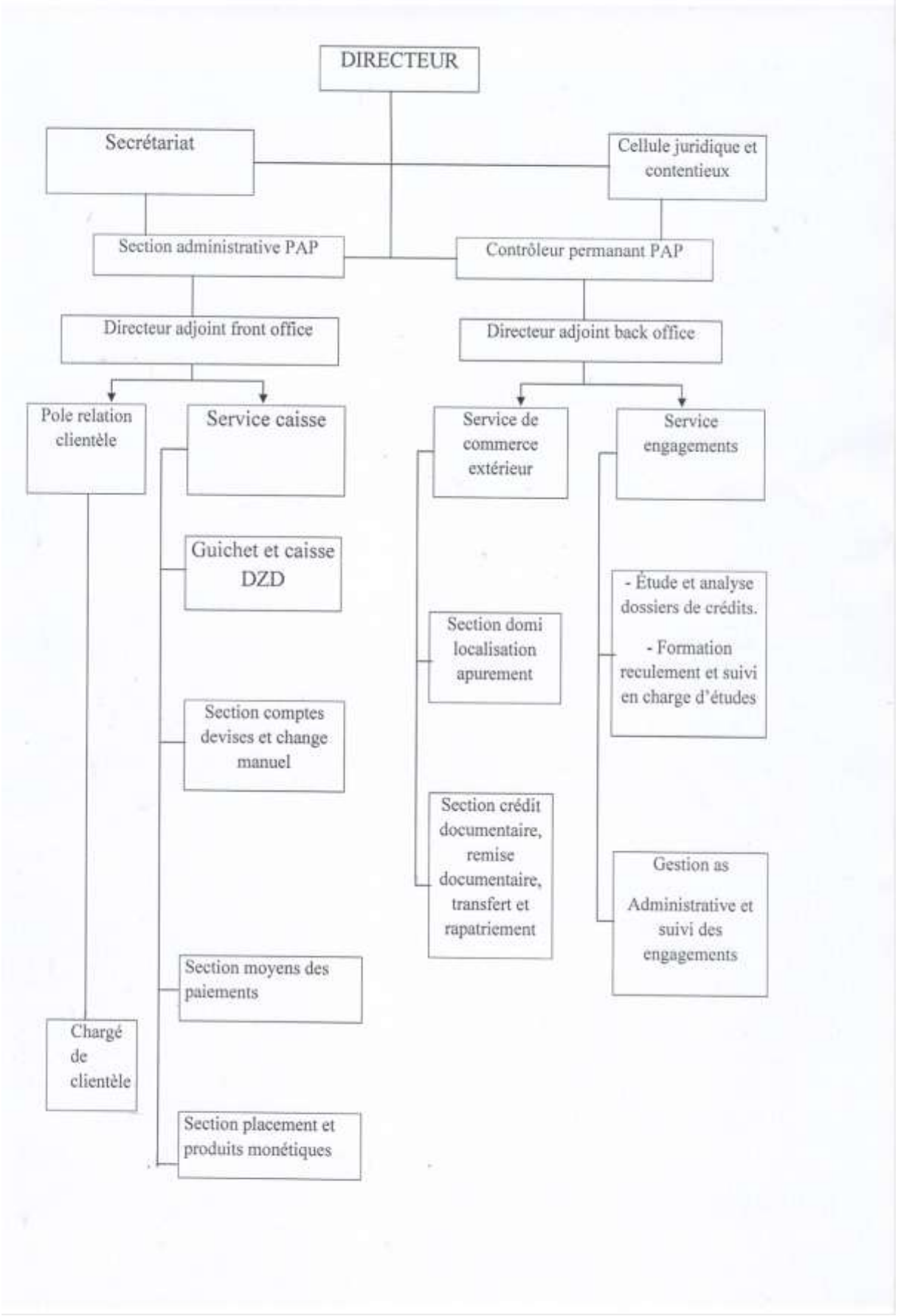
الجديدة المستحدثة من قبل البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية– والمتمثلة في الصيرفة الإسلامية، حيث قام البنك بابتكار معاملات إسلامية تتوافق و تعاليم الشريعة الإسلامية. [1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري فرع المدية:

يهدف الهيكل التنظيمي الحالي للوكالة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة من خلال توحيد الجهود من استقبال حسن للزبائن، تلبية حاجياتهم في أسرع وقت ممكن و بأرقى الوسائل والأشكال، والشكل التالي يوضح ذلك:

(الشكل رقم: 03-02: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري –المدية 851)

[1] الوظائف الداخلية للبنك الوطني الجزائري– وكالة المدية–، عن الوكالة.


DIRECTEUR
Secrétariat
Cellule juridique et contentieux
Section administrative PAP
Contrôleur permanant PAP
Directeur adjoint front office
Directeur adjoint back office
Pole relation clientèle
Service caisse
Service de commerce extérieur
Service engagements
Guichet et caisse DZD
Section domi localisation apurement
- Étude et analyse dossiers de crédits.
- Formation reculement et suivi en charge d'études
Section comptes devises et change manuel
Section crédit documentaire, remise documentaire, transfert et rapatriement
Gestion as
Administrative et suivi des engagements
Section moyens des paiements
Chargé de clientèle
Section placement et produits monétiques

ثالثا: وظائف البنك الوطني الجزائري– وكالة المدية 851–:

تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري– وكالة المدية– بعدة مهام اعتمادا على الوسائل البشرية والمادية المتاحة لها، إضافة إلى معالجة البرامج المسطرة من قبل البنك الوطني الجزائري وفقا للتشريعات البنكية والإطار القانوني لها، ويمكن إيجاز أهم هذه الوظائف في:

– قبول الودائع بمختلف أنواعها.

– استلام وتحويل السندات و تغطية جميع التحويلات.

– عمليات الصرف والتجارة الخارجية.

– القيام بعمليات الإقراض بمختلف أنواعه.

رابعا: أهداف البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–:

إن وكالة المدية التابعة للبنك الوطني الجزائري كغيرها من الوكالات التي تسعى إلى تحقيق أرباح و تعظيمها، واحتلال مكانة مرموقة وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله، حيث أن لهذه الأخيرة مجموعة من الأهداف انطلاقا من الوظائف التي تقوم بتأديتها، ونذكر من بين أهم هذه الأهداف:

– تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرارية.

– جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن و تقديم أرقى الخدمات حفاظا على سمعة البنك.

– المساهمة في تنمية و تمويل الاقتصاد الوطني.[1]

[1] مقابلة مع السيد:بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/15

المطلب 02: حسابات دفاتر التوفير الإسلامية للنافذة الإسلامية– البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية.

تضع النافذة الإسلامية لوكالة المدية تحت تصرف الزبائن حسابات توفير تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية تتمثل في ثلاث أنواع من الدفاتر للتوفير الإسلامي وحسابين إسلاميين نعرضها بالتفصيل فيما يلي.

أولا: حساب دفتر التوفير الإسلامي

يعتبر حساب التوفير الإسلامي من أحدث المنتجات المستخدمة في البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، يتوافق مع مبادئ الشريعة.

1. تعريف حساب دفتر التوفير الإسلامي:

هو حساب للتوفير الإسلامي بأرباح مخصص للزبائن الذين يملكون وفرة من المال الراغبين في الحفاظ على أموالهم يعتمد على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، تتم مكافأة حساب الوفير الإسلامي بأرباح في نهاية في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا، كما يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار أموال الزبائن بأمان دون أي زيادة و دون أن يخضع للضرائب أو الاقتطاعات، حيث يقوم البنك بأخذ حقوق فتح هذا الحساب فقط.

من مزايا هذا الحساب أنه يتيح لصاحبه:

* الوفرة: حيث أن هذه الأموال متاحة في جميع الأوقات.

* الأريحية: حيث يتم تقديم بطاقة ادخار لصاحب الحساب.

* الأمان: أموال المودعين في أمان لدى البنك من السرقة و التلف و الضياع.

* المطابقة: ويقصد بها استثمار هذه الأموال في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

2. الوثائق اللازمة لفتح حساب دفتر التوفير الإسلامي:

لفتح هذا الحساب وجب توفر بعض الوثائق اللازمة ذكرها على النحو التالي:

- طلب خطي.
- شهادة ميلاد لصاحب للراغب في فتح الحساب.
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة إقامة.
- إيداع أولي بمبلغ 10.000دج.

* غلق هذا الحساب يكون في الحالات الآتية:

- وفاة – طلب الزبون – قرار البنك بالغلق.

ثانيا: حساب دفتر التوفير الإسلامي للشباب القصّر" مستقبلي"

يعتبر هذا الحساب هو الآخر من أحدث منتجات الصيرفة الإسلامية المتوفرة على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية.

1. تعريف حساب دفتر التوفير الإسلامي للشباب القصر:

هو حساب يمكن أولياء الأطفال دون السن القانوني من تسييره (أقل من 19 سنة)، بحيث يسمح لصاحبه بالتوفير والادخار بالوتيرة التي تناسبه و ذلك دون زيادة ومتاح في أي وقت. وهذا الحساب يكون بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ المودع في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من طرف هذا الأخير وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية.

[1] مقابلة مع السيد:بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/15

كما يعتمد حساب التوفير الإسلامي للشباب بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح و الخسائر، و يحصل صاحبه على مكافأة في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا.[1]

2. شروط فتح حساب التوفير الإسلامي للشباب والوثائق اللازمة لفتحه:

لفتح هذا الحساب وجب توفر بعض الشروط وهي:

- حساب متاح فقط لأولياء الأطفال دون السن القانوني (أقل من 19 سنة).
- أن يكون جزائري الجنسية مقيما كان أو غير مقيم.
- فتح الحساب يتم من قبل الولي الشرعي (الوالد فقط).
- إيداع مبلغ أولي عند فتح الحساب لا يقل عن 10.000 دينار جزائري.

كما يستلزم إيداع الوثائق التالية لفتح هذا الحساب وهي:

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول للوصي.
- شهادة إقامة الوصي.
- شهادة ميلاد المعني بفتح الحساب.
- شهادة الحالة العائلية.
- إيداع أولي بمبلغ: 10.000 دج.

* غلق هذا الحساب يكون في الحالات الآتية:

- وفاة – طلب المعني – قرار البنك – بلوغ القاصر السن القانوني.

ثالثا: حساب التوفير الإسلامي للاستثمار

كمنتج مستحدث للصيرفة الإسلامية المتوفر على مستوى الوكالة يوجد ما يعرف بحساب دفتر التوفير الإسلامي للاستثمار.

[1] مقابلة مع السيد:بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/15

1. تعريف حساب الاستثمار الإسلامي:

هو حساب إيداع لأجل يخضع للمبدأ الإسلامي " المضاربة" الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر والأرباح، يقوم من خلاله صاحب الحساب بالسماح للبنك باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي يقوم بها هذا الأخير.

هذا الحساب موجه خصيصا لأصحاب المهن الحرة، أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و كذا الأفراد من الجنسية الجزائرية.

2. شروط فتح حساب الاستثمار الإسلامي و مزاياه:

هذا الحساب مخصص لأصحاب المال الراغبين في القيام بمشاريع استثمارية في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث وجب توفر بعض الشروط تتمثل في:

- يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد عن طريق إمضاء اتفاقية فتح الحساب.
- وجب إيداع مبلغ لا يقل عن 100.000دج لفتح حساب استثماري إسلامي غير مقيد.
- حساب مرتبط بمدة معينة من 3 أشهر كحد أقصى إلى غاية 05 سنوات كحد أقصى.
- يقوم على أساس المشاركة ربحا و خسارة.

ويمكن توضيح العلاقة بين مدة الاستثمار والعوائد المحققة من خلال الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم 03-01 : حساب الاستثمار الإسلامي ونسب العوائد المحققة تبعا لمدة الاستثمار

طبيعة و مدة الإيداع	جزء العوائد المخصص للبنك	جزء العوائد المخصص للزبون المستثمر
استثمار إسلامي بمدة 03 أشهر	%50	%50
استثمار إسلامي بمدة 06 أشهر	%45	%55

[1] مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/19

استثمار إسلامي بمدة 12 شهرا	%35	%65
استثمار إسلامي بمدة 18 شهرا	%30	%70
استثمار إسلامي بمدة 24 شهرا	%25	%75
استثمار إسلامي بمدة 36 شهرا	%20	%80
استثمار إسلامي بمدة 48 شهرا	%15	%85
استثمار إسلامي بمدة 60 شهرا	%10	%90

المصدر: مقابلة مع السيد بن صالح نسيم المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، وظائف البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية.

ما يلاحظ من الجدول أنه كلما كانت مدة الاستثمار طويلة كلما كان العائد الممكن أن يتحصل عليه الزبون مرتفعا بنهاية النشاط، والعكس بالعكس.

* يغلق هذا الحساب في الحالات الآتية:

– وفاة – طلب من الزبون.

رابعا: حساب البنك الإسلامي

هذا الحساب هو الآخر منتج مستحدث معمول به في إطار الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية

1. تعريف حساب البنك الإسلامي:

هو حساب بنكي مخصص فقط لعمليات التخليص من حساب إلى حساب آخر، بحيث لا يشترط أن يكون الحسابين تابعين للبنك الوطني الجزائري، و هذا الحساب موجه للأجراء فقط، وكذا أصحاب المهن الحرة والجمعيات حيث يسهل هذا الحساب عمليات تحويل الأموال بين المتعاملين.

يستفيد أصحاب هذا الحساب من بعض الامتيازات حيث يقدم البنك:

– دفتر الزبون CARNET DE CLIENT.

– بطاقة بنكية CARTE CIB.

- خدمات الدفع الالكتروني E- PAIMENT .

- الخدمات المصرفية الالكترونية E- BANKING

2. الوثائق اللازمة لفتح حساب البنك الإسلامي:

لفتح هذا الحساب وجب توفر بعض الوثائق و هي:

- شهادة ميلاد حديثة للمعني.

- شهادة إقامة.

- نسخة عن بطاقة التعريف.

- شهادة عمل للمعني، بحيث وجب أن يكون الوظيفة المشغولة دائمة (عمل دائم).[1]

خامسا: الحساب الجاري الإسلامي:

وكمنتج إسلامي آخر مستحدث نجد ما يعرف بالحساب الجاري الإسلامي.

1. تعريف الحساب الجاري الإسلامي:

هو حساب بنكي يتم فيه إيداع المبالغ المالية بحيث يلتزم البنك برد هذه المبالغ حين الطلب وهي ودائع غير مقيدة بأي شرط عن السحب والإيداع، يقوم البنك باحتساب عمولة على الودائع الجارية نظير إدارته لهذا الحساب.

وهذا الحساب موجه خصيصا للمؤسسات الصناعية والتجارية والحاملين لسجل تجاري أو بطاقة حرفي وذلك للقيام بعمليات التخليص المتمثلة عموما في: تسديد الضرائب، الاقتطاعات، الاشتراكات... وما إلى ذلك.

2. الوثائق اللازمة لفتح الحساب الجاري الإسلامي:

لفتح حساب جاري إسلامي في البنك الوطني الجزائري وجب توفر ما يلي:

- نسخة عن القانون الأساسي للمؤسسة أو الشركة.

[1] مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/19

- نسخة عن السجل التجاري أو بطاقة الحرفي.
- نسخة عن شهادة التعريف الجبائي NIF.
- نسخة عن شهادة التعريف الإحصائي NIS .
- نسخ عن بطاقة الهوية للمسير / مسير مشارك / الأعضاء المساهمين- حسب الحالة.
- شهادة ميلاد حديثة للمسير / مسير مشارك / الأعضاء المساهمين- حسب الحالة.

* يتم غلق هذا الحساب في الحالات الآتية:

- تحت الطلب. – الوفاة . – قرار البنك.

المطلب 03: صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية.

تتعدد صيغ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، حيث يمكن التمييز بين نوعين من الصيغ وهي المرابحة والتي نميز فيها بين ثلاث أنواع من المرابحة و كذا صيغة الإجارة والتي سنتناول كل منها على حدا:

أولا: صيغة المرابحة للعقار:

وهي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني.

1. تعريف المرابحة للعقار

المرابحة العقارية هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف و متفق عليه بين الزبون 'المشتري' أو المشتري المشترك ' الزوج / الزوجة '، والبنك ' البائع '.

حيث يعد البنك الوطني الجزائري كأول مشترٍ اتجاه البائع و كبائع اتجاه الزبون، يقوم البنك بشراء العقار نقداً من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش ربح معروف ومتفق عليه مع المشتري.

* والتي تتم بالخطوات التالية:

يقوم الزبون باختيار العقار الراغب في شرائه – عقار سكني– حيث أن اختيار العقار يكون دائما وأبدا من قبل العميل إلا في حالات نادرة جدا، ويتقدم إلى البنك الوطني الجزائري بفرعها الإسلامي، يقوم البنك بإجراء عملية محاكاة مع صاحب المسكن من أجل دراسة عملية التمويل و من ثمّ يقوم بشراء هذا العقار من المرقّي أو من أحد الأفراد شريطة أن يكون العقار غير مرهونا وبعقد ملكية.

تقوم النافذة الإسلامية ببيعه للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقا و على دفعات شهرية ثابتة من سعر البيع على فترة قد تمتد إلى 40 سنة.

* من مزايا هذا النوع من المرابحة:

- المنتج المعتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- وجود احتمال أن يصل التمويل إلى غاية 90 بالمائة من سعر العقار.
- فترة السداد قد تصل إلى 40 سنة (في حدود 75 سنة للرجال و 70 سنة للنساء).
- هامش ربح تنافسي.

2. الوثائق اللازمة للاستفادة من المرابحة العقارية:

للاستفادة من المرابحة العقارية وجب توفر بعض الوثائق والمتمثلة في:

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة إثبات للحالة العائلية.
- شهادة ميلاد سارية المفعول.
- شهادة إقامة.
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقولين الخواص.
- شهادة عمل حديثة، و كذا كشوفات الرواتب للثلاث أشهر الأخيرة أو كشف الدخل العام.
- إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين مصادق عليها من قبل الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي.

– آخر ثلاث تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.

– جداول الميزانية و كذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) الذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون د.ج.

– آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.[1]

3. شروط المرابحة العقارية:

إضافة إلى الشروط السابقة الذكر وجب توفر شروط أخرى متعلقة بالبنك و تتمثل في:

* **نسبة هامش الربح:** وتمثل الربح الذي يتحصل عليه البنك والمقدرة بـ 7 % على طول مدة حياة المرابحة، و تبقى ثابتة لا تتغير مهما تغير دخل الزبون بالزيادة أو النقصان، كما يبقى مبلغ الأقساط ثابتا.

* **نسبة هامش الجِدّية:** و يمثل 10 % من مبلغ الشراء، ويعبر عن رغبة الزبون ونيته الفعلية ومدى التزامه اتجاه البنك من أجل استكمال عملية المرابحة.

وتدفع هذه النسبة في بداية إبرام العقد بين الزبون و النافذة الإسلامية حيث يوضع هذا المبلغ في حساب خاص باسم الزبون.

ثانيا: المرابحة للسيارات:

وهي صيغة تمويل إسلامية تسمح باقتناء سيارة.

1. تعريف المرابحة للسيارات:

هي عقد بيع يسمح باقتناء سيارات جديدة شرط أن تكون مصنعة في الجزائر، يكون بناء على رغبة الزبون و وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تقوم النافذة الإسلامية باقتناء السيارة من ويل البيع لتقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقا من الطرفين.

[1] مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/19

هذا النوع من المرابحة موجه للأشخاص المقيمين في الجزائر الذين تقل أعمارهم عن 70 سنة والذين يملكون دخلا ثابتا و منتظم أكبر أو يساوي 40 ألف د.ج.

* والذي يتم بالخطوات التالية:

يتوجه الزبون الراغب في اقتناء سيارة جديدة إلى النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري مقدما مواصفات السيارة المرغوب فيها شرط أن تكون منتجا جزائريا مع تقديم الفاتورة الأولية المقدمة من وكيل السيارات، حيث يقوم البنك بإجراء محاكاة بينه وبين الوكيل تتمثل في حساب مبلغ التمويل الممنوح، الأقساط الشهرية المدفوعة من طرف الزبون على فترة تتراوح من سنة إلى 5 سنوات، مع أقساط شهرية ثابتة.

بعد أن يتفق البنك مع الزبون يقوم بشراء السيارة أي يتملكها البنك – النافذة الإسلامية– ليقوم بعدها بإعادة بيعها للزبون بسعر التكلفة مع هامش الربح المتفق عليه سابقا، مع دفع الأقساط المتبقية والتي يتم سحبها مباشرة من دخل الزبون بعد أن يقوم بتوطين دخله لدى البنك الوطني الجزائري كشرط أساسي لقيام العملية مع إمضاء على تعهد بعدم تغيير مبلغ دخله إلى غاية نهاية المدة.

2. شروط الاستفادة من المرابحة للسيارات:

تعد المرابحة للسيارات أحد العقد البيع المربحة خاصة لأولئك الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

– أن يكون المستفيد ذو جنسية جزائرية ويقل عن 70 سنة.

– أن يكون صافي الدخل الشهري للزبون أكبر أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.

– أن يكون دخل الزبون الشهري ثابتا و منتظما دائما أو بعقد عمل غير محدد.

– يجب توطين دخل الزبون لدى البنك الوطني الجزائري كضمان للبنك مع إمضاء على تعهد بعدم تغيير مبلغ دخله إلى غاية نهاية المدة.

بالإضافة إلى شروط أخرى تتمثل في:

* **نسبة هامش الربح:** تمثّل النسبة التي يتحصل عليها البنك مقدر ب9 %وذلك طوال مدة التمويل لفترة تتراوح من سنة إلى 5 سنوات، مع أقساط شهرية ثابتة.

* **نسبة هامش الجِدّية:** يمثل 15 % من مبلغ الشراء، والذي يعبر عن رغبة الزبون ونيته الفعلية ومدى التزامه اتجاه البنك من أجل استكمال عملية المرابحة.

وتدفع هذه النسبة في بداية إبرام العقد بين الزبون و النافذة الإسلامية حيث يوضع هذا المبلغ في حساب خاص باسم الزبون. [1]

* من مزايا هذا التمويل:

– يمكن أن يستفيد الزبون من سقف تمويل يصل إلى 85 % من سعر السيارة لمدة تتراوح من 12 إلى 60 شهرا.

– الاستفادة من سعر تنافسي.

– تتم معالجة الملفات خلال فترة قياسية لا تتجاوز 05 أيام.

3. الوثائق اللازمة للحصول على تمويل بصيغة المرابحة للسيارات:

للاستفادة من المرابحة للسيارات وجب توفر الوثائق التالية:

– طلب الحصول على تمويل المرابحة للسيارات وفقا لنموذج البنك الوطني الجزائري.

– نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.

– شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية.

– شهادة إقامة لطالب التمويل.

– شهادة ميلاد حديثة.

– شهادة عمل حديثة و كشوفات الرواتب الثلاثة الأخيرة أو كشف الدخل العام.

[1] مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/19

– آخر تنبيه جبائي ومستخرج ضريبي ساري المفعول أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.

– نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار والحرفيين والمهنيين...إلخ

– طلب توطين الدخل للزبون مقبول من صاحب العمل وفقا لنموذج البنك الوطني الجزائري.

– فاتورة أولية للمركبة الجديدة تكون باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع (الإنتاج) على التراب الوطني، وتشهد بأن السيارة موضوع طلب التمويل يتم إنتاجها أو تركيبها في الجزائر.

– قيمة عقد التامين على الوفاة.[1]

ثالثا: المرابحة للتجهيزات:

وهي إحدى الصيغ الإسلامية التي تتيح اقتناء تجهيزات، أثاث، أجهزة كهر ومنزلية...

1. تعريف المرابحة للتجهيزات:

هو عقد بيع يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية لاقتناء تجهيزات جديدة (تجهيزات، الأجهزة الكهرومنزلية، أثاث)، بسعر التكلفة مع زيادة هامش الربح المحدد والمتفق عليه مسبقا بين البنك والزبون واللذان يؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، هامش الربح و كيفية تسديد الأقساط.

وهذا العقد موجه خصيصا للأفراد المقيمين أو غير المقيمين الذين يحوزون الجنسية الجزائرية وأعمارهم أقل من 70 سنة والذين لديهم راتب أو دخل شهري ثابت و منتظم.

* وتتم المرابحة للتجهيزات بالخطوات التالية:

يتقدم الزبون الراغب في اقتناء تجهيزات معينة والتي سبق أن قام باختيارها إلى النافذة الإسلامية مرفقا بالفاتورة الأولية لنوعية التجهيزات وقيمتها، يقوم البنك بإجراء عملية محاكاة

[1] مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/19

مع الممول بيتم شراؤها بعد الاتفاق، حيث تصبح ملكا للبنك، بعدها يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقا، وكذا باتفاق مسبق على كيفية التسديد من طرف الزبون لأقساط شهرية ثابتة موزعة على فترات تتراوح من 12 إلى 36 شهرا والتي يتم سحبها مباشرة من دخل الزبون الذي قام بتوطين دخله لدى البنك كشرط أساسي لإتمام عملية المرابحة.

حيث أن من أهم مزايا هذا العقد هي إمكانية تمويل بنكي قد تصل إلى 90% من سعر التجهيزات (1.000.000 دج).

2. الشروط والوثائق اللازمة للحصول على تمويل بصيغة المرابحة للتجهيزات:

مرابحة التجهيزات عقد يشترك في شروط وخطوات وكذا كيفية العمل به مع عقد المرابحة للسيارات، وكذا بالنسبة لهامشي الربح والجدية[1]

3. الوثائق اللازمة للاستفادة من عقد المرابحة للتجهيزات:

للاستفادة من المرابحة للتجهيزات وجب توفر الوثائق التالية:

- طلب الحصول على تمويل المرابحة لاقتناء تجهيزات وفقا لنموذج البنك الوطني الجزائري.
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية.
- شهادة إقامة.
- شهادة ميلاد حديثة.
- شهادة عمل حديثة و كشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة أو كشف الدخل العام.
- تنبيه جبائي أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.
- نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار والحرفيين والمهنيين...إلخ

[1] مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/19

– ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات و الأفراد موقعة (C.R.E.M).

– فاتورة أولية تكون باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع (الإنتاج) على التراب الوطني، وتشهد بأن التجهيزات محل الطلب يتم إنتاجها أو تركيبها في الجزائر.[1]

رابعا: التمويل بالإجارة:

من بين صيغ التمويل المعتمدة من طرف النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري – وكالة المدية نجد ما يعرف بالإجارة.

1. تعريف التمويل بالإجارة:

هو عقد يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لإيجار أملاك منقولة لفائدة مستأجر يتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين و تأجيرها للزبون حيث يمكن لهذا الأخير رفع صيغة الشراء ليصبح مالكا لهذه المعدات أي أنه عقد إجارة منتهية بالتمليك.

وهذا النوع من التمويل مخصص في العادة لأصحاب المهن الحرة، التجار وكذا أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* ويتم هذا التمويل من خلال الخطوات التالية:

يتقدم الزبون الى النافذة الإسلامية لتحديد كيفيات و شروط التمويل بعد اختياره للتجهيزات والمعدات الراغب في استئجارها عن طريق صيغة التمويل بالإجارة، ليقوم البنك بعد قيامه بعملية المحاكاة بينه وبين الممون بشراء هذه المعدات ومن ثم تأجيرها للزبون بسعر يتوافق

[1] مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/19

مع سعر شراء التجهيزات بالإضافة إلى هامش الربح المتفق عليه مسبقا بالتراضي، والموزع على فترة التمويل.

بعد دفع الأقساط والمبالغ الواجبة، يمكن للزبون رفع خيار الشراء بدفع مبلغ أخير كمستحق للشراء ومن ثم تملك هذه المعدات لتصبح باسم الزبون.

* من مزايا هذا التمويل أنه:

– يمكن أن يصل التمويل البنكي إلى 90 % من قيمة الشيء المراد تمويله، و كحد أقصى مبلغ: 25.000.000 د.ج.

– الإيجارات ثابتة وعلى فترات فصلية موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تقل عن السنتين بسعر تنافسي.[1]

2. الوثائق اللازمة للاستفادة من التمويل بالإجارة:

للاستفادة من هذا النوع من التمويل وجب توفر عدد من الوثائق المدنية ، التجارية و المالية والمتمثلة في:

– نسخة من بطاقة التعريف سارية المفعول للزبون.

– شهادة الميلاد و شهادة الإقامة للمرقي أو المسير.

– نسخة عن بطاقة التسجيل الضريبي(التصريح بالوجود مؤشر من مصلحة الضرائب).

– نسخة عن السجل التجاري مصادق عليها من قبل المركز الوطني للسجل التجاري أو رخصة الاستغلال للأنشطة المنظمة.

– نسخة عن القانون الأساسي للشركة محيّن، ومحضر تعيين و تفويض سلطة المسير.

– نسخة عن عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد إيجار محيّن.

– الفواتير الأولية للتجهيزات أو المعدات التي سيتم الحصول عليها باسم البنك نيابة عن الزبون المستأجر.

[1] بتصرف عن الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، تاريخ الولوج: 2022/05/22.

– الميزانيات و الأرصدة الضريبية و جداول حسابات النتائج والملاحق الثلاث للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة التي تمت المصادقة عليها من قبل مديرية الضرائب أو إقرار المعدل الثابت للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية.

– تقرير محافظ الحسابات لآخر سنة مالية مغلقة.

– نسخة عن قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع قائمة التجهيزات المراد اقتنائها إن وجدت.

– مستخرج الضرائب و شهادة الانتساب للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الإجراء وشهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر و البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية سارية المفعول.

– دراسة فنية اقتصادية مؤقتة للتجار و كذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– شهادة التصنيف والتأهيل المهني (خاصة بمقاولي البناء والأشغال العمومية).

– خطة عمل المؤسسة.

– نموذج تمويل الإجارة موقّع.

– رخصة السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر موقعة.[1]

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، تاريخ الولوج: 2022/05/22.

ملاحظة:

يجدر الإشارة إلى أن البنك الوطني الجزائري بصدد دراسة بعض المنتجات المستحدثة والتي تتماشى و تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ليضعها تحت تصرف الزبائن والتي من ضمنها:

- تمويل استثمار إسلامي: حيث يكون فيه البنك رب المال والزبون هو صاحب المشروع أي بمعنى آخر هو الطريقة العكسية لتمويل الاستثمارات المعروفة.
- مرابحة التسبيقات: والذي سيكون موجها للمؤسسات التي تعاني من مشاكل في تسديد مستحقاتها، اقتطاعات...
- بالإضافة إلى منتجات أخرى مازالت قيد الدراسة لم يتم الإفصاح عنها بعد.[1]

[1] مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، تاريخ المقابلة: 2022/05/19

خاتمة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على إحدى التجارب المصرفية الإسلامية في الجزائر والمتمثلة في تجربة البنك الوطني الجزائري و إبراز مكانته و الدور الذي تلعبه النافذة الإسلامية بالبنك من أجل تحقيق التنمية المحلية، بداية من تقديم بطاقة تعريفية شاملة للبنك ومن ثم عرض أهم الخدمات المقدمة من قبل البنك عامة ومن قبل النافذة الإسلامية على وجه الخصوص وكذا صيغ التمويل الإسلامية المطبقة من قبل هذه الأخيرة، وما لوحظ عن البنك أنه ورغم تجربته الجديدة في مجال الصيرفة الإسلامية إلا أنه لاقى استحسانا من قبل الجمهور والذي انعكس على توسيع نشاطه من خلال نتائجه السنوية وكذا بزيادة عدد فروعه واستحداث منتجات إسلامية جديدة بغية تحقيق معدلات نمو معتبرة.

إلا أنه وبالرغم من كل ما تحققه النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري يبقى نشاطها في بيئة مصرفية تعمل على أسس ربوية فهذا يجعلها تواجه تحديات كبيرة تحدّ من عملها خاصة تلك القانونية.

الخاتمة

خاتمة:

استطاعت النوافذ الإسلامية منذ ظهورها تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة في كثير من الاقتصاديات التي تعمل داخلها، كما كان لها مردود ظاهر في تحقيق التنمية المحلية وتكييف مفهوم التمويل طبقا لأحكام و مقاصد الشريعة الإسلامية واستطاعت ان تجعل من نفسها منافسا للبنوك التقليدية بسبب مختلف الصيغ و الآليات التي استحدثتها في إطار تمويل الاستثمارات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية كبديل عن تلك المستخدمة في البنوك التجارية.

ولقد تمكنت النوافذ الإسلامية بانتهاجها لهذا الأسلوب التمويلي من ان تبرز دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية الأمر الذي جعل من هذه الآليات نقلةً بحد ذاتها في مجال التنمية باعتبارها أداة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وكذا الدفع بعجلة التنمية.

و نتيجة لما حققته النوافذ الإسلامية توجهت العديد من البنوك التجارية إلى فتح فروع لها تقدم خدمات مصرفية تتوافق و مبادئ الشريعة الإسلامية حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بفتح النوافذ الإسلامية من أسباب ودوافع نشأتها، خصائصها ومجموعة المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف فتح هذه الأخيرة كما توقفنا على حكم التعامل معها، ضوابطها وكذا مختلف الخدمات التي تقوم بتقديمها.

وأخيرا تناولنا في الجانب التطبيقي أحد أهم البنوك التي أقدمت على خوض هذه التجربة بفتح نوافذ إسلامية على مستوى فروعها تمثل في البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية، وتطرقنا إلى أهم الخدمات والمعاملات التي تقوم بها في إطار الصيرفة الإسلامية.

أولا: نتائج البحث:

بعد استعراض عناصر البحث تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

1. أن النوافذ الإسلامية لا تتوقف تسميتها بهذه الصفة لمجرد أنها لا تتعامل بالفوائد وحسب، وإنما لتبنيها في جميع معاملاتها الأسس والضوابط الشرعية التي ترمي إلى تحقيق التنمية المحلية.

2. تختلف النوافذ الإسلامية عن البنوك التجارية في نظام عملها القائم على المشاركة في الربح كما في الخسارة، في حين ترتكز البنوك التجارية في معاملاتها على الفائدة.

3. أن النوافذ الإسلامية استطاعت رغم حداثتها ان تثبت ركائزها في القطاع البنكي والذي يبرز جليا في توجه العديد من البنوك التجارية إلى خوض غمار تجربة فتح فروع إسلامية لها.

4. تعتمد النوافذ الإسلامية على مجموعة متميزة ومنفردة من الصيغ التمويلية مستوحاة من الشريعة الإسلامية كالمضاربة، المرابحة، المشاركة وغيرها والتي تلعب دورا فعالا في تطورها.

5. و فيما يخص البنك الوطني الجزائري –الفروع الإسلامية– فهو عبارة عن أحد نماذج الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهو بنك شمولي يعمل وفقا للقوانين الجزائرية و طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته و خدماته المقدمة.

6. يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم العديد من الخدمات المصرفية المواكبة للعصر والمستحدثة بغية تلبية حاجات السوق ومتطلبات المتعاملين والمستثمرين.

7. يقدم البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية بنافذته الإسلامية– مجموعة مختلفة من التمويلات تمس مجالات مختلفة كالعقار، الاستثمار، الادخار والاستهلاك حيث يقوم بتكييف هذه التمويلات بمجموعة من الصيغ الإسلامية المشروعة التي تناسب كل نوع منها.

8. ساهم البنك الوطني الجزائري في الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصفة كبيرة بالرغم من حداثة نشأتها وبالرغم من انه بنك تجاري تقليدي إلا أنها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة لا بأس بها من المجتمع الجزائري.

ثانيا: اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى النوافذ الإسلامية هي فروع مصرفية مبنية على أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها صحيحة ولقد بينا ذلك من خلال دراستنا لمبادئ وشروط فتح النوافذ الإسلامية والتأكيد على الالتزام في القيام بمعاملاتها على ضوابط الشريعة الإسلامية.

فيما يخص فرضية وجود عراقيل تحول دون فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية فهذه الفرضية صحيحة حيث أن عمال البنك درسوا المعاملات التقليدية وذلك لعدم

وجود تخصصات في الاقتصاد الإسلامي حيث يلاحظ وجود نقص في الخبرة في جانب الشريعة الإسلامية الأمر الذي تطلب جهدا و وقتا لإعداد البرامج التدريبية المناسبة.

بالنسبة للفرضية الثالثة فقد تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية يقوم بتقديم خدمات متعددة في مجال الصيرفة الإسلامية من بينها المرابحة للعقارات، المرابحة للسيارات و التجهيزات، صيغ التمويل بالإجارة فيما يخص الأملاك المنقولة من تجهيزات ومعدات وكذا حسابات الادخار والاستثمار الإسلاميين كما أنه بصدد استحداث منتجات جديدة لوضعها تحت تصرف العملاء تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثا: توصيات البحث

في نهاية هذه الدراسة، و بناء على النتائج المتوصل إليها سابقاً، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات قد تكون ضرورية و ذات صلة بالموضوع محل الدراسة:

- العمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ و الفروع الإسلامية، حيث أثبتت هذه الأخيرة في حال توفر لها المناخ و البيئة الاستثمارية الملائمة جدارتها أن لها القدرة على التنمية بشكل جيد.

- القيام بحملات ترويجية واسعة للتعريف بخدمات التمويل الإسلامي و طريقة عمله من أجل رد الشكوك التي تتعرض لها النافذة الإسلامية.

- تعظيم المكاسب و المنافع للموظفين و السعي لرفع مستواهم من خلال التدريب الدورات التكوينية و التأهيل على حسن التعامل مع العملاء.

- إنشاء مراكز و معاهد لتكوين إطارات متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية.

- ضرورة البحث عن أدوات تمويلية إسلامية جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بغية تقديم البدائل عن تلك المتوفرة في البنوك التقليدية.

رابعا: آفاق الدراسة:

تبين من خلال الخوض في مسائل البحث بأن له جوانب أخرى مكملة لازالت في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتحليل، و ختاما لهذا الموضوع يمكن تقديم بعض من المقترحات وهي:

* آليات التحول إلى الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية.

خاتمة:

* الدور المرتقب للصيرفة الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية و دعم الاستقرار الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. القرآن الكريم.

ثانيا: المراجع

I. الكتب:

2. أحمد حسن أحمد الحسني صناديق الاستثمار: دراسة و تحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

3. أحمد خلف حسين الدخيل، المصارف الإسلامية في المصارف العراقية، المجلد 19، العدد02، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2013.

4. أحمد شحدة أبو سرحان، الفروع المصرفية الإسلامية للمصارف الربوية، مؤتة للبحوث و الدراسات، سلسة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجد 30 ، العدد 05، الأردن، 2015.

5. أحمد سليمان محمود خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

6. أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية البيوع القروض الخدمات المصرفية، دار الفكر، الأردن، 2010.

7. حسن السيد حامد خطاب، أسباب استحقاق الربح، دراسة تطبيقية مقارنة بين أحكام الشركات في الفقه الإسلامي،الطبعة 01، دار إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع،القاهرة، مصر، 2001.

8. حسن حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق – النسخة المعدلة، الطبعة 01، مكتبة التقوى مدينة نصر، القاهرة، مصر، 2006.

9. حمزة عبد الكريم محمد حماد، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، دار النفائس، الأردن، 2008.

10. خالد إبراهيم التلاحمه، الوجيز في القانون التجاري، بدون طبعة، دار جهينة للنشر، الأردن، بدون سنة نشر.

11. زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد، جودة إدارة البنوك، الطبعة 02، دار الميسرة و الصفاء، عمان، الأردن، 1996.

12. سعيد سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية،اللجنة الاقتصادية، الشاملة الذهبية، السعودية، 1999.

13. سليمان بن تركي التركي، بيع التقسيط و أحكامه، لطبعة 01، دار أشبيليا للنشر، الرياض، السعودية، 2003.

14. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية: أنشطتها و التطلعات المستقبلية، دار اليازوري، الأردن، 2008.

15. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل و تطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014.

16. عباس مصطفى المصري، تنظيم الشركات التجارية، بدون طبعة، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

17. عبد الحميد محمود البعلي، تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية في البنوك التقليدية، دار الراوي، الدمام، السعودية، 2000.

18. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة 01، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2004

19. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، الطبعة 01، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن،1998.

20. عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية الإسلامية، الطبعة 01، مجموعة دلة البركة، جدة، السعودية، 2002

21. علاء الدين زعيتري، الخدمات المصرفية و موقف الشريعة منها، دار الكتب والقلم، دمشق، سوريا،

22. علي حيدر خواجه، درر الحكام: شرح مجلة الأحكام، الجزء 01، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2003.

23. عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة،الجزائر 2009.

24. عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية: دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة و الخاصة، الطبعة 01، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008

25. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003

26. فهد بن صالح الحمود، التبادل بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى- دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، الطبعة 01، دار الكنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2011.

27. فوزي محمد سامي، الشركات التجارية: الأحكام العامة و الخاصة، الطبعة 01، الجزء 01، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009

28. قيصر عبد الكريم الهيتي،أساليب الاستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية، الطبعة 01، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2006

29. كامل صكر القيسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، الطبعة 01، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008

30. محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، الطبعة 01، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2010

31. محمد محمود العلجوني،بتصرف من البنوك الإسلامية أحكامها مبادؤها تطبيقاتها المصرفية، الطبعة 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع، والطباعة، عمان ، الأردن، بدون سنة نشر.

32. محمد مصطفى الشنقيطي، دراسة لأهم العقود المالية المستحدثة، المجلد 01، مكتبة العلوم و الحكم، المدينة المنورة، السعودية، 2001

33. محمد نجاة الله صديقي، المصارف الإسلامية: المبدأ التطور المستقبل، الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، جدة ، السعودية ،2005

34. محمود عبد الكريم إرشيد، الشامل في عمليات و معاملات المصارف الإسلامية، دار النفاس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005

35. مصطفى كمال سيد الطايل، البنوك الإسلامية و المنهج التمويلي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011

36. معيار المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 06، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي، البحرين، 2014.

37. نادية فوضيل، بتصرف من شركات الأموال في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.

II. المذكرات:

38. أمال لعمش، دور الهندسة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012

39. حبيب علي، حوكمة الجهاز المصرفي و دوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري- وكالة تنس،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،الجزائر، 2014-2015

40. رقيق علاء الدين، بتصرف عن النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية – دراسة بنك الخليج الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية،تخصص معاملات مالية معاصرة، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017-2018

41. سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، قسم التسيير تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011-2012

42. سندس ريحاني باهي، دراسة واقع فتح نوافذ أسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية رائدة – الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، الجزائر، مذكرة مكملة صمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017-2018

43. عبد الوهاب غزالي، التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس، مذكرة تخرج قسم إدارة محلية، المدرسة الوطنية للإدارة،الدفعة 39، الجزائر، 2005-2006

44. عبير رحيم، النظام القانوني لاكتتاب في رأس مال شركة المساهمة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015-2016

45. عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و دورها في تمويل الاستثمار- دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيسر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009

46. عمر بربوشة و فاتح غرداوي، تفعيل تجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019-2020

47. غسان سعد عيسى يوسف، أثر ازدواجية السلطة الوطنية الفلسطينية، أطروحة الماجيستر في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009

48. لعيمش أسماء، دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015-2016

49. مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية -نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

50. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، قسم الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، جامعة مصر الدولية، القاهرة، مصر، 2006

51. معمر حمدي، نظام التأمين التكافلي بين النظرية و التطبيق – دراسة بعض التجارب الدولية، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012

52. وداد كيحل و أمينة بابي، واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة المدية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة د يحي فارس، المدية، 2020-2021

53. يوسف بن عبد الله الشيلي، الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء و أحكامها في الفقه الإسلامي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، قسم الفقه المقارن، المعهد العالي للقضاء العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2002.

III. المجلات والملتقيات والندوات:

54. أبو بكر بوسالم و حبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية- بنك البركة نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة، العدد 06، الجزائر، 2017.

55. أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013.

56. أشرف محمد دوابة، رؤية إستراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي، بحث منشور، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم، تركيا، 2016.

57. افتخار محمد مناحي الرفيعي، المصارف الإسلامية و دورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، الجامعة العراقية، العراق، 2012.

58. حجاب عبد الله، التنمية المحلية: النظريات الإستراتيجية و الأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية و السياسية، العدد 06، جامعة ثليجي، الاغواط،، الجزائر، 2017.

59. حسان بن ابراهيم محمد السيف، أحكام الاكتتاب في شركات المساهمة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجيستر في الفقه المقارن،الطبعة 01، دار ابن الجوزي، 2006.

60. حسن السيد حامد خطاب، بيع التقسيط و تطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور بمجلة مركز الخدمة و الاستثمارات البحثية، كلية الآداب، جامعة طيبة بالعلا، المدينة المنورة، السعودية، 2009.

61. حملوس الأمين و كزيز نسرين، بيع المرابحة للآمر بالشراء: دراسة في المفهوم الإجراءات الضوابط الشرعية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصادية و الإدارة، المجلد 01، العدد 01، 2017.

62. داودي الطيب و صبرينة كردودي، بتصرف من التأمين التكافلي: مفهومه و تطبيقاته، مجلة الأحياء، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

63. رفيق يونس المصري، بيع التقسيط: تحليل فقهي و اقتصادي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المكتبة الشاملة الحديثة

64. رمضاني لعلا و أم الخير البرود، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2017.

65. سامي حسين محمود، المرابحة و الإجارة و أدوات أخرى، ندوة البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاد المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بمدينة المحمدية بالمملكة المغربية مع جمعية الاقتصاد الإسلامي، المغرب، 1990.

66. سعد الدين بن محمد الكبي، بيع المرابحة و التطبيق المعاصر، مجلة البحث العلمي الإسلامي، قسم البحث الاقتصادي، طرابلس، لبنان، 2004

67. سعد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005

68. سمير مصطفى متولي، فرع المعاملات الإسلامية ما لها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، العدد 34، مصر، 1987.

69. صالح مفتاح و فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بوميترا اتجاري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 34-35، بسكرة، الجزائر، 2014.

70. صفية أحمد أبو بكر، صناديق الاستثمار الإسلامية خصائصها و أنواعها، بحث قدم خلال مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة و القانون، الإمارات العربية، 2004.

71. عبد السلام أوناغن، المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي و تأصيلها الشرعي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول التأمين التعاوني أبعاده و آفاقه و موقف الشريعة منه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2010.

72. عبد اللطيف جناحي، إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة 01، مصر، 1987.

73. عقبة خضير، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و دورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.

74. عبد القادر جعفر، العمل المصرفي في ظل القوانين السارية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

75. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المكتبة الشاملة الذهبية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 2005.

76. لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل، نادي رجال الأعمال، الجمهورية اليمنية، 2010

77. محمد بن أحمد بن عبد المحسن العوهلي، النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجيستر، دراسة فقهية تطبيقية في الفقه المقارن،قسم الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية ، 2005

78. محمد عبد الحكيم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 05، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، 2005.

79. مسيردي سيد أحمد، تطبيقات التأميني التكافلي في القانون الجزائري، قراءة في المرسوم التنفيذي رقم: 09-13، مقال منشور، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد 11، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018

80. مصطفى عبد اللطيف و بن سانية عبد الرحمان،انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الإسلامية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.

81. معمر قوادري فضيلة و الحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية و الممارسات العلمية في الوطن العربي، بحث مقدم للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العلمي و آفاق التطوير – تجارب دول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012

82. نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 04، العدد02، جامعة الشريعة و الدراسات الإسلامية، معهد الاقتصاد الإسلامي والمصرفي، جامعة اليرموك، الأردن، 2014.

IV. المواقع الالكترونية

83. مقال منشور بعنوان خدمة الزكاة في البنوك الإسلامية
https://www.arabnak.com

84. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري

www.bna.dz

V. الوثائق

85. الوظائف الداخلية للبنك الوطني الجزائري– وكالة المدية–، عن الوكالة.

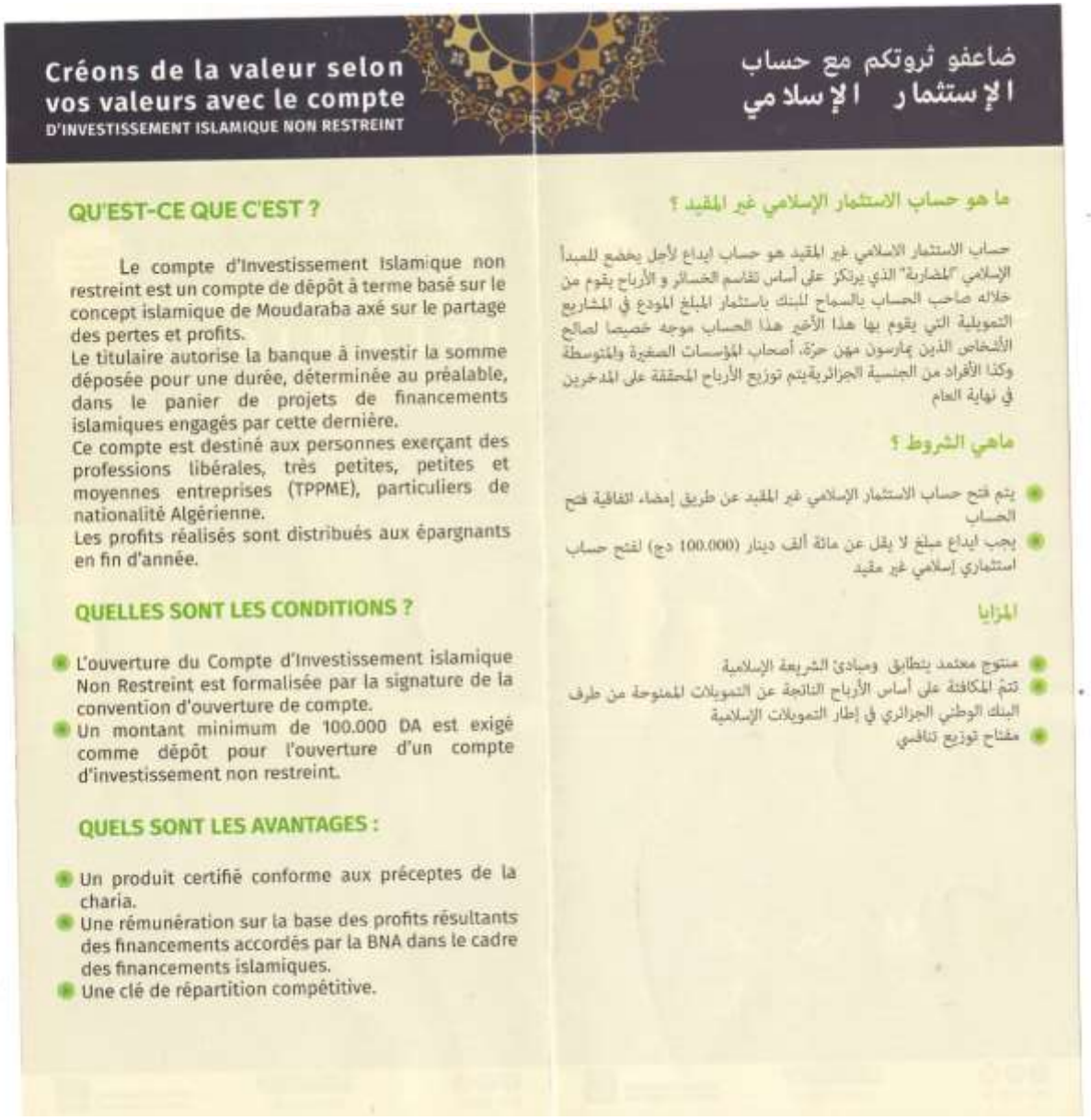
VI. المقابلات

86. مقابلة مع السيد: بن صالح نسيم ، المكلف بخدمة الزبائن بقسم الصيرفة الإسلامية، البنك الوطني الجزائري – وكالة المدية،

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

قائمة الملاحق:



Créons de la valeur selon vos valeurs avec le compte

D'INVESTISSEMENT ISLAMIQUE NON RESTREINT

QU'EST-CE QUE C'EST ?

Le compte d'Investissement Islamique non restreint est un compte de dépôt à terme basé sur le concept islamique de Moudaraba axé sur le partage des pertes et profits.
Le titulaire autorise la banque à investir la somme déposée pour une durée, déterminée au préalable, dans le panier de projets de financements islamiques engagés par cette dernière.
Ce compte est destiné aux personnes exerçant des professions libérales, très petites, petites et moyennes entreprises (TPPME), particuliers de nationalité Algérienne.
Les profits réalisés sont distribués aux épargnants en fin d'année.

QUELLES SONT LES CONDITIONS ?

- L'ouverture du Compte d'Investissement islamique Non Restreint est formalisée par la signature de la convention d'ouverture de compte.
- Un montant minimum de 100.000 DA est exigé comme dépôt pour l'ouverture d'un compte d'investissement non restreint.

QUELS SONT LES AVANTAGES :

- Un produit certifié conforme aux préceptes de la charia.
- Une rémunération sur la base des profits résultants des financements accordés par la BNA dans le cadre des financements islamiques.
- Une clé de répartition compétitive.

ضاعفو ثروتكم مع حساب الإستثمار الإسلامي

ما هو حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد ؟

حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد هو حساب ايداع لأجل يخضع للمبدأ الإسلامي "المضاربة" الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر و الأرباح يقوم من خلاله صاحب الحساب بالسماح للبنك باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي يقوم بها هذا الأخير هذا الحساب موجه خصيصا لصالح الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة، أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأفراد من الجنسية الجزائريةيتم توزيع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية العام

ماهي الشروط ؟

- يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد عن طريق إمضاء اتفاقية فتح الحساب
- يجب ايداع مبلغ لا يقل عن مائة ألف دينار (100.000 دج) لفتح حساب استثماري إسلامي غير مقيد

المزايا

- منتوج معتمد يتطابق ومبادئ الشريعة الإسلامية
- تتمّ المكافئة على أساس الأرباح الناتجة عن التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري في إطار التمويلات الإسلامية
- مفتاح توزيع تنافسي



مشروع الغد يبدأ اليوم مع حساب
التوفير الإسلامي للشباب القصّر

ما هو حساب التوفير الإسلامي " للشباب القصّر" ؟

حساب التوفير الإسلامي "للشباب" هو حساب يمكّن أولياء الأطفال دون السن القانونية من تسييره. يسمح لصاحبه بالتوفير بالوتيرة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح
يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية عند بلوغ الطفل للسن القانونية، يتم تسيير الحساب من قبل هذا الأخير
يعتمد حساب التوفير الإسلامي "للشباب" بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر. تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي "للشباب" بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقًا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقًا
يتيح لكم حساب التوفير الإسلامي "للشباب" بدون أرباح ادخار أموالكم بأمان دون أي زيادة ومتاح في أي وقت
حساب التوفير الإسلامي "للشباب" يكون بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ المودع في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من طرف هذا الأخير، وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية

ماهي الشروط ؟

- حساب التوفير الإسلامي "للشباب" متاح لأولياء الأطفال دون السن القانونية
- أن يكون جزائري الجنسية مقيم أو غير مقيم
- إيداع مبلغ لا يقل عن عشرة آلاف 10 000 دج عند فتح الحساب

ماهي المزايا ؟

- منتوج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية
- إيداعات على راحتكم
- توفير متاح لكم في أي وقت وبدون رسوم إدارية ربح هام

الملف المطلوب تقديمه

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول للوصي
- شهادة إقامة الوصي
- شهادة ميلاد المعني
- شهادة الحالة العائلية
- إيداع أول بـ 10 000 دج

VOTRE PROJET DE DEMAIN
COMMENCE AUJOURD'HUI AVEC
LE COMPTE ÉPARGNE JEUNES

QU'EST-CE QUE C'EST ?

Le compte épargne islamique jeunes est un compte accessible aux parents d'enfants ayant l'âge inférieur à l'âge légal. Il permet à son titulaire de constituer à son rythme une épargne avec ou rémunération.
Le compte épargne islamique jeunes est détenu par le tuteur légal jusqu'à l'âge légale du mineur.
A l'âge de la majorité de l'enfant mineur, le fonctionnement du compte se fera par ce dernier.
Le compte épargne islamique « jeunes » avec rémunération est basé sur le concept de la Moudaraba axé sur le partage des profits et des pertes. les gains sont calculés en fin d'exercice suivant une clé de répartition conclue et convenue à l'avance.
Le compte épargne islamique « jeunes » sans rémunération vous permet d'épargner votre argent en toute sécurité sans aucune augmentation et disponible à tout moment
Le compte Epargne islamique « Jeune » est un compte dont le tuteur légal autorise la banque à investir la somme déposée dans le panier de projets de financement engagés par cette dernière dans le cadre de la finance islamique.

QUELLES SONT LES CONDITIONS ?

- Le Compte Epargne islamique« jeunes » est accessible aux parents d'enfants ayant l'âge inférieur à l'âge légal.
- Etre de nationalité algérienne résident ou non résident.
- Versement d'un montant de 10 000 DA à l'ouverture.

QUELS SONT LES AVANTAGES ?

- Un produit certifié conforme aux préceptes de la charia ;
- Des versements à votre convenance ;
- Une épargne à votre disposition à tout moment et sans frais de gestion ;
- Un gain avantageux

LE DOSSIER À FOURNIR :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité du tuteur
- Un justificatif de résidence du tuteur.
- Extrait de naissance du mineur.
- Une fiche familiale.
- Un premier versement de 10 000DA.